إصلاح مرفق العدالة

منهك أم ممكن؟



د. أيمن نور

إصلاح مرفق العدالة

العدالة في مصر منهكة أم ممكنة؟

حقوق الطبع محفوظة
الطبعة الأولى
١٤٤٨هـ ـ ٢٠٢٦م

إصلاح مرفق العدالة

العدالة في مصر منهكة أم ممكنة؟

د. أيمن نور

سبتمبر ٢٠٢٦



... مصر الممكنة 2030
العدالة في مصر... منهكة أم ممكنة؟(1)

✳ لماذا أصبح إصلاح مرفق العدالة قضية وطنية؟ ✳

◆ ذات صباح بعيد، وقفت أمام إحدى المحاكم المصرية أتابع وجوه الداخلين والخارجين من أبوابها. لم يكن المشهد قانونيًا خالصًا كما قد يتصور البعض، بل كان مشهدًا إنسانيًا بامتياز. رجل يبحث عن ميراث معطل منذ سنوات، وأم تنتظر حكمًا في نفقة أنهكتها إجراءاتها، وشاب يحاول استرداد حق وظيفي ضاع بين المكاتبات والطعون، ومستثمر يراجع حساباته بعد أن تحولت قضية تجارية إلى رحلة طويلة بين درجات التقاضي. يومها أدركت أن العدالة ليست شأنًا يخص القضاة والمحامين ورجال القانون فقط، وإنما قضية تمس حياة المصريين جميعًا.

◆ الخبرة القانونية وحدها لا تكفي لفهم معنى العدالة. فالنصوص تُدرّس في الجامعات، والأحكام تُقرأ في الكتب، أما

العدالة الحقيقية فتُقاس بما يشعر به المواطن عندما يطرق باب المحكمة. هناك يبدأ الاختبار الحقيقي للدولة، وهناك تتحدد المسافة بين ما تنص عليه القوانين وما يعيشه الناس في واقعهم اليومي.

◆ سنوات طويلة قضيتها بين المحاماة والعمل البرلماني والعمل العام، ثم جاءت تجارب أخرى أكثر قسوة وخصوصية، جعلتني أتعرف إلى وجوه متعددة لمنظومة العدالة؛ مرة من موقع المحامي، ومرة من موقع النائب الذي يشارك في صناعة التشريع، ومرة من موقع المتقاضي، ومرة من موقع السجين الذي يختبر بنفسه قيمة الضمانات القانونية عندما تصبح الحرية الشخصية على المحك.

◆ لهذا لا أكتب هذه السلسلة باعتبارها دراسة أكاديمية مجردة، ولا باعتبارها مذكرة قانونية موجهة للمتخصصين فقط. أكتبها باعتبارها جزءًا من مشروع وطني أوسع عنوانه: كيف نبني مصر أكثر عدلًا وأكثر استقرارًا وأكثر قدرة على مواجهة المستقبل؟

◆ الدول لا تنهار عادة بسبب نقص القوانين. فالتاريخ يخبرنا أن أكثر النظم استبدادًا كانت تملك قوانين، وأن أكثر الأنظمة فسادًا كانت تملك محاكم، وأن أكثر العصور اضطرابًا كانت تعج بالتشريعات واللوائح. الفارق الحقيقي كان دائمًا في وجود عدالة قادرة على تحويل النصوص إلى واقع، والقوانين إلى ضمانات، والدستور إلى عقد حقيقي بين الدولة والمجتمع.

◆ لذلك فإن السؤال الذي يجب أن يسبق كل حديث عن التنمية أو الاستثمار أو الاستقرار السياسي هو: ماذا جرى لمرفق العدالة في مصر خلال العقد الأخير؟ وهل أصبحت العدالة أكثر قدرة على أداء دورها أم أكثر إنهاكًا تحت وطأة الأعباء والتحديات والتعقيدات المتراكمة؟

◆ الإجابة لا يمكن أن تكون عاطفية أو انطباعية. فالعالم اليوم يملك أدوات دقيقة نسبيًا لقياس أداء منظومات العدالة. وهناك مؤشرات دولية متعددة تتابع سنويًا أوضاع سيادة القانون واستقلال القضاء وكفاءة المحاكم ومكافحة الفساد والشفافية والحقوق والحريات.

◆ تقارير مشروع العدالة العالمي الخاصة بسيادة القانون خلال السنوات الأخيرة أظهرت تراجعًا ملحوظًا في ترتيب مصر مقارنة بعدد كبير من الدول. كما كشفت مؤشرات الشفافية الدولية ومؤشرات الحوكمة العالمية عن استمرار تحديات عميقة تتعلق بكفاءة المؤسسات، ووضوح الإجراءات، والثقة العامة في البيئة القانونية.

◆ قد يختلف البعض حول دقة بعض هذه المؤشرات أو منهجياتها، وهو نقاش مشروع، لكن تجاهل الرسالة العامة التي تحملها سيكون خطأ فادحًا. فالمشكلة لا تكمن في رقم بعينه، بل في الاتجاه العام الذي يشير إلى وجود أزمة تحتاج إلى تشخيص وعلاج.

◆ أخطر ما تواجهه منظومة العدالة ليس نقص الموارد ولا ازدحام المحاكم، وإنما تآكل الثقة العامة. فالثقة هي رأس المال الحقيقي لأي نظام قضائي. والمحكمة التي يفقد الناس ثقتهم فيها تخسر جزءًا من قوتها المعنوية حتى لو ظلت أحكامها نافذة بقوة القانون.

◆ خلال العقود الماضية كان القضاء المصري يمثل أحد أهم مصادر القوة الناعمة للدولة المصرية. أحكام المحكمة الدستورية العليا كانت تُدرَّس في الجامعات العربية. وقضاة مجلس الدولة المصري شاركوا في بناء أنظمة قانونية كاملة في المنطقة. والمحاكم المصرية كانت محل احترام واسع داخل وخارج البلاد.

◆ هذا الرصيد التاريخي الكبير لم يأت من فراغ. بل صنعته أجيال متعاقبة من القضاة الذين آمنوا بأن العدالة رسالة قبل أن تكون وظيفة، وأن استقلال القاضي ليس امتيازًا شخصيًا بل حق للمواطن نفسه.

◆ غير أن العقد الأخير شهد تحولات متسارعة فرضت ضغوطًا غير مسبوقة على هذا المرفق الحيوي. تضخم تشريعي واسع، وتزايد هائل في أعداد القضايا، وتوسع في اللجوء إلى الإجراءات الاستثنائية، وتعقيدات اقتصادية أثرت على مختلف مؤسسات الدولة، وتغيرات سياسية وأمنية ألقت بظلالها على المجال العام بأكمله.

◆ أحد المؤشرات التي تستحق التوقف طويلًا أمامها يتمثل في ظاهرة خروج أعداد كبيرة من القضاة من الخدمة خلال سنوات قليلة. فالمعلومات المتداولة داخل الأوساط القضائية تشير إلى مغادرة أكثر من ألف وثلاثمائة قاضٍ لمواقعهم خلال فترة وجيزة نسبيًا، وهي ظاهرة لم يعرفها القضاء المصري بهذا الحجم من قبل.

◆ الرقم في حد ذاته ليس هو القضية. القضية هي ما يكشفه من تغيرات أعمق تتعلق بجاذبية الوظيفة القضائية، والضغوط الاقتصادية، ومستقبل الكفاءات القضائية، وقدرة الدولة على الاحتفاظ بخبرات راكمتها عبر عقود طويلة.

◆ العدالة ليست مباني محاكم فقط. العدالة قضاة ووكلاء نيابة ومحامون وخبراء وموظفون ومؤسسات. وعندما يتعرض أي ضلع من هذه الأضلاع للإنهاك، تتأثر المنظومة كلها بصورة أو بأخرى.

◆ الملف الاقتصادي هنا لا يقل أهمية عن الملف القانوني. فالقاضي الذي يُطلب منه أن يكون مستقلًا وشجاعًا ومتحررًا من

الضغوط يحتاج أيضًا إلى حياة كريمة تضمن له هذا الاستقلال. والتاريخ القضائي العالمي يعلمنا أن الاستقلال المالي كان دائمًا أحد شروط الاستقلال المؤسسي.

◆ جانب آخر من الأزمة يتعلق بتراكم القضايا وبطء التقاضي. فالمحاكم المصرية تنظر ملايين القضايا سنويًا، وهو رقم يعكس حيوية المجتمع من ناحية، لكنه يكشف في الوقت نفسه حجم الضغط الواقع على المنظومة القضائية. وكل تأخير في الفصل في النزاعات يحمل تكلفة اقتصادية واجتماعية وسياسية لا يستهان بها.

◆ المستثمر الذي ينتظر سنوات لحسم نزاع تجاري، والمواطن الذي ينتظر سنوات للحصول على حكم نهائي، والدولة التي تتأخر فيها دورة العدالة، جميعهم يدفعون ثمن هذا البطء بصورة أو بأخرى.

◆ لذلك لم تعد العدالة قضية قانونية تخص رجال القانون وحدهم. إنها قضية تنموية بامتياز. فلا اقتصاد قوي بلا قضاء

قوي، ولا استثمار مستدام بلا عدالة فعالة، ولا استقرار سياسي طويل الأمد في ظل تراجع الثقة في مؤسسات القانون.

◆ التجارب الدولية الكبرى تؤكد هذه الحقيقة. فإصلاح العدالة كان جزءًا أساسيًا من النهضة الإسبانية بعد الانتقال الديمقراطي، وجزءًا من تحديث الدولة في فرنسا وإيطاليا، وجزءًا من التحول الاقتصادي في سنغافورة وكوريا الجنوبية، وجزءًا من المصالحة الوطنية في جنوب أفريقيا.

◆ لم تبدأ تلك الدول من السؤال: كيف نبني محاكم أكثر؟ بل بدأت من سؤال أكثر عمقًا: كيف نجعل العدالة أكثر استقلالًا وكفاءة وشفافية وثقة؟

◆ مصر ليست أقل قدرة من هذه الدول على خوض معركة الإصلاح. فلدينا تراث قانوني عريق، ومدارس قضائية محترمة، وكفاءات قانونية رفيعة المستوى، وتاريخ طويل من الاجتهاد القضائي المتميز. لكن امتلاك المقومات لا يغني عن الحاجة إلى الإرادة والرؤية.

◆ لهذا يصبح إصلاح مرفق العدالة قضية وطنية لا قضية مهنية. قضية تتعلق بمستقبل الدولة لا بمستقبل القضاة وحدهم. قضية تمس المستثمر والعامل والطالب والمزارع ورجل الأعمال والموظف ورب الأسرة على السواء.

◆ الطريق إلى مصر الممكنة يمر حتمًا عبر بوابة العدالة. فالدولة التي يشعر مواطنها أن حقه مصان، وأن حريته محمية، وأن القانون يطبق على الجميع، تمتلك من عناصر القوة ما يفوق كثيرًا ما تمنحه الثروات الطبيعية أو الموارد الاقتصادية.

◆ صفحات هذا الباب ليست محاولة للبكاء على الماضي، ولا لتسجيل المواقف، ولا لتصفية الحسابات مع أحد. إنها دعوة إلى مراجعة جادة ومسؤولة، تنطلق من الإيمان بأن إصلاح العدالة ليس ترفًا مؤجلًا، بل شرطًا لازمًا لبناء الجمهورية التي يستحقها المصريون.

◆ هناك دول أصلحت اقتصادها قبل أن تصلح عدالتها فتعثرت.

- وهناك دول أصلحت عدالتها أولًا، فوجد الاقتصاد والسياسة والتنمية طريقها الطبيعي بعد ذلك.

- وأحسب أن مصر، وهي تقترب من عام ٢٠٣٠، تحتاج إلى أن تجعل العدالة في مقدمة أولوياتها الوطنية.

...مصر الممكنة 2030

العدالة في مصر.. منهكة أم ممكنة؟(2)

✳ مرفق العدالة في عقد مضطرب ✳

◆ يعرف المصريون جيدًا معنى أن يمرض التعليم، وأن تتعثر منظومة الصحة، وأن تواجه الإدارة العامة أزمات متراكمة. لكن أزمة العدالة تختلف عن كل ذلك. فحين يمرض التعليم يتضرر جيل، وحين تتعثر الخدمات تتأذى فئة أو منطقة، أما حين يصيب الإرهاق منظومة العدالة فإن أثره يمتد إلى المجتمع كله، لأن العدالة ليست قطاعًا من قطاعات الدولة، بل هي المظلة التي تحمي الجميع.

◆ العقد الأخير كان من أكثر العقود اضطرابًا في تاريخ الدولة المصرية الحديثة. تغيرات سياسية حادة، وانقسامات اجتماعية عميقة، وتحديات أمنية غير مسبوقة، وأزمات اقتصادية

متلاحقة، وحروب إقليمية ألقت بظلالها على المنطقة بأكملها. وفي خضم هذه العواصف وجدت منظومة العدالة نفسها في قلب المشهد، تتحمل أعباء تتجاوز كثيرًا ما صُممت له في ظروف أكثر استقرارًا.

◆ سنوات طويلة من العمل العام جعلتني أراقب العلاقة بين السياسة والقانون من مواقع متعددة. داخل البرلمان، وخارجه. من موقع المدافع عن تشريع، ومن موقع المعترض عليه. من موقع المتقاضي، ومن موقع المحامي. ومن خلال هذه التجارب كلها ترسخت لدي قناعة أساسية: العدالة المصرية لم تفقد قيمتها، لكنها تعرضت لإرهاق شديد، تمامًا كما يتعرض الجسد القوي لإجهاد متواصل يفوق طاقته الطبيعية.

◆ الخطر الحقيقي لا يكمن في وجود أزمة، فالأزمات جزء من حياة الدول. الخطر يكمن في الاعتياد عليها، وفي اعتبارها أمرًا طبيعيًا لا يحتاج إلى مراجعة أو إصلاح. وهذا ما يجب أن نتجنبه ونحن نتحدث عن مرفق العدالة.

◆ كثير من النقاشات العامة تنحصر في قضية بعينها أو قانون بعينه أو حكم قضائي بعينه، بينما المشكلة أوسع بكثير. فالأزمة ليست في قرار منفرد أو في نص تشريعي محدد، وإنما في تراكم طويل من الضغوط التي أثرت على كفاءة المنظومة وثقة المواطنين فيها.

◆ أول هذه الضغوط يتعلق بالتضخم التشريعي. فالدولة المصرية أصدرت خلال السنوات الأخيرة عددًا كبيرًا من القوانين والتعديلات القانونية بوتيرة غير مسبوقة. وبعض هذه التشريعات كان ضروريًا بالفعل لمواجهة ظروف استثنائية، لكن كثرة التشريعات وسرعة تعديلها أوجدت حالة من التعقيد القانوني جعلت المواطن العادي، بل وأحيانًا المشتغل بالقانون نفسه، يحتاج إلى جهد مضاعف لمتابعة التغيرات المتلاحقة.

◆ القانون الجيد ليس القانون الأكثر عددًا، بل القانون الأكثر استقرارًا ووضوحًا. فكلما ازداد الاستقرار التشريعي ازدادت قدرة المواطنين والمؤسسات على فهم حقوقهم وواجباتهم والتصرف على أساسها.

◆ الضغوط الثانية جاءت من التوسع الهائل في أعداد القضايا المعروضة على المحاكم. فالنمو السكاني الكبير، وتعقيد العلاقات الاقتصادية، وتزايد المنازعات الإدارية والتجارية، كلها عوامل أدت إلى تضخم غير مسبوق في حجم العمل القضائي.

◆ خلف كل رقم في سجلات المحاكم قصة إنسان أو مؤسسة أو أسرة. وحين تتكدس الملفات لا تتراكم الأوراق فقط، بل تتراكم معها حقوق مؤجلة وأحلام معلقة ومشروعات متوقفة.

◆ جانب آخر من الإرهاق أصاب العنصر البشري نفسه. فالقاضي المصري الذي كان يمثل لعقود نموذجًا للاستقرار المهني والاجتماعي وجد نفسه، مثل بقية فئات المجتمع، في مواجهة ضغوط اقتصادية متزايدة. ولم يكن من قبيل المصادفة أن تبدأ الأوساط القانونية تتحدث للمرة الأولى بهذا الوضوح عن استقالات متزايدة وخروج أعداد كبيرة من القضاة من الخدمة.

◆ الدولة التي تفقد خبراتها القضائية تخسر أكثر من مجرد موظفين كبار. إنها تخسر سنوات طويلة من التراكم المهني

والذاكرة المؤسسية والخبرة الإنسانية التي لا يمكن تعويضها بسهولة.

- أكثر ما يلفت الانتباه في هذا المشهد أن الأزمة لم تعد محصورة داخل أسوار المحاكم. فانعكاساتها وصلت إلى الاقتصاد والاستثمار والإدارة العامة وحتى إلى صورة الدولة نفسها في الخارج.

- المستثمر لا يقرأ النصوص الدستورية فقط، بل يراقب سرعة الفصل في النزاعات، واستقرار التشريعات، وكفاءة تنفيذ الأحكام. والمؤسسات الدولية لا تكتفي بقياس معدلات النمو الاقتصادي، بل تراقب كذلك مؤشرات سيادة القانون واستقلال القضاء وكفاءة المؤسسات العدلية.

- لهذا السبب لم يعد إصلاح العدالة ملفًا حقوقيًا فقط، ولا قانونيًا فقط، ولا سياسيًا فقط. لقد أصبح ملفًا اقتصاديًا وتنمويًا واستراتيجيًا من الدرجة الأولى.

◆ السنوات الأخيرة شهدت أيضًا توسعًا ملحوظًا في الاعتماد على الإجراءات الاستثنائية لمواجهة تحديات استثنائية. وهذه ظاهرة ليست مصرية خالصة؛ فقد عرفتها دول كثيرة واجهت الإرهاب أو الحروب أو الأزمات الكبرى. لكن الخبرة الدولية تؤكد أن الإجراءات الاستثنائية مهما كانت مبرراتها يجب أن تبقى استثنائية، لأن تحويل الاستثناء إلى قاعدة يترك آثارًا عميقة على المدى الطويل.

◆ التجارب المقارنة تقدم دروسًا مهمة في هذا المجال. فإسبانيا بعد عقود من الإرهاب، وجنوب أفريقيا بعد نظام الفصل العنصري، وإيطاليا في مواجهة المافيا، وفرنسا بعد موجات الإرهاب المعاصر، جميعها واجهت معضلة التوازن بين الأمن والحرية. ولم تكن الإجابات متطابقة، لكنها اشتركت جميعًا في حقيقة واحدة: لا أمن مستدامًا دون عدالة موثوقة.

◆ أكثر ما يقلقني في أي نقاش حول العدالة هو اختزاله في الصراع بين السلطة والمعارضة أو بين الحكومة والحقوقيين. فهذه زاوية ضيقة للغاية. العدالة أكبر من الجميع، وأبقى من

الجميع. والضرر الذي يصيبها لا يدفع ثمنه فريق سياسي بعينه، بل تدفعه الدولة بأكملها.

◆ مصر تملك رصيدًا قضائيًا هائلًا لا يجوز التفريط فيه. يكفي أن نتذكر أن أحكام المحكمة الدستورية العليا كانت مرجعًا في العالم العربي، وأن مجلس الدولة المصري ساهم في بناء مدارس قانونية كاملة، وأن القضاء المصري أنجب أسماء أصبحت جزءًا من التاريخ القانوني العربي الحديث.

◆ لهذا فإن الحديث عن إرهاق مرفق العدالة لا ينبغي أن يُفهم باعتباره تشكيكًا في القضاء، بل دفاعًا عنه. فالمؤسسات الكبرى لا تحافظ على مكانتها بإنكار المشكلات، وإنما بمواجهتها بشجاعة وإصلاحها قبل أن تتفاقم.

◆ مصر الممكنة التي نحلم بها في عام ٢٠٣٠ تحتاج إلى قضاء أكثر استقلالًا، وإلى تشريعات أكثر استقرارًا، وإلى محاكم أكثر كفاءة، وإلى ثقة عامة أوسع في منظومة العدالة. وهذه الأهداف ليست أمنيات نظرية، بل شروط أساسية لأي مشروع نهضة حقيقي.

- ما نحتاجه اليوم ليس مجرد إصلاحات جزئية متفرقة، بل رؤية متكاملة تعيد تعريف العدالة باعتبارها أحد أعمدة الأمن القومي المصري، وأحد أهم مقومات التنمية والاستقرار والشرعية السياسية.

- ولهذا فإن السؤال لم يعد: هل توجد أزمة؟

- السؤال الحقيقي أصبح: هل نمتلك الشجاعة الكافية للاعتراف بحجمها، والإرادة الكافية لمعالجتها؟

- تلك هي نقطة البداية الحقيقية لأي مشروع جاد لإصلاح مرفق العدالة في مصر.

مصر الممكنة 2030...
العدالة في مصر... منهكة أم ممكنة؟ (3)

✳ استقلال القضاء ...ضمانة ام تحدي؟ ✳

◆ لم يكن استقلال القضاء يومًا مطلبًا خاصًا بالقضاة، ولم يكن امتيازًا مهنيًا لفئة بعينها داخل الدولة. فالقاضي المستقل ليس مصلحة للقاضي، بل ضمانة للمواطن. والمجتمع لا يدافع عن استقلال القضاء دفاعًا عن أصحاب المنصة، وإنما دفاعًا عن حقه هو في أن يجد يومًا قاضيًا لا سلطان عليه إلا القانون وضميره.

◆ هذه الحقيقة البسيطة كانت وراء كل التطورات الكبرى التي شهدها الفكر الدستوري الحديث منذ أكثر من ثلاثة قرون. فالدولة الحديثة لم تقم على فكرة تداول السلطة فقط، ولا على فكرة الانتخابات فقط، بل قامت قبل ذلك على فكرة أكثر جوهرية؛ وهي منع تركيز السلطة في يد جهة واحدة.

◆ حين كتب مونتسكيو نظريته الشهيرة حول الفصل بين السلطات لم يكن يكتب درسًا أكاديميًا في القانون الدستوري، بل كان يحاول الإجابة عن سؤال سياسي وإنساني بالغ الأهمية: كيف نحمي الحرية من السلطة؟

◆ جاءت الإجابة في توزيع السلطة بين مؤسسات متعددة، بحيث تراقب كل سلطة الأخرى وتحد من تغولها. ومن هنا أصبح القضاء المستقل أحد أهم أعمدة الدولة الحديثة، لأنه الجهة الوحيدة المكلفة بالفصل بين المواطن والسلطة عندما يختلفان.

◆ قيمة القاضي لا تظهر عندما يحكم بين شخصين متساويين في النفوذ والقوة، وإنما تظهر عندما يقف أمامه مواطن بسيط من جهة، وسلطة تمتلك المال والإدارة والقوة من جهة أخرى. هنا فقط يظهر المعنى الحقيقي لاستقلال القضاء.

◆ لهذا السبب كانت الأمم المتقدمة تتعامل مع استقلال القضاء باعتباره جزءًا من أمنها القومي. فالدولة التي يفقد مواطنوها الثقة في عدالة قضائها تفقد تدريجيًا جزءًا من شرعيتها، حتى لو امتلكت أضخم المؤسسات وأقوى الأجهزة.

◆ مصر عرفت مبكرًا قيمة هذه الفكرة. فمنذ تأسيس القضاء الحديث بدأت تتشكل تقاليد قضائية راسخة، وأصبح استقلال القاضي جزءًا من الثقافة المهنية للقضاء المصري. ولم يكن هذا الاستقلال كاملًا أو مطلقًا في كل المراحل، لكنه ظل قيمة مركزية دافعت عنها أجيال متعاقبة من القضاة.

◆ صفحات التاريخ القضائي المصري مليئة بمحطات مضيئة وقف فيها القضاء مدافعًا عن القانون في مواجهة ضغوط السياسة أو الإدارة أو الرأي العام. وهذه الصفحات هي التي صنعت الهيبة المعنوية الكبيرة التي تمتع بها القضاء المصري لعقود طويلة.

◆ أذكر أنني خلال سنوات عضويتي في مجلس الشعب كنت أتابع باهتمام شديد كل ما يتعلق بالسلطة القضائية. لم يكن ذلك فقط بحكم تكويني القانوني، بل لأنني كنت أرى بوضوح أن مستقبل الديمقراطية في مصر مرتبط إلى حد بعيد بمستقبل استقلال القضاء.

◆ التجربة البرلمانية علمتني أن التشريعات مهما بلغت جودتها تظل ناقصة إذا لم تجد قضاءً مستقلاً يطبقها. كما أن النصوص الدستورية مهما بدت متقدمة يمكن أن تتحول إلى حبر على ورق إذا غابت المؤسسة القادرة على حمايتها.

◆ السنوات الأخيرة شهدت نقاشات واسعة داخل مصر وخارجها حول أوضاع السلطة القضائية وحدود استقلالها. بعض هذه النقاشات كان قانونيًا، وبعضها سياسيًا، وبعضها حقوقيًا. لكن القاسم المشترك بينها جميعًا كان القلق من اتساع المسافة بين النصوص الدستورية والممارسة العملية.

◆ القضية هنا لا تتعلق بحكم قضائي بعينه أو بقرار إداري محدد. فاستقلال القضاء لا يقاس بواقعة منفردة، وإنما بالمناخ العام الذي يعمل داخله القاضي، وبمدى شعوره بالأمان المهني، وبقدرته على اتخاذ قراره بحرية كاملة دون خشية أو ضغوط.

◆ أحد المؤشرات المهمة في هذا السياق يتمثل في أوضاع القضاة أنفسهم. فالقاضي الذي يعيش ضغوطًا اقتصادية متزايدة، أو يشعر بعدم الاستقرار المهني، أو يفقد الثقة في مستقبله

الوظيفي، يصبح أكثر عرضة للتأثر بالظروف المحيطة مهما بلغت نزاهته الشخصية.

- لهذا ربطت كثير من التجارب الدولية بين استقلال القضاء والاستقلال المالي للمؤسسة القضائية. فالحماية الاقتصادية ليست رفاهية، بل جزء من ضمانات الاستقلال ذاته.

- التجربة الإيطالية تقدم مثالًا مهمًا في هذا المجال. فبعد عقود من الصراع مع الجريمة المنظمة والفساد السياسي، أدركت الدولة أن نجاح القضاء في أداء دوره يتطلب توفير حماية مؤسسية كاملة للقضاة وأعضاء النيابة، سواء من الضغوط الأمنية أو الاقتصادية أو السياسية.

- أما فرنسا، التي استلهمت منها مصر جانبًا مهمًا من نظامها القانوني، فقد خاضت لعقود طويلة نقاشًا مستمرًا حول استقلال القضاء والنيابة العامة والعلاقة بين السلطة القضائية والسلطة التنفيذية. ولم تتوقف عملية التطوير هناك حتى اليوم.

◆ القضية في جوهرها ليست مصرية فقط، لكنها تكتسب في الحالة المصرية أهمية خاصة بسبب المكانة التاريخية التي احتلها القضاء المصري داخل المجتمع.

◆ من أخطر المؤشرات التي تستحق التأمل خلال السنوات الأخيرة ظاهرة خروج أعداد كبيرة من القضاة من الخدمة، سواء عبر الاستقالة أو التقاعد المبكر أو الانتقال إلى مسارات أخرى. فالدول لا تخسر فقط عندما تفقد أموالها أو مواردها، بل تخسر أيضًا عندما تفقد خبراتها.

◆ كل قاضٍ يغادر المنصة بعد سنوات طويلة من العمل يغادر ومعه رصيد هائل من المعرفة والتجربة والذاكرة المؤسسية. ولهذا فإن الحفاظ على الكفاءات القضائية يجب أن يكون جزءًا أساسيًا من أي مشروع إصلاح جاد.

◆ الحديث عن استقلال القضاء لا يكتمل دون التوقف أمام المحكمة الدستورية العليا ومجلس الدولة وسائر الهيئات القضائية التي لعبت أدوارًا محورية في حماية المشروعية وسيادة القانون عبر عقود طويلة.

◆ أحكام المحكمة الدستورية العليا في فترات ازدهارها، وخاصة خلال رئاسة المستشار عوض المر، شكلت مدرسة قانونية كاملة في الدفاع عن الحقوق والحريات. وما زالت كثير من هذه الأحكام تُقرأ حتى اليوم باعتبارها نماذج راقية للاجتهاد الدستوري.

◆ كما أن مجلس الدولة المصري قدم عبر تاريخه نماذج استثنائية في الرقابة على الإدارة والدفاع عن المشروعية، وكان في كثير من الأحيان خط الدفاع الأخير عن مبدأ خضوع السلطة للقانون.

◆ استقلال القضاء ليس قضية تخص القضاة وحدهم، كما أن إصلاح القضاء لا يمكن أن يترك للقضاة وحدهم. إنها قضية مجتمع كامل. لأن المجتمع كله هو المستفيد الأول من وجود قضاء قوي ومستقل، وهو الخاسر الأول إذا تعرض هذا الاستقلال للتآكل.

◆ مصر الممكنة التي نحلم بها عام ٢٠٣٠ تحتاج إلى قضاء يشعر المواطن أنه ملاذه الطبيعي لا ملاذه الأخير. وتحتاج إلى

قاضٍ مطمئن إلى استقلاله، ومحامٍ مطمئن إلى حقه في الدفاع، ومواطن مطمئن إلى أن القانون أقوى من النفوذ.

- ومن هنا فإن إصلاح العدالة يبدأ من استعادة الثقة في استقلال القضاء، باعتباره ليس فقط ضمانة دستورية، بل ضرورة وطنية تتعلق بمستقبل الدولة نفسها.
- فالاقتصاد يحتاج إلى قضاء مستقل.
- والاستثمار يحتاج إلى قضاء مستقل.
- والحريات تحتاج إلى قضاء مستقل.
- والاستقرار يحتاج إلى قضاء مستقل.
- أما الدولة التي تريد أن تدخل المستقبل بثقة، فلا بد أن تجعل استقلال القضاء أحد أهم مشروعاتها الوطنية الكبرى.

مصر الممكنة 2030...
العدالة في مصر... منهكة أم ممكنة؟(1/4)

✳ النيابة العامة...خصم الشريف إلى طرف في الأزمة ✳

(النيابة التي عرفناها... والنيابة التي نراها)

◆ تملك النيابة العامة في وجدان رجال القانون المصريين مكانة لا تشبه غيرها. فهي ليست محكمة، وليست جهة ضبط، وليست محاميًا للدولة بالمعنى الضيق، وليست خصمًا عاديًا في دعوى جنائية. إنها الباب الأول الذي تعبر منه العدالة الجنائية إلى المحكمة، والميزان الأول الذي يختبر علاقة الدولة بالمواطن قبل أن يقول القاضي كلمته الأخيرة.

◆ في مدارس القانون التي نشأنا عليها، وفي مكاتب المحامين التي عرفت رائحة الورق والحبر والعرق والانتظار، كان التعبير الأثير عن النيابة العامة أنها «الخصم الشريف». عبارة قصيرة،

لكنها تختصر فلسفة كاملة. فالنيابة خصم لأنها تمثل سلطة الاتهام، لكنها شريفة لأنها لا تبحث عن إدانة بأي ثمن، بل عن الحقيقة ولو كانت في صالح المتهم.

◆ قيمة هذا الوصف لم تكن في جماله اللغوي، بل في دقته الأخلاقية والقانونية. فالنيابة العامة لا ينبغي أن تكون ذراعًا للعقاب، ولا ممثلًا للغضب العام، ولا امتدادًا لمزاج السلطة. وظيفتها أن تزن الأدلة، وتدافع عن المجتمع، وتحمي الشرعية، وتفتح الطريق أمام المحكمة لترى الحقيقة كاملة لا مقطوعة ولا منتقاة.

◆ علاقتي بهذا العالم لم تبدأ من باب السياسة، ولا من تجربة السجون، ولا من خصومات السلطة. نشأت في بيت قانوني كان القضاء والمحاماة جزءًا من لغته اليومية. جزء كبير من الأسرة عرف منصة القضاء ثم المحاماة، وكان والدي، رحمه الله، يرى أن سنوات في سلك القضاء قد تمنح المحامي لاحقًا ما لا تمنحه عشرات السنين خارجه. قاومت الفكرة بكل ما أوتيت من عناد الشباب، ولم أستطع أن أحقق له هذه الأمنية لا لسنوات ولا

لأيام، لكنني احتفظت داخل نفسي باحترام عميق للمؤسسة القضائية قبل أن أكتشف لاحقًا وجوهها الأكثر تعقيدًا.

◆ تلك الخلفية مهمة، لأنها تفسر أن نقدي للنيابة العامة لا يصدر عن خصومة جاهزة، ولا عن ضغينة شخصية، ولا عن نزاع سياسي عابر. يصدر عن رجل قانون عرف المؤسسة من كتبها وطقوسها وأحلامها، ثم عرفها بعد ذلك من محاضرها وقراراتها وغرف تحقيقها وأسوار السجون التي دخلها القانون أحيانًا متأخرًا، وخرج منها أحيانًا مثقلًا بما لا يليق به.

◆ النيابة العامة، في أصلها الصحيح، هي الضمانة الأولى ضد تعسف سلطة الضبط، وضد الانفعال الشعبي، وضد الرغبة السياسية في تحويل الاتهام إلى حكم مسبق. فإذا ضعفت هذه الضمانة، اختل البناء كله. وإذا تحولت النيابة من بوابة للعدالة إلى محطة لتمرير إرادة أخرى، صار المتهم في مواجهة سلطة مركبة لا في مواجهة قانون مجرد.

◆ التاريخ المصري يعرف نماذج مضيئة داخل النيابة العامة ينبغي أن تستدعى لا للحنين إلى الماضي، بل لتذكير الحاضر

بما كان ممكنًا وما يزال واجبًا. ويكفي أن نستحضر واقعة المستشار محمد نور، وكيل النيابة الذي حقق مع طه حسين في أزمة كتابه الشهير، وسط عاصفة سياسية ودينية وفكرية هائلة. يومها لم يذهب المحقق إلى روح الانتقام، ولم يجعل من غضب الشارع حكمًا، ولم يضع حرية الفكر تحت قدم الضجيج. قرأ النص، ووازن، وحقق، وانتهى إلى حفظ القضية، ليبقى قراره واحدًا من أرفع دروس النيابة العامة في تاريخ مصر الحديث.

◆ تلك الواقعة ليست حكاية من زمن جميل فقط. إنها إعلان مبكر عن معنى النيابة العامة حين تكون مستقلة. محقق شاب نسبيًا وقف أمام قضية مشتعلة، لكنه اختار القانون لا الصخب، والضمير لا الترضية، والحرية لا الرعب من الاتهام. هكذا تكون النيابة حين تعرف أنها لا تمثل سلطة فوق المجتمع، بل تمثل المجتمع حين يحتكم إلى العدل.

◆ في ذلك النموذج كانت النيابة العامة تحمي الدولة من نفسها. وهذه واحدة من أعظم وظائف النيابة التي نادراً ما يلتفت إليها الناس. فالدولة قد تندفع تحت ضغط الغضب أو الأمن أو

السياسة، والنيابة الواعية هي التي تقول لها: توقفي قليلًا، فالقانون أوسع من الانفعال، والعدالة أبقى من اللحظة.

◆ التحول الذي نناقشه اليوم لم يحدث في يوم واحد، ولم يبدأ بقرار واحد، ولم يصنعه شخص واحد. الأزمة أوسع من الأشخاص، وأعمق من الوقائع المفردة. إنها تراكم طويل بدأ عندما اتسعت سلطة الاتهام، وضعفت ضمانات الدفاع، وطال الحبس الاحتياطي، وتداخل الأمني بالجنائي، وأصبحت بعض الإجراءات الاستثنائية جزءًا من الحياة القانونية العادية.

◆ ليست النيابة العامة وحدها مسؤولة عن هذا المسار. التشريع مسؤول، والبيئة السياسية مسؤولة، والسلطة التنفيذية مسؤولة، وثقافة الخوف مسؤولة، وصمت المجال العام مسؤول، وأحيانًا ضعف المحاماة أو إرهاقها مسؤول. لكن النيابة العامة، بحكم موقعها في قلب الدعوى الجنائية، أصبحت طرفًا في الأزمة؛ لا لأنها وحدها صنعتها، بل لأنها كانت أقدر المؤسسات على وقف بعض آثارها لو حافظت على المسافة اللازمة بين الاتهام والعدالة.

◆ أخطر ما جرى في العقد الأخير أن المواطن لم يعد دائمًا يرى النيابة باعتبارها بابًا للإنصاف. صار بعض الناس يذهبون إليها لاستنفاد إجراء، أو لتسجيل موقف، أو لتوثيق واقعة، أو لترك أثر قانوني قد لا يثقون كثيرًا في نتائجه. وهذه لحظة مؤلمة في علاقة الناس بمؤسسة كان ينبغي أن تكون موضع اطمئنانهم الأول.

◆ أعرف هذه المفارقة جيدًا، وربما عشتها أكثر مما قرأتها. خلال سنوات اعتقالي الأخيرة شرعت في إعداد كتاب كنت أنوي أن أسميه «الكتاب الأسود للنيابة العامة». لم يكن العنوان انتقامًا من مؤسسة، بل صرخة في وجه مسار رأيت فيه النيابة تبتعد عن صورتها التي نشأنا على احترامها. كدت أُنهي فصولًا كاملة مدعومة بالوثائق والبلاغات والمذكرات القانونية التي حاصرت بها النيابة العامة خلال سنوات السجن.

◆ بين عامي ٢٠٠٥ و٢٠١٠ تقدمت، عبر المحامين والزملاء، بما يزيد على ألفي بلاغ ومذكرة وطلب إلى النيابة العامة. قد يظن من يسمع الرقم أنني كنت أملك ثقة لا حدود لها

في فاعلية تلك البلاغات، أو أنني كنت أرى النيابة قادرة دائمًا على الإنصاف. الحقيقة أعقد من ذلك، وربما أكشفها هنا بوضوح للمرة الأولى: كان في الأمر، إلى جانب الواجهة القانونية المشروعة، حيلة سياسية وإنسانية لمقاومة جدار السجن.

◆ كانت الأوراق التي أعجز عن إخراجها من محبسي تتحول إلى بلاغات رسمية. وكان محامو مكتبي يسارعون إلى استخراج صور منها من نيابة جنوب القاهرة. وهكذا كانت الوقائع التي يراد لها أن تبقى حبيسة الزنزانة تخرج مختومة بخاتم النسر، لا باعتبارها منشورات سرية، بل باعتبارها مستندات قانونية. كان الختم الرسمي، في لحظة ما، هو النافذة التي يهرب منها صوت السجين إلى الرأي العام.

◆ تلك المفارقة وحدها تكشف معنى الأزمة. أن تضطر إلى استخدام النيابة العامة لا لأنها تنصفك، بل لأنها تمنحك وثيقة مختومة بما عجزت عن قوله في زيارة محدودة أو خطاب ممنوع. أن تصبح البلاغات وسيلة للحياة السياسية أكثر من كونها طريقًا مضمونًا للحماية القانونية. هنا لا تكون المشكلة في واقعة

بعينها، بل في العلاقة التي أصابها الخلل بين المواطن ومرفق العدالة.

◆ النيابة التي عرفناها في كتب القانون كانت تسأل: أين الحقيقة؟ أما النيابة التي رأيناها أحيانًا في السنوات الأخيرة فقد بدت وكأنها تسأل أولًا: أين ملف الاتهام؟ الفارق بين السؤالين هو الفارق بين العدالة والإجراء، وبين القانون بوصفه ضميرًا والقانون بوصفه ورقًا.

◆ أصل النيابة العامة في النظم القانونية الحديثة أنها سلطة توازن. فهي لا تقف مع المتهم ضد المجتمع، ولا مع المجتمع ضد المتهم. تقف مع القانون. فإذا وجدت دليل إدانة قدمته. وإذا وجدت دليل براءة أعلنت عنه. وإذا وجدت إجراءً باطلًا لم تستر عليه. وإذا وجدت تعذيبًا أو إكراهًا لم تتعامل معه كحادث جانبي. وإذا وجدت حبسًا طال بلا ضرورة كان عليها أن ترفع يدها عن استمرار الظلم.

◆ هذا المعنى هو ما كرسته المبادئ الدولية المنظمة لدور أعضاء النيابة العامة. فالقواعد الأممية المستقرة تؤكد أن المدعين

العامين يجب أن يؤدوا وظائفهم بنزاهة وتجرد، وأن يحموا المصلحة العامة، وأن يحترموا حقوق الإنسان، وأن يولوا عناية خاصة للجرائم التي يرتكبها موظفون عموميون، وبالأخص ما يتصل بالتعذيب وإساءة استعمال السلطة والانتهاكات الجسيمة.

◆ ليست هذه مبادئ مستوردة من فراغ. إنها جوهر العدالة نفسها. فإذا كانت النيابة العامة لا تملك شجاعة التحقيق في انتهاك وقع على محتجز، أو لا تملك استقلالًا كافيًا لمراجعة رواية جهة الضبط، أو لا ترى في الحبس الاحتياطي خطرًا على الحرية إذا جاوز ضرورته، فإنها تفقد تدريجيًا صفتها كحارس للشرعية وتقترب من موقع لا يليق بها: طرف في الأزمة.

◆ خلال العقد الأخير، أصبح الحبس الاحتياطي واحدًا من أكثر الملفات التصاقًا بصورة النيابة العامة في الوعي العام. صحيح أن القانون يمنح النيابة سلطة طلب الحبس أو تجديده في مراحل محددة وتحت رقابة قضائية، لكن الممارسة الواسعة جعلت قطاعات كثيرة من المجتمع ترى في الحبس الاحتياطي عقوبة مبكرة لا إجراءً استثنائيًا.

◆ الخطورة هنا ليست قانونية فقط، بل أخلاقية أيضًا. فالمتهم الذي يقضي شهورًا أو سنوات قبل المحاكمة، ثم يخرج دون إدانة نهائية، لا يسترد عمره بقرار إخلاء سبيل. والأسرة التي تفقد عائلها، والعمل الذي يضيع، والطفل الذي يكبر خلف زجاج الزيارة، كلها خسائر لا تظهر في محضر التجديد.

◆ النيابة العامة لا تستطيع أن تقول إنها غير معنية بهذه النتائج. فمن يملك سلطة طلب الحبس أو الاعتراض على الإفراج أو تحريك الدعوى أو حفظها، يملك بالضرورة نصيبًا من المسؤولية عن الأثر الإنساني والاجتماعي لهذه القرارات. والسلطة في دولة القانون لا تنفصل عن المسؤولية.

◆ أحد مظاهر الخلل أيضًا اتساع المسافة بين المحضر والحقيقة. في سنوات طويلة من العمل القانوني والسياسي رأيت كيف يمكن لمحضر تحريات أن يصبح مفتاحًا لحبس إنسان، وكيف يمكن لعبارة مرسلة أن تفتح باب اتهام، وكيف يمكن لنسخة واحدة من الوقائع أن تطغى على روايات أخرى لأنها

صادرة عن جهة تملك سلطة الضبط أو النفوذ أو القرب من القرار.

◆ وظيفة النيابة في هذه اللحظة أن تشك لا أن تصدق بسرعة. أن تفتش لا أن تمرر. أن تسأل: من قال؟ وكيف عرف؟ وأين الدليل؟ وهل هناك رواية أخرى؟ وهل المتهم قادر على الدفاع؟ وهل المحامي حاضر حضورًا حقيقيًا أم شكليًا؟ وهل الاعتراف حر أم منتزع؟ وهل الصمت اختيار أم خوف؟

◆ لا تقوم العدالة على حسن النية وحده. فكم من ظلم ارتكب باسم اليقين، وكم من متهم عوقب قبل الحكم لأن سلطة ما اطمأنت إلى روايتها هي. النيابة العامة ولدت في النظام القانوني لكي تمنع هذا الاطمئنان الكسول، ولكي تجعل الشك القانوني طريقًا إلى الحقيقة لا عائقًا أمام الاتهام.

◆ واحدة من أخطر أزمات النيابة في السنوات الأخيرة ارتبطت بقضايا الرأي والتعبير. فالفاصل بين الجريمة والرأي يجب أن يكون واضحًا وحادًا. النقد ليس تحريضًا، والسخرية ليست إرهابًا، والمعارضة ليست تهديدًا للأمن القومي، والاختلاف مع السلطة

ليس خروجًا على الدولة. وكلما ضاق هذا الفاصل، اتسعت مساحة الخوف في المجتمع.

◆ هنا كان ينبغي للنيابة العامة أن تكون صمام أمان. أن تقول إن المجال العام لا يدار بمحاضر الاتهام، وإن السياسة لا تعالج بالحبس، وإن الرأي لا يواجه بمواد جنائية فضفاضة. لكن ما جرى في حالات كثيرة جعل المواطن يخشى من الكلمة كما يخشى من الجريمة، وهذه خسارة فادحة لدولة القانون قبل أن تكون خسارة للسياسة.

◆ النيابة التي نحتاجها في مصر الممكنة ليست نيابة ضعيفة، ولا مترددة، ولا عاجزة أمام الجريمة. بل نحتاج إلى نيابة قوية جدًا، لكن قوتها تأتي من استقلالها لا من قسوة قراراتها، ومن نزاهة إجراءاتها لا من طول مدد الحبس، ومن قدرتها على قول لا لجهة الضبط كما تقول نعم للقانون.

◆ لا أخفي أنني في كثير من المحطات كنت أشعر بغضب بالغ من أداء النيابة العامة. لكن الغضب لم يكن يومًا بديلًا عن الفهم. فقد أدركت أن عضو النيابة نفسه، في حالات كثيرة، قد

يكون محاصرًا بثقافة مؤسسية وضغوط وتوقعات وتقاليد عمل لا تترك له المساحة التي يفترض أن يتمتع بها. ولهذا فإن إصلاح النيابة لا يجوز أن يتحول إلى إدانة جماعية لأعضائها، بل إلى تحرير للمؤسسة من كل ما يجعلها أقل من دورها.

◆ النيابة العامة المصرية تضم ولا تزال تضم رجالًا ونساءً يعرفون قيمة العدالة ويؤمنون بالقانون. المشكلة ليست في إنكار هؤلاء، بل في أن بنية العمل خلال السنوات الأخيرة دفعت المؤسسة إلى مساحة رمادية؛ بين حارس الشرعية ووكيل الاتهام، بين ميزان الحقيقة ودفتر الإجراءات، بين الخصم الشريف وطرف في أزمة أكبر من النيابة لكنها تمر عبرها كل يوم.

◆ لو أردنا أن نقرأ المشهد بإنصاف، فعلينا أن نعترف بثلاث حقائق متوازية. الحقيقة الأولى أن النيابة العامة مؤسسة عريقة لا يجوز هدمها أو التشهير بها ككل. والحقيقة الثانية أن أداءها في العقد الأخير ساهم في أزمة الثقة في العدالة. والحقيقة الثالثة أن إصلاحها ممكن، بل ضروري، إذا توفرت إرادة دستورية وسياسية وقانونية جادة.

◆ بداية الإصلاح ليست في النصوص وحدها، بل في استعادة السؤال الأصلي: هل النيابة العامة جهة اتهام تبحث عن إدانة، أم سلطة عدالة تبحث عن حقيقة؟ كل شيء يتفرع من هذا السؤال. الحبس الاحتياطي، قضايا الرأي، الرقابة على السجون، التحقيق في الانتهاكات، التعامل مع التحريات، علاقة النيابة بالشرطة، حضور المحامي، حق الدفاع، علانية الإجراءات، استقلال عضو النيابة.

◆ مصر التي نطمح إليها في عام ٢٠٣٠ لا تستطيع أن تبني دولة قانون حقيقية ونيابتها العامة واقفة في منتصف الطريق بين العدالة والأزمة. فالنيابة هي أول وجه تراه الحرية عندما تتعرض للاتهام، وأول اختبار للدولة عندما تمسك بمواطن، وأول فرصة لتصحيح الخطأ قبل أن يتحول إلى مأساة.

◆ لذلك لا أكتب هذه السطور لأدين النيابة العامة، بل لأطالب بإنقاذها من الدور الذي لا يليق بتاريخها. أطالب بعودتها إلى جوهرها الأول: خصمًا شريفًا، وحارسًا للشرعية، وعينًا مفتوحة

على الحقيقة، وضميرًا لا يخاف من مراجعة السلطة، ولا يخجل من إنصاف المتهم، ولا يرى في الحرية خطرًا على الدولة.

- فالدول العادلة لا تحتاج إلى نيابة تبرر كل قبض، ولا إلى اتهام يسبق الدليل، ولا إلى حبس يسبق الحكم. تحتاج إلى نيابة تعرف أن قوتها الحقيقية لا تظهر حين تطلب العقاب، بل حين تمنع الظلم.



مصر الممكنة 2030...
العدالة في مصر... منهكة أم ممكنة؟ (2/4)

✳ التحقيق والاتهام... حين تجتمع السلطات في يد واحدة ✳

◆ لم يكن أخطر ما أصاب منظومة العدالة المصرية خلال العقد الأخير هو كثرة القوانين، ولا اتساع سلطات الضبط، ولا حتى التوسع في الإجراءات الاستثنائية. الخطر الأكبر تمثل في اختلال التوازن داخل الدعوى الجنائية نفسها. فكلما تجمعت السلطات في يد واحدة، تراجعت الضمانات التي تحمي العدالة من الخطأ، وتحمي المواطن من التعسف.

◆ لهذا السبب لم تنشأ الدولة الحديثة على فكرة السلطة المطلقة، بل على فكرة توزيع السلطات. وما ينطبق على الدولة ككل ينطبق على الدعوى الجنائية أيضًا. فكلما تعددت الجهات الرقابية والمراجعات المتبادلة، ازدادت فرص الوصول إلى

الحقيقة. وكلما تقلصت هذه المسافات، أصبح الخطأ أكثر احتمالًا.

◆ حين كنت أدرس القانون في سنوات الشباب الأولى، كانت فكرة الفصل بين التحقيق والاتهام واحدة من أكثر الأفكار إثارة للاهتمام. فكيف يمكن للجهة التي تبني اقتناعها منذ اللحظة الأولى بوجود جريمة ومتهم أن تظل هي نفسها الجهة المكلفة بالبحث المجرد عن الحقيقة؟ وكيف يمكن لمن أمضى شهورًا في جمع أدلة الاتهام أن يتحول فجأة إلى مراقب محايد لسلامة هذه الأدلة؟

◆ لم تكن هذه التساؤلات نظرية خالصة. فقد شغلت فقهاء القانون في أوروبا والعالم العربي لعقود طويلة. ومن هنا نشأت مؤسسة قاضي التحقيق في عدد من الأنظمة القانونية، باعتبارها محاولة للفصل بين من يحقق ومن يتهم، وبين من يجمع الأدلة ومن يبني الدعوى.

◆ مصر عرفت هذه المؤسسة لفترات مختلفة من تاريخها القانوني، لكنها تراجعت تدريجيًا حتى أصبحت أقرب إلى

الاستثناء النادر منها إلى الأصل العام. وفي المقابل اتسعت سلطات النيابة العامة بصورة جعلتها في كثير من الأحيان تجمع بين أدوار متعددة داخل الملف الواحد.

◆ ليست المشكلة هنا في الأشخاص، ولا في نزاهة أعضاء النيابة العامة، بل في طبيعة البناء المؤسسي نفسه. فالأنظمة القانونية لا تُبنى على حسن النيات، وإنما على الضمانات. والقانون الجيد لا يفترض أن الجميع سيحسنون التصرف دائمًا، بل يضع الحواجز التي تمنع الخطأ حتى لو وقع.

◆ لهذا ظل سؤال الفصل بين التحقيق والاتهام حاضرًا في معظم النقاشات الجادة حول إصلاح العدالة الجنائية. ليس لأن قاضي التحقيق يملك عصا سحرية، وإنما لأن توزيع السلطة يظل أكثر أمانًا من تركيزها.

◆ التجربة الفرنسية تقدم مثالًا مهمًا في هذا السياق. فبرغم كل التعديلات التي شهدها النظام القضائي الفرنسي، ظل الجدل قائمًا حول حدود سلطات النيابة العامة وحول العلاقة بين

الادعاء والتحقيق. والسبب بسيط: كلما اقتربت السلطة من الحرية أصبح من الضروري إحاطتها بمزيد من الضمانات.

◆ أما في التجربة الإيطالية، فقد لعب الادعاء العام المستقل دورًا محوريًا في مواجهة الفساد والجريمة المنظمة، لكن ذلك ارتبط بمنظومة واسعة من الرقابة والتوازنات والإجراءات التي تمنع الانفراد المطلق بالقرار.

◆ في مصر، لا يمكن مناقشة هذا الملف بعيدًا عن الحبس الاحتياطي. فالحبس الاحتياطي ليس مجرد إجراء قانوني عابر، بل أصبح في نظر قطاعات واسعة من المصريين العنوان الأكثر حضورًا عند الحديث عن النيابة العامة.

◆ الأصل في الحبس الاحتياطي أنه إجراء استثنائي. والاستثناء بطبيعته لا يتحول إلى قاعدة. لكن السنوات الأخيرة شهدت اتساعًا ملحوظًا في استخدام هذا الإجراء، حتى أصبح في بعض الملفات جزءًا أساسيًا من مسار القضية لا استثناءً محدودًا فيها.

◆ هنا تبرز معضلة جوهرية. فالمتهم الذي يُحبس احتياطيًا يفقد حريته قبل أن يصدر حكم بإدانته. والقانون يقبل ذلك في ظروف محددة ومقيدة ومبررة. لكن كل توسع خارج هذه الضرورة يضع العدالة أمام سؤال أخلاقي وقانوني صعب.

◆ لا أستطيع أن أتناول هذه القضية من موقع الباحث البعيد. فقد عشتها بصورة مباشرة، ورأيت كيف يمكن للحبس الاحتياطي أن يتحول من إجراء إلى عالم كامل من التفاصيل الإنسانية والقانونية والسياسية.

◆ وخلال سنوات السجن والاحتجاز أدركت أن أخطر ما يواجه الإنسان ليس فقط فقدان الحرية، بل شعوره بأن الإجراءات نفسها أصبحت هدفًا قائمًا بذاته. فالمتهم لا يواجه في هذه الحالة حكمًا قضائيًا، وإنما يواجه زمناً مفتوحاً لا يعرف متى ينتهي.

◆ في إحدى الوقائع التي لم أتحدث عنها من قبل بهذا التفصيل، وبعد منع زيارة استثنائية لي في يوليو ٢٠٠٧، تجمع عدد من الزائرين خارج أسوار السجن ورددوا هتافات سياسية

متنوعة. وفي مساء اليوم نفسه أبلغتني إدارة السجن أن رئيس نيابة حضر للتحقيق معي داخل السجن.

- جرى التحقيق في غرفة طبيب السجن المجاورة لزنزانتي. بدأ المحقق بالسؤال عن إحدى العبارات المنسوبة إلى الزائرين والمتعلقة بالرئيس الأسبق حسني مبارك. أجبت بأن الرجل كان قد خاض انتخابات رئاسية، وأن من حق الناس في ذلك الوقت أن يطالبوا بفوزه أو بخسارته، وأن التعبير عن الرأي لا يشكل جريمة في ذاته.

- توقفت الجلسة فجأة.

- لم يكن السبب اعتراضًا قانونيًا أو ظهور دليل جديد. كان السبب مكالمة هاتفية.

- أجرى المحقق اتصالًا بالمحامي العام، ثم أبلغ بانتظار رأي النائب العام. وبعد فترة انتظار طويلة عاد التحقيق، لكن السؤال اختفى، والإجابة اختفت معه، وكأن شيئًا لم يكن.

◆ تكرر المشهد مرة ثانية مع سؤال آخر يتعلق بعبارة قيل إنها رُددت ضد وزير الداخلية آنذاك. قدمت إجابتي القانونية والسياسية، فتوقف التحقيق مرة أخرى، وجاءت مكالمة أخرى، واختفى السؤال والإجابة مرة أخرى.

◆ لا أستعيد هذه الواقعة اليوم من باب النوستالجيا أو تصفية الحسابات. ما بقي في ذهني منها ليس تفاصيل الاتهام، بل ذلك المشهد الكاشف: محقق يجلس أمام متهم، لكنه لا يملك المضي في التحقيق إلا بعد الرجوع إلى مستويات أعلى في كل خطوة مؤثرة.

◆ هنا بدأ يتشكل في ذهني سؤال لم يغادرني حتى اليوم: أين تنتهي سلطة عضو النيابة؟ وأين تبدأ سلطة المؤسسة؟ وأين تقف استقلالية المحقق حين يصبح الهاتف شريكًا دائمًا في إدارة التحقيق؟

◆ لا أتحدث عن شخص بعينه. بل عن فلسفة كاملة تستحق المراجعة. فالتحقيق الجنائي يفترض أن يكون فعلًا قانونيًا

مستقلاً، لا سلسلة متصلة من الإشارات والتعليمات والتوقعات المسبقة.

◆ ما زلت أذكر أنني التقيت ذلك المحقق بعد سنوات طويلة داخل نيابة جنوب القاهرة أثناء حضور تحقيق مع مجموعة من شباب حركة ٦ أبريل. وحين وقعت عيناي عليه رأيته يضع هاتفه المحمول سريعًا داخل جيبه، فضحكت بيني وبين نفسي وأنا أتذكر تلك الليلة القديمة داخل السجن.

◆ لم تكن الواقعة بالنسبة لي نكتة قانونية. كانت رمزًا لمشكلة أعمق. فالهاتف لم يكن بطل القصة، بل غياب المسافة الكافية بين القرار القانوني وبين المؤثرات المحيطة به.

◆ من أخطر التحولات التي أصابت النيابة العامة خلال العقد الأخير أيضًا تراجع دورها الرقابي على أماكن الاحتجاز والسجون. فالقانون لم يمنح النيابة العامة سلطة التفتيش والرقابة على أماكن الاحتجاز باعتبارها امتيازًا إداريًا، بل باعتبارها إحدى أهم ضمانات الحرية الشخصية.

◆ النيابة العامة ليست فقط الجهة التي تأمر بالحبس، بل هي أيضًا الجهة التي يفترض أن تراقب مشروعية هذا الحبس وظروفه واستمراره. وهي الجهة التي يفترض أن تتحرك تلقائيًا إذا وصلتها شبهة تعذيب أو سوء معاملة أو انتهاك للحقوق الأساسية للمحتجزين.

◆ في الدول التي تتمتع بأنظمة عدالة قوية، يُنظر إلى زيارة النيابة للسجون باعتبارها وظيفة دستورية لا إدارية. أما حين تتحول هذه الرقابة إلى إجراء روتيني أو شكلي، فإن واحدة من أهم الضمانات القانونية تصبح مهددة بالتآكل.

◆ كما أن علاقة النيابة العامة بمحاضر التحريات تستحق وقفة طويلة. فالتحريات بطبيعتها أداة استدلال لا أداة إدانة. وهي بداية للبحث لا نهاية له. وحين تتحول التحريات عمليًا إلى بديل عن الأدلة، أو إلى أساس كافٍ لاتخاذ قرارات مصيرية، يصبح الخلل أقرب من أن يُخفى.

◆ العدالة لا تُبنى على الثقة المطلقة في أي طرف. لا في المتهم، ولا في الشاهد، ولا في جهة الضبط، ولا في المحقق.

العدالة تُبنى على الاختبار المستمر لكل رواية، وعلى افتراض أن الحقيقة لا تظهر إلا بعد فحص وتدقيق ومواجهة.

◆ لهذا فإن النيابة العامة في صورتها المثلى ليست حليفًا للشرطة، ولا خصمًا للمتهم، ولا تابعًا للسلطة التنفيذية، بل سلطة قانونية مستقلة تقف على مسافة واحدة من الجميع.

◆ كلما اقتربت من جهة على حساب أخرى، فقدت جزءًا من دورها.

◆ وكلما تخلت عن الشك المهني لصالح اليقين السهل، ابتعدت خطوة عن العدالة.

◆ لهذا لا يتعلق إصلاح النيابة العامة بإصدار تعميم أو تعديل مادة قانونية فقط. بل يتعلق بإعادة تعريف دورها كله. هل هي جهاز اتهام؟ أم سلطة عدالة؟ هل مهمتها إدارة الملفات؟ أم حماية الشرعية؟ هل تنتمي إلى منطق الدولة أم إلى منطق القانون؟

◆ الإجابة عن هذه الأسئلة هي التي ستحدد شكل العدالة المصرية في السنوات المقبلة.

◆ ولذلك فإن أي مشروع جاد لإصلاح مرفق العدالة لا يمكن أن يتجاوز ملف النيابة العامة، ولا يمكن أن يكتفي بمناقشة الأشخاص أو الوقائع. المطلوب مراجعة فلسفة كاملة، ومسار كامل، وتجربة كاملة امتدت سنوات طويلة.

◆ فالنيابة التي كانت يومًا أحد أهم حصون الشرعية القانونية تستحق أن تستعيد مكانتها. لكن الطريق إلى ذلك يبدأ أولًا بالاعتراف بحجم الأزمة، وبأن المؤسسة التي كانت جزءًا من الحل في مراحل كثيرة من تاريخ مصر أصبحت، بدرجات متفاوتة، طرفًا في الأزمة التي نبحث لها عن مخرج.

مصر الممكنة 2030...
العدالة في مصر... منهكة أم ممكنة؟(3/4)

✳ كيف نستعيد النيابة العامة حارسًا للشرعية؟ ✳

◆ لا أكتب هذه السطور بحثًا عن إدانة مؤسسة عريقة، ولا رغبة في تصفية حساب مع تجربة شخصية أو سياسية. فالأوطان لا تُبنى بالثأر من مؤسساتها، كما أنها لا تُبنى بإنكار أخطائها. والنيابة العامة المصرية، بكل ما لها وما عليها، تظل واحدة من أهم مؤسسات الدولة الحديثة، وأحد أهم مفاتيح إصلاح مرفق العدالة كله.

◆ بعد أكثر من عقد من التوترات السياسية والأمنية والتشريعية، لم يعد السؤال: هل توجد أزمة؟ بل أصبح السؤال: كيف نعيد بناء الثقة؟

◆ فالثقة هي العملة الحقيقية للعدالة. والمحكمة بلا ثقة تتحول إلى مبنى، والقانون بلا ثقة يتحول إلى نص، والنيابة بلا ثقة تتحول إلى جهاز إداري مهما اتسعت سلطاته.

◆ طوال السنوات الماضية، كان النقاش العام ينشغل غالبًا بالأشخاص والوقائع الفردية، بينما بقي السؤال المؤسسي الكبير مؤجلًا: كيف يمكن إعادة النيابة العامة إلى موقعها الطبيعي باعتبارها حارسًا للشرعية لا مجرد جهة اتهام؟

◆ الإصلاح الحقيقي يبدأ من الاعتراف بأن النيابة العامة ليست جزءًا من السلطة التنفيذية، وليست امتدادًا لجهاز الضبط، وليست طرفًا سياسيًا في أي صراع. وظيفتها الأصلية هي حماية القانون، ولو كان القانون في مواجهة الدولة نفسها.

◆ الخبرة المقارنة في العالم تؤكد أن النيابات العامة الأقوى ليست تلك التي تملك أكبر قدر من السلطات، بل تلك التي تحظى بأكبر قدر من الاستقلال والشفافية والمساءلة.

- فرنسا وإيطاليا وإسبانيا وكندا وألمانيا لم تصل إلى أوضاعها الحالية عبر توسيع سلطات الادعاء العام فقط، وإنما عبر بناء منظومات دقيقة من التوازنات والضمانات والرقابة المؤسسية.

- في كل هذه التجارب كان السؤال المركزي: كيف نضمن أن يظل المدعي العام خادمًا للقانون لا خادمًا للسلطة؟

أولًا: إعادة تعريف وظيفة النيابة العامة

- الخطوة الأولى في أي إصلاح جاد هي إعادة تعريف الدور نفسه.

- النيابة العامة ليست مؤسسة لإدارة الخصومات السياسية.

- وليست مؤسسة لإدارة المجال العام.

- وليست أداة لتخفيف أعباء السلطة التنفيذية.

- النيابة العامة وجدت لحماية الشرعية القانونية.

- وهذا التعريف يجب أن ينعكس في الثقافة المؤسسية وفي التدريب وفي التشريعات وفي الممارسة اليومية.

ثانيًا: العودة التدريجية إلى قاضي التحقيق

- من أكثر المقترحات التي أؤمن بها منذ سنوات إعادة إحياء مؤسسة قاضي التحقيق.

- لا باعتبارها وصفة سحرية، وإنما باعتبارها إحدى أهم أدوات توزيع السلطة داخل الدعوى الجنائية.

- الفصل بين التحقيق والاتهام لا يعني إضعاف النيابة العامة، بل تعزيز الثقة في نتائج التحقيق نفسه.

- وكلما ازدادت حساسية القضية أو خطورتها أو ارتباطها بالحريات العامة، ازدادت الحاجة إلى جهة مستقلة تتولى التحقيق بعيدًا عن منطق الاتهام.

ثالثًا: ضبط الحبس الاحتياطي

- لا يمكن الحديث عن إصلاح النيابة العامة دون معالجة ملف الحبس الاحتياطي.

- الأصل هو الحرية.

- والاستثناء هو الحبس.
- وكلما اختل هذا الترتيب اختلت فلسفة العدالة نفسها.
- المطلوب وضع ضوابط أكثر صرامة للحبس الاحتياطي، والتوسع في البدائل القانونية الحديثة المعمول بها في كثير من دول العالم.

رابعًا: تعزيز الرقابة على أماكن الاحتجاز

- واحدة من أكثر الوظائف أهمية للنيابة العامة هي الرقابة على السجون وأماكن الاحتجاز.
- هذه الرقابة يجب أن تصبح أكثر استقلالًا وفعالية وعلانية.
- ويجب أن تتحول من مهمة إدارية دورية إلى وظيفة دستورية حقيقية لحماية الحقوق والحريات.

خامسًا: حماية الحق في الدفاع

- العدالة لا تتحقق في غياب دفاع حر وفعال.

- وكلما تقلصت قدرة المحامي على الوصول إلى موكله أو ملف القضية أو ممارسة دوره بحرية، تراجعت جودة العدالة نفسها.

- لذلك فإن تعزيز ضمانات الدفاع ليس مصلحة للمحامين فقط، بل مصلحة للنيابة العامة وللقضاء وللمجتمع كله.

سادسًا: تطوير معايير اختيار وتدريب أعضاء النيابة

- الدولة الحديثة لم تعد تكتفي بالكفاءة القانونية وحدها.

- عضو النيابة اليوم يحتاج إلى تكوين قانوني وحقوقي ونفسي واجتماعي أوسع.

- يحتاج إلى فهم حقوق الإنسان.

- وإلى فهم الإعلام.

- وإلى فهم التكنولوجيا.

- وإلى فهم طبيعة المجتمع الذي يعمل داخله.

سابعًا: الشفافية ونشر البيانات

- أحد أسباب اتساع فجوة الثقة هو غياب البيانات الدقيقة.
- المطلوب نشر مؤشرات دورية تتعلق بالحبس الاحتياطي، وأعداد القضايا، ونتائج التحقيقات، وزيارات السجون، وغير ذلك من المعلومات التي تساعد المجتمع على تقييم الأداء بصورة موضوعية.

ثامنًا: مراجعة العلاقة مع أجهزة الضبط

- لا يمكن بناء نيابة عامة قوية إذا تحولت عمليًا إلى مجرد محطة عبور لمحاضر الضبط والتحريات.
- وظيفة النيابة أن تراجع وتختبر وتدقق.
- لا أن تعتمد الرواية الأولى باعتبارها الرواية الوحيدة.
- فكلما حافظت النيابة على استقلالها المهني عن جهات الضبط، ازدادت قوة القانون لا العكس.

تاسعًا: قضايا الرأي والتعبير

- مصر تحتاج إلى إعادة ترسيم الحدود الفاصلة بين الجريمة والرأي.
- فليس كل نقد جريمة.
- وليس كل معارضة تهديدًا للدولة.
- وليس كل اختلاف خطرًا على الأمن القومي.
- والنيابة العامة تستطيع أن تلعب دورًا محوريًا في ترسيخ هذا الفهم داخل الحياة القانونية المصرية.

عاشرًا: التحول الرقمي الكامل

- التكنولوجيا ليست رفاهية.
- إنها جزء من ضمانات العدالة الحديثة.
- فكلما أصبحت الإجراءات أكثر توثيقًا ورقمنة وشفافية، تراجعت فرص الخطأ وسوء الاستخدام والتلاعب.

عشرون خطوة لإصلاح النيابة العامة المصرية

- إعادة الاعتبار لمفهوم «الخصم الشريف.«
- تفعيل نظام قاضي التحقيق في القضايا الكبرى.
- تقليص اللجوء إلى الحبس الاحتياطي.
- توسيع بدائل الحبس الاحتياطي.
- تعزيز الرقابة على أماكن الاحتجاز.
- تطوير برامج التدريب الحقوقي.
- تعزيز استقلال عضو النيابة أثناء التحقيق.
- نشر بيانات دورية عن أداء النيابة.
- مراجعة آليات التعامل مع التحريات.
- تقوية ضمانات الدفاع.
- رقمنة إجراءات التحقيق.
- تطوير منظومة التفتيش القضائي.
- توسيع صلاحيات الرقابة على أماكن الاحتجاز.

- مراجعة التشريعات المقيدة للحريات.
- تعزيز الرقابة القضائية على قرارات الحبس.
- توسيع نطاق الإفراج المشروط والتدابير البديلة.
- إدماج المعايير الدولية في التدريب القضائي.
- تفعيل المساءلة المؤسسية دون المساس بالاستقلال.
- تعزيز التعاون مع المؤسسات القضائية المقارنة.
- إطلاق مراجعة شاملة لدور النيابة العامة في الجمهورية الجديدة.
- لسنوات طويلة ظللت أعتقد أن أزمة النيابة العامة هي أزمة أفراد.
- ثم اكتشفت أنها أزمة بنية.
- وبعد سنوات أخرى أدركت أنها أزمة فلسفة.
- فالمؤسسات لا تتغير بمجرد تغيير الأشخاص، وإنما بتغيير الدور الذي تؤديه والرؤية التي تحكمها.

- وما زلت أعتقد أن النيابة العامة المصرية قادرة على استعادة أفضل ما في تاريخها.

- فما بين المستشار محمد نور الذي دافع عن حرية طه حسين، وبين آلاف من أعضاء النيابة الذين حملوا رسالة القانون بإخلاص عبر عقود طويلة، يوجد رصيد هائل يستحق أن يُبنى عليه.

- مصر لا تحتاج إلى نيابة أضعف.
- ولا تحتاج إلى نيابة أكثر قسوة.
- مصر تحتاج إلى نيابة أكثر استقلالًا.
- وأكثر مهنية.
- وأكثر قربًا من روح القانون.
- فالدولة العادلة لا تخاف من نيابة مستقلة.
- بل تستمد جزءًا من شرعيتها منها.

- وإذا كان القضاء هو آخر حصون العدالة، فإن النيابة العامة هي البوابة الأولى إليها.

- وكل مشروع جاد لإصلاح مرفق العدالة في مصر سيبدأ من هنا.

- من إعادة النيابة العامة إلى موقعها الطبيعي:

حارسًا للشرعية...

لا طرفًا في الأزمة.



مصر الممكنة 2030...

العدالة في مصر... منهكة أم ممكنة؟ (5)

✳ الحبس الاحتياطي... من إجراء احترازي إلى عقوبة بلا حكم ✳

◆ لا أعرف نصًا قانونيًا في مصر المعاصرة تعرض لما تعرض له الحبس الاحتياطي من تشويه في الفلسفة والممارسة معًا. فالإجراء الذي وُلد أصلًا لحماية العدالة تحول تدريجيًا، في نظر قطاعات واسعة من المصريين ورجال القانون والحقوقيين، إلى واحد من أكثر ملفات العدالة إثارة للجدل والقلق.

◆ القضية هنا لا تتعلق بمادة قانونية ولا بنص إجرائي ولا بخلاف سياسي عابر. القضية تمس جوهر فكرة الحرية نفسها. فالحبس الاحتياطي هو أخطر إجراء يمكن أن تتخذه الدولة ضد إنسان لم تثبت إدانته بعد.

◆ منذ اللحظة الأولى التي نشأت فيها العدالة الجنائية الحديثة، استقرت قاعدة بسيطة لكنها عظيمة الأثر: المتهم بريء حتى تثبت إدانته. لم تكن هذه القاعدة مجاملة للمتهمين، بل حماية للمجتمع كله. فكل إنسان يمكن أن يجد نفسه يومًا ما في موضع الاتهام، لكن أحدًا لا يريد أن يجد نفسه مدانًا قبل المحاكمة.

◆ لهذا السبب كانت النظم القانونية المتقدمة تنظر إلى الحبس الاحتياطي باعتباره استثناءً شديد الضيق، لا يُلجأ إليه إلا عند الضرورة القصوى. فالهدف منه ليس العقاب، وإنما حماية التحقيق أو منع الهروب أو الحيلولة دون العبث بالأدلة أو التأثير على الشهود.

◆ المعنى الأصلي للحبس الاحتياطي واضح ومحدد: إجراء احترازي مؤقت.

◆ لكن ما حدث في عدد من التجارب الدولية، ومن بينها التجربة المصرية خلال العقد الأخير، هو اتساع المسافة بين الفلسفة الأصلية والممارسة الفعلية.

◆ حين يتحول الاستثناء إلى قاعدة، تتغير طبيعة العدالة نفسها.

◆ وحين يقضي إنسان سنوات طويلة خلف القضبان قبل صدور حكم نهائي، يصبح من المشروع أن نسأل: أين ينتهي الإجراء وأين تبدأ العقوبة؟

◆ بوصفي محاميًا قبل أن أكون سياسيًا، كنت أعتقد في بدايات عملي أن أخطر ما يواجه المتهم هو الحكم بالإدانة. لكن الخبرة العملية علمتني أن الخطر قد يبدأ قبل ذلك بكثير. فهناك أناس انتهت قضاياهم بالبراءة بعد سنوات من الحبس، لكن أحدًا لم يستطع أن يعيد إليهم أعمارهم أو أعمالهم أو أسرهم أو سمعتهم أو صحتهم.

◆ العدالة الجنائية لا تتعامل مع الوقت بوصفه رقمًا مجردًا. فكل يوم يقضيه إنسان محبوسًا احتياطيًا هو جزء من حياته يخرج من رصيده الشخصي ولا يعود.

◆ لهذا كانت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان تعتبر أن طول مدة الحبس الاحتياطي في حد ذاته قد يشكل انتهاكًا لحقوق الإنسان حتى لو كانت إجراءات القبض الأصلية مشروعة.

◆ كما أكدت لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة في أكثر من مناسبة أن الحرية هي الأصل، وأن الحبس قبل المحاكمة يجب أن يظل استثناءً محدودًا ومبررًا وضروريًا ومتناسبًا مع ظروف كل حالة على حدة.

◆ وإذا انتقلنا إلى المؤشرات الدولية سنجد أن الدول التي تتصدر مؤشرات سيادة القانون والعدالة الجنائية هي نفسها الدول التي نجحت في تقليص الاعتماد على الحبس الاحتياطي والتوسع في البدائل القانونية الحديثة.

◆ كندا وألمانيا وهولندا والدول الإسكندنافية تقدم نماذج مهمة في هذا المجال. ففي كثير من هذه الدول لا يُنظر إلى الحبس الاحتياطي باعتباره الخيار الأول، بل باعتباره الخيار الأخير بعد استنفاد البدائل الأخرى.

◆ وتشمل هذه البدائل: الإفراج المشروط، والكفالة، والمراقبة الإلكترونية، والإقامة المحددة، والمنع من السفر، والحضور الدوري أمام جهة التحقيق، وغيرها من التدابير التي تحقق مصلحة التحقيق دون سلب الحرية بالكامل.

◆ أما في مصر، فقد أصبح الحبس الاحتياطي خلال السنوات الأخيرة أحد أكثر الموضوعات حضورًا في النقاش القانوني والحقوقي.

◆ ولم يعد الجدل مقتصرًا على المعارضة أو المنظمات الحقوقية، بل امتد إلى قضاة ومحامين وأساتذة قانون وشخصيات قضائية مرموقة تحدثت عن الحاجة إلى مراجعة هذا الملف مراجعة شاملة.

◆ أحد أخطر التحولات التي شهدها هذا الملف يتمثل في اتساع الفجوة بين الطابع الاستثنائي للحبس الاحتياطي وبين استخدامه العملي.

- فبدلًا من أن يكون وسيلة لحماية التحقيق، أصبح في بعض الحالات واقعًا ممتدًا لسنوات.

- وبدلًا من أن يظل إجراءً مؤقتًا، أصبح أحيانًا المساحة الزمنية الأكبر في القضية كلها.

- المشكلة هنا لا تتعلق فقط بحقوق المتهم، بل تمس فكرة العدالة ذاتها.

- فالمجتمع لا يستفيد شيئًا من حبس إنسان سنوات طويلة ثم تنتهي قضيته إلى البراءة أو إلى عقوبة أقل بكثير من مدة حبسه.

- بل إن المجتمع يتحمل تكلفة مزدوجة: تكلفة اقتصادية، وتكلفة إنسانية، وتكلفة قانونية، وتكلفة سياسية.

- اقتصاديًا، يفقد المحتجز عمله أو مشروعه أو مصدر دخله.

- واجتماعيًا، تتفكك أسر كاملة تحت ضغط الغياب الطويل وعدم اليقين.

- ونفسيًا، يتحول الحبس الطويل إلى عقوبة مستقلة حتى لو لم ينص عليها القانون.

- وسياسيًا، تتراجع الثقة العامة في العدالة كلما ترسخ الانطباع بأن الحبس الاحتياطي أصبح عقوبة بديلة عن الحكم.

- خلال سنوات السجن والاحتجاز، رأيت عن قرب كيف يتحول الحبس الاحتياطي من ملف قانوني إلى مأساة إنسانية يومية.

- رأيت شبابًا يدخلون السجن طلابًا ويخرجون منه رجالًا بعد سنوات.

- ورأيت آباءً يغيبون عن أطفالهم في سنوات التكوين الأولى.

- ورأيت أمهات يرحلن قبل أن يروا أبناءهن خارج أسوار السجن.

- هذه ليست مرافعة عاطفية.

◆ إنها حقائق إنسانية يجب أن تكون جزءًا من أي نقاش قانوني جاد.

◆ أخطر ما أصاب فلسفة الحبس الاحتياطي في مصر خلال العقد الأخير هو ما بات يعرف شعبيًا وقانونيًا بظاهرة "التدوير."

◆ أي انتقال المتهم من قضية إلى أخرى بصورة تجعل الحرية المؤقتة أو انتهاء مدد الحبس القانونية أمرًا نظريًا لا ينعكس بالضرورة على الواقع.

◆ وبغض النظر عن الجدل القانوني المحيط بهذه الظاهرة، فإن مجرد وجودها في النقاش العام بهذا الحجم يكشف عن أزمة ثقة عميقة تستحق المواجهة.

◆ الدولة القوية لا تحتاج إلى توسيع الحبس الاحتياطي كي تثبت قوتها.

◆ بل تحتاج إلى عدالة يثق الناس في نزاهتها وكفاءتها.

◆ ولهذا فإن إصلاح هذا الملف يجب أن يكون أحد أعمدة إصلاح مرفق العدالة كله.

عشرون خطوة لإصلاح ملف الحبس الاحتياطي

- إعادة التأكيد تشريعيًا على أن الحرية هي الأصل.
- تقليص مدد الحبس الاحتياطي القصوى.
- منع أي تحايل يؤدي إلى إطالة الحبس خارج الحدود القانونية.
- التوسع في بدائل الحبس الاحتياطي.
- تطوير أنظمة المراقبة الإلكترونية.
- إلزام جهات التحقيق بتسبيب قرارات الحبس تفصيلًا.
- تشديد الرقابة القضائية على قرارات التجديد.
- نشر إحصاءات دورية عن أعداد المحبوسين احتياطيًا.
- مراجعة أوضاع من تجاوزت مدد حبسهم فترات طويلة.
- إنشاء لجنة مستقلة لمتابعة أوضاع الحبس الاحتياطي.
- التوسع في استخدام الكفالة والتدابير البديلة.

- ضمان حق الدفاع الكامل في جلسات التجديد.
- مراجعة دور التحريات في قرارات الحبس.
- وضع ضوابط أوضح لقضايا الرأي والتعبير.
- تقليص مدد الحبس في الجنح غير العنيفة.
- تطوير قواعد التعويض عن الحبس غير المبرر.
- تعزيز الرقابة البرلمانية على التشريعات الإجرائية.
- إدماج المعايير الدولية في التدريب القضائي.
- إعادة تقييم الأثر الاجتماعي والاقتصادي للحبس الطويل.
- إدراج ملف الحبس الاحتياطي ضمن أولويات الإصلاح الوطني للعدالة.
- مصر الممكنة التي نحلم بها عام ٢٠٣٠ لا تحتاج إلى إلغاء الحبس الاحتياطي، فكل نظم العدالة الحديثة تعرفه وتستخدمه.
- لكنها تحتاج إلى إعادته إلى حجمه الطبيعي.

- إجراءً استثنائيًا...

لا عقوبة.

- ووسيلة لحماية العدالة...

لا بديلًا عنها.

- فحين تتحول الإجراءات إلى عقوبات، تضيع الحدود التي قامت عليها دولة القانون.

- وحين تستعيد العدالة هذه الحدود، تستعيد الدولة جزءًا مهمًا من شرعيتها وثقة مواطنيها.

✳مصر الممكنة 2030
العدالة في مصر... منهكة أم ممكنة؟(6)

✳قانون الكيانات الإرهابية... حين تصبح المواطنة استثناءً ✳

◆ لا تملك أي دولة حق التهاون مع الإرهاب، كما لا يملك أي مجتمع ترف التساهل مع العنف المنظم أو الجماعات التي تستهدف حياة المواطنين أو استقرار الأوطان. فحماية المجتمع واجب أصيل من واجبات الدولة، بل هي أحد أهم أسباب وجودها. لكن التجربة الإنسانية علمتنا أيضًا أن المعركة ضد الإرهاب لا تُقاس فقط بقدرة الدولة على الضرب والمنع والعقاب، وإنما بقدرتها على الانتصار وهي متمسكة بالقانون الذي تدافع عنه.

◆ لهذا لم يكن الجدل الذي شهدته الديمقراطيات الكبرى بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، أو بعد هجمات مدريد ولندن وباريس وبروكسل، جدلًا حول ضرورة مكافحة الإرهاب، بل حول

حدود السلطة التي يجوز منحها للدولة أثناء هذه المواجهة. فالدول الديمقراطية كانت تدرك أن الخطر لا يكمن فقط في الإرهاب نفسه، بل في أن يؤدي الخوف منه إلى تقويض المبادئ التي قامت عليها دولة القانون.

◆ من هنا يصبح من الضروري النظر إلى قانون الكيانات الإرهابية لا باعتباره نصًا قانونيًا منفصلًا، بل باعتباره جزءًا من معادلة أكبر تتعلق بالعلاقة بين الأمن والحرية، وبين الدولة والمواطن، وبين الاشتباه والإدانة، وبين التدبير الاحترازي والعقوبة الجنائية.

◆ في الفلسفة الدستورية الحديثة توجد قاعدة تبدو بسيطة لكنها تمثل أحد أعمدة العدالة المعاصرة: العقوبة لا تسبق الحكم. فالمواطن لا يفقد حقوقه الأساسية إلا بعد محاكمة عادلة تتوافر فيها جميع ضمانات الدفاع والمواجهة والعلانية والطعن. ولهذا كانت قرينة البراءة أعظم ما أنتجته الحضارة القانونية الحديثة، لأنها نقلت الإنسان من عصر الاتهام إلى عصر الإثبات، ومن عصر الظن إلى عصر الدليل.

◆ الإشكالية التي أثارها قانون الكيانات الإرهابية في مصر لا ترتبط بهدفه المعلن، فمكافحة الإرهاب هدف مشروع ومطلوب، وإنما ترتبط بالآثار المترتبة على الإدراج، وبالسؤال الدستوري الذي ظل مطروحًا منذ صدور القانون: هل يجوز أن تترتب نتائج شديدة الخطورة على مواطن قبل صدور حكم جنائي نهائي بإدانته؟

◆ السؤال هنا ليس نظريًا. فالإدراج على قوائم الكيانات أو الأشخاص الإرهابيين لا يقتصر أثره على توصيف قانوني مجرد، وإنما يترتب عليه في كثير من الحالات تجميد الأموال، والمنع من السفر، والحرمان من بعض الحقوق السياسية، وفرض قيود اقتصادية ومهنية واجتماعية واسعة النطاق. وبذلك يصبح الإدراج في ذاته حدثًا يغير حياة الإنسان قبل أن تقول المحكمة الجنائية كلمتها النهائية.

◆ وهنا يبدأ التوتر الدستوري الحقيقي. فالدستور المصري، مثل أغلب الدساتير الحديثة، يقوم على حماية الملكية الخاصة، وصون حرية التنقل، وضمان الحقوق السياسية، واحترام قرينة

البراءة. كما أن مصر طرف في عدد من الاتفاقيات والمواثيق الدولية التي تؤكد المبادئ ذاتها، وفي مقدمتها العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، وعدد من الاتفاقيات الدولية ذات الصلة بالحقوق الأساسية.

- لا تكمن المشكلة فقط في تقييد حق بعينه، بل في تراكم القيود على نحو يجعل المواطن يواجه منظومة كاملة من العقوبات الواقعية قبل أن يواجه حكمًا قضائيًا نهائيًا. فحين يُمنع من التصرف في أمواله، ويُمنع من السفر، وتتعطل أعماله، وتتأثر سمعته، ويُحرم من بعض حقوقه العامة، فإننا نكون أمام آثار تتجاوز كثيرًا مجرد إجراء احترازي مؤقت.

- الفارق بين التدبير الوقائي والعقوبة الجنائية ليس مسألة لغوية، بل مسألة دستورية جوهرية. فالتدبير الوقائي يفترض أن يكون محدودًا ومؤقتًا ومرتبطًا بضرورة محددة وقابلاً للمراجعة المستمرة، بينما العقوبة هي جزاء يوقع بعد ثبوت المسؤولية

الجنائية. وكلما تلاشت الحدود بين الاثنين، دخلنا منطقة رمادية تصبح فيها العدالة أقل وضوحًا والحقوق أكثر هشاشة.

◆ خلال العقود الأخيرة تعرضت قوانين مشابهة في دول عديدة لمراجعات قضائية متكررة. المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان تناولت عشرات القضايا المتعلقة بالقيود الاستثنائية المفروضة باسم مكافحة الإرهاب، وأكدت في أكثر من حكم أن مقتضيات الأمن القومي لا تعفي الدول من احترام مبدأ التناسب، ولا تبرر إهدار الضمانات الأساسية للمحاكمة العادلة.

◆ كما شهدت الولايات المتحدة نفسها، بعد موجة التشريعات التي أعقبت أحداث سبتمبر، مراجعات واسعة لبعض الإجراءات التي اعتُبرت في حينها ضرورية لمكافحة الإرهاب، ثم تبين لاحقًا أن كلفتها الدستورية والحقوقية كانت أعلى مما قُدّر لها عند صدورها.

◆ التجربة الفرنسية تقدم بدورها نموذجًا مهمًا. فبرغم تعرض فرنسا لعدد من الهجمات الإرهابية الدامية، ظل الجدل القانوني قائمًا حول حدود الإجراءات الاستثنائية، وحول ضرورة خضوعها

لرقابة قضائية صارمة ومستمرة. ولم يكن هذا الجدل تعبيرًا عن ضعف الدولة، بل عن قوة تقاليدها الدستورية.

◆ في مصر اكتسب هذا الملف بعدًا شخصيًا بالنسبة لي، ليس لأنني كنت أتابعه من الخارج، بل لأنني وجدت نفسي ذات يوم جزءًا منه بصورة يصعب على رجل قانون أن يفهمها حتى الآن.

◆ ما عُرف إعلاميًا بقائمة الواحد والثمانين، أو ما سُمي بقائمة الليبراليين، يظل بالنسبة لي واحدًا من أكثر الأمثلة دلالة على أزمة المعايير القانونية في هذا الملف. فقد وجدت نفسي على رأس قائمة تضم عشرات الأسماء المختلفة سياسيًا وفكريًا وتنظيميًا، دون أن أجد حتى اللحظة تفسيرًا قانونيًا متماسكًا يشرح الأساس الذي جمع بينها.

◆ لا أتحدث هنا عن مظلمة شخصية، فالحياة العامة مليئة بالمفاجآت والصدمات والتجاوزات. لكنني أتحدث عن سؤال قانوني لم أجد له إجابة مقنعة حتى الآن: ما هو الرابط القانوني

الذي يمكن أن يجمع بين هذا العدد الكبير من الأشخاص المختلفين في الخلفيات والمواقف والمسارات؟

◆ السؤال لا يتعلق باسمي، بل بالدولة نفسها. فإذا كان رجل مارس المحاماة والعمل البرلماني وخاض انتخابات الرئاسة وترأس حزبًا سياسيًا علنيًا يمكن أن يجد نفسه في مثل هذا الوضع دون تفسير قانوني واضح للرأي العام، فكيف يشعر المواطن العادي بالأمان القانوني؟

◆ الأمن القانوني ليس مصطلحًا أكاديميًا مجردًا. إنه شعور المواطن بأن القانون يمكن التنبؤ به، وأن الحقوق لا تضيع بقرار مفاجئ، وأن الإجراءات لها معايير معلومة ومفهومة وقابلة للمراجعة والطعن. وكلما اهتز هذا الشعور، تراجعت الثقة في العدالة نفسها.

◆ أخطر ما يترتب على مثل هذه التشريعات ليس فقط ما تمسه من حقوق مدنية وسياسية، بل أيضًا ما تتركه من آثار اقتصادية واجتماعية عميقة. فحرمان الإنسان من إدارة أمواله أو ممارسة نشاطه أو السفر أو التخطيط لمستقبله المهني لا يصيبه

وحده، بل يصيب أسرته وشركاءه والعاملين معه وكل من يرتبط به اقتصاديًا واجتماعيًا.

◆ ولهذا فإن الحديث عن هذا القانون لا ينبغي أن يقتصر على زاوية الحريات العامة فقط، رغم أهميتها، بل يجب أن يمتد إلى الحق في العمل، والحق في الملكية، والحق في الكسب المشروع، والحق في المشاركة العامة، وهي حقوق لا تقل أهمية عن الحقوق السياسية والمدنية.

◆ الدولة الحديثة لا تقاس فقط بقدرتها على العقاب، بل بقدرتها على حماية الحقوق أثناء العقاب، وقبل العقاب، وبعد العقاب. وهذا هو الفارق الجوهري بين دولة القانون ودولة الإجراءات.

◆ ومن هنا فإن أي مراجعة جادة لهذا الملف يجب أن تنطلق من عدد من المبادئ الأساسية:

◆ أولها أن مكافحة الإرهاب ضرورة وطنية لا جدال فيها.

◆ وثانيها أن مكافحة الإرهاب لا تبرر الانتقاص غير المتناسب من الحقوق الدستورية.

◆ وثالثها أن الإدراج يجب أن يخضع لأعلى درجات الرقابة القضائية والشفافية.

◆ ورابعها أن كل أثر يمس حقوق المواطن الأساسية يجب أن يكون محددًا ومؤقتًا ومتناسبًا وقابلاً للمراجعة.

◆ وخامسها أن الأصل هو المواطنة الكاملة، لا المواطنة المشروطة.

◆ مصر الممكنة التي نحلم بها في عام ٢٠٣٠ ليست مصر المتسامحة مع الإرهاب، لكنها أيضًا ليست مصر التي تتحول فيها الإجراءات الاحترازية إلى عقوبات ممتدة، أو تصبح فيها الحقوق الدستورية رهينة للاشتباه.

◆ قوة الدولة لا تظهر حين توسع دائرة القيود، بل حين تستطيع حماية أمنها دون أن تتخلى عن قيمها الدستورية. فالدساتير لا تُكتب للأيام الهادئة فقط، بل تُكتب بالأخص للأيام

الصعبة، حين يصبح احترامها أكثر كلفة وأكثر ضرورة في الوقت نفسه.

- ولذلك فإن إعادة النظر في قانون الكيانات الإرهابية ليست معركة بين السلطة والمعارضة، ولا بين الأمن والحرية، بل هي جزء من معركة أكبر تتعلق بمستقبل دولة القانون نفسها.

- فحين تبقى المواطنة حقًا لا استثناءً، وتبقى العدالة قاعدة لا ظرفًا، يصبح الأمن أكثر رسوخًا، وتصبح الدولة أكثر قوة، ويصبح المستقبل أكثر استقرارًا.

....مصر الممكنة 2030
العدالة في مصر... منهكة أم ممكنة؟(7)

✳ القاضي المصري...هيبة جريحة وهجرة صامتة ✳

◆ يولد القاضي مرتين؛ مرة حين يتخرج في كلية الحقوق، ومرة حين يجلس للمرة الأولى فوق المنصة ويدرك أن الورقة التي أمامه ليست ملفًا، وأن الاسم المكتوب فيها ليس رقمًا، وأن الخصومة التي ينظرها ليست مادة دراسية، بل حياة كاملة لإنسان أو أسرة أو شركة أو وطن صغير من الأوجاع والمصالح والآمال. عند هذه اللحظة فقط يبدأ المعنى الحقيقي للقضاء.

◆ عرفت القضاء قبل أن أعرف السياسة. عرفته في بيت قانوني كانت فيه الكتب السوداء ذات الحروف الذهبية جزءًا من الأثاث الروحي للمكان، وكانت أخبار المحاكم والأحكام والمرافعات تمر في الأحاديث اليومية كأنها شؤون عائلية لا أخبار مهنة. لذلك لم أنظر يومًا إلى القاضي بوصفه موظفًا في

الدولة، بل بوصفه ضميرًا من ضمائرها، وحارسًا من حراسها، ورجلًا يملك في لحظة واحدة أن يرد حقًا أو يخذله، أن يفتح بابًا أو يغلق عمرًا.

◆ كان والدي، رحمه الله، يرى أن المرور بسلك القضاء يمنح رجل القانون صلابة لا تمنحها المرافعات وحدها، وكان يتمنى لي أن أبدأ من هناك قبل أن أعود إلى المحاماة والعمل العام. قاومت الفكرة بقوة الشباب وعناده، وربما لم أكن أحتمل يومها أن أجلس فوق منصة تلزمني بالصمت أكثر مما تسمح لي بالكلام. لكنني، رغم ذلك، بقيت أحمل للقاضي المصري احترامًا فطريًا، لا باعتباره صاحب سلطة، بل باعتباره صاحب أمانة.

◆ الأزمة التي نناقشها اليوم ليست أزمة قاضٍ بعينه، ولا محكمة بعينها، ولا حكم بعينه. إنها أزمة بيئة قضائية كاملة تعرضت خلال العقد الأخير لضغوط ثقيلة؛ سياسية واقتصادية وإدارية وتشريعية ومعنوية. والقاضي، مهما علت قامته، لا يعمل في فراغ. إنه ابن المناخ الذي يحيط به، يتأثر به وإن قاوم،

ويتحمل أعباءه وإن صمت، ويدفع من هيبته أحيانًا ثمن ما لا يصنعه بيده.

◆ المكانة التاريخية للقاضي المصري لم تأت من نصوص الدستور وحدها، بل من تراكم طويل من الاحترام العام. كانت منصة القضاء في الوعي المصري مساحة مختلفة؛ يدخلها الناس وقد لا يرضون عن الأحكام، لكنهم كانوا يشعرون غالبًا أن هناك تقليدًا مهنيًا وأخلاقيًا يجعل القاضي أقرب إلى الدولة العميقة بمعناها النبيل، لا بمعناها الأمني أو السياسي. دولة القانون التي تعيش في الضمير قبل أن تعيش في الجريدة الرسمية.

◆ خلال عقود طويلة، صنع القضاة المصريون لأنفسهم مدرسة عربية كاملة. أحكام المحكمة الدستورية العليا في فترات ازدهارها كانت تُقرأ خارج مصر كما تُقرأ داخلها. وقضاء مجلس الدولة كان مدرسة في كبح الإدارة حين تنحرف، وفي تذكير السلطة بأن القرار الإداري ليس قدرًا إلهيًا، بل عمل قانوني يخضع للمراجعة والمساءلة. والقضاء العادي أنجب قضاة وقفوا أمام قضايا كبرى وهم يعرفون أن ضغوطها أكبر من أوراقها.

◆ أستحضر هنا، كلما تحدثت عن هيبة القضاء، أسماءً ووقائع لا يجوز أن تُنسى. المستشار عوض المر، بما مثله من عمق دستوري وبلاغة قانونية جعلت بعض أحكام المحكمة الدستورية نصوصًا في الفقه لا مجرد منطوق قضائي. والمستشار أحمد الشاذلي، بما مثله في مجلس الدولة من إصرار على أن المشروعية ليست زينة دستورية بل قاعدة حكم. والمستشار عبد الغفار محمد أحمد، في قضية الجهاد الكبرى، حين رفض أن تتحول خطورة الاتهام إلى مبرر لإهدار ضمانات العدالة.

◆ هذه الأسماء لا تُذكر للزينة، ولا لاستدعاء نوستالجيا قانونية، بل لأنها تذكرنا بأن القضاء المصري كان قادرًا، في لحظات شديدة الحساسية، على أن يقول لا. لا للأدلة المنتزعة بالإكراه، لا للتوسع في الاستثناء، لا لسطوة الإدارة، لا للخوف من الرأي العام. ومن لا يعرف قيمة هذه الـ«لا» في تاريخ القضاء لا يعرف قيمة القضاء أصلًا.

◆ غير أن الهيبة لا تعيش على الذاكرة وحدها. فالهيبة التي لا تحميها شروط العمل، ولا يدعمها استقلال حقيقي، ولا تصونها كرامة اقتصادية ومهنية، تتحول مع الوقت إلى صورة معلقة على جدار قديم. والقاضي الذي نطالبه بأن يكون مستقلًا في ضميره، يجب أن نوفر له ما يعينه على الاستقلال في واقعه.

◆ خلال السنوات الأخيرة تزايد الحديث داخل الأوساط القانونية والقضائية عن خروج أعداد ملحوظة من القضاة من الخدمة، سواء بالاستقالة أو التقاعد المبكر أو الانتقال إلى مسارات أخرى. الرقم المتداول في بعض الدوائر بلغ ما يزيد على ألف وثلاثمائة قاضٍ خلال سنوات قليلة، وهي ظاهرة تستحق التوقف لا باعتبارها خبرًا إداريًا، بل باعتبارها جرس إنذار مؤسسي.

◆ خروج القاضي من منصة القضاء ليس كخروج موظف من إدارة عادية. القاضي لا يحمل معه ملفًا وظيفيًا فقط، بل يحمل ذاكرة أحكام، وخبرة مرافعات، وملامح متقاضين، وقدرة على قراءة البشر قبل قراءة الأوراق. هذه الخبرة لا تُصنع في دورة

تدريبية، ولا تُستبدل بقرار تعيين، ولا تُعوّض بسهولة مهما كثرت الكليات والمعاهد.

◆ البعد الاقتصادي في هذه الظاهرة لا يجوز تجاهله. فقد أصاب التضخم وارتفاع تكاليف الحياة كل فئات المجتمع، لكن أثره على القاضي أكثر حساسية؛ لأن استقلاله لا يقوم فقط على الضمانات القانونية، بل على شعوره بأن كرامته المادية مصونة بما يحميه من الحاجة والقلق والبحث عن مخارج جانبية لا تليق بالمنصة. الدولة التي تريد قاضيًا شامخًا لا يجوز أن تتركه وحيدًا في مواجهة ضغوط معيشية تطحن المجتمع كله.

◆ لا أتحدث هنا عن امتيازات فئوية، ولا عن تمييز طبقي، بل عن شرط من شروط العدالة ذاتها. فالقاضي المستقر نفسيًا واجتماعيًا ومهنيًا أقدر على التفرغ لرسالته، وأقدر على مقاومة الضغوط، وأقدر على أن ينظر في عيون المتقاضين مطمئنًا إلى أنه لا يطلب من الدولة شيئًا لنفسه، بل يطلب منها أن تحمي شروط عدالته.

◆ الإرهاق القضائي لا يأتي من الاقتصاد وحده. هناك أيضًا فيضان القضايا. ملايين المنازعات تتدفق سنويًا على المحاكم، من خلافات أسرية صغيرة إلى نزاعات استثمارية ضخمة، ومن جنح مزدحمة بالتفاصيل اليومية إلى قضايا جنائية تمس حريات الناس وأقدارهم. والقاضي الذي يقرأ عشرات الملفات في اليوم الواحد لا يواجه عبئًا إداريًا فقط، بل يواجه خطر أن يتحول الزمن إلى خصم للعدالة.

◆ حين يزدحم جدول الجلسة بما يفوق الطاقة الإنسانية، يصبح القاضي مطالبًا بما يشبه المستحيل؛ أن يكون سريعًا ودقيقًا، حازمًا ورحيمًا، صبورًا ومختصرًا، مستوعبًا للتفاصيل وغير غارق فيها. وهذه معادلة لا يمكن أن تستقيم إلا بإصلاح بنية العمل القضائي نفسها، لا بمجرد مطالبة القضاة ببذل جهد أكبر.

◆ أخشى دائمًا من تحويل القاضي إلى موظف إنتاج، تُقاس كفاءته بعدد الملفات التي ينهيها لا بجودة العدالة التي يصنعها. فالقضاء ليس خط تجميع في مصنع، والحكم ليس سلعة، والملف

ليس وحدة قياس. العدالة تحتاج إلى وقت، لكن البطء يقتلها. وتحتاج إلى تدقيق، لكن التعقيد يخنقها. وبين هذين الحدين ينبغي أن نبحث عن إصلاح حقيقي لا عن شعارات إدارية.

◆ جانب آخر من جرح الهيبة يتعلق بالصورة العامة للقضاء في وعي الناس. فالثقة في القضاء ليست أمرًا يفرض بالقانون، ولا تحميها البيانات الرسمية وحدها. الثقة تُبنى حين يرى المواطن أن القاضي مستقل، وأن المحكمة لا تخضع لمزاج السلطة، وأن الأحكام الكبرى لا تبدو كأنها صدى لمعادلات السياسة. كل اهتزاز في هذه الصورة يخصم من رصيد القضاء حتى لو لم يكن القضاة جميعًا مسؤولين عنه.

◆ عرفت بنفسي قيمة القاضي الشجاع في لحظات لم تكن سهلة. رأيت أحكامًا إدارية أعادت إلي حقوقًا داخل السجن، وأحكامًا فتحت لي باب الكتابة والصلاة والزيارة حين ظن البعض أن الأسوار قادرة على مصادرة كل شيء. ورأيت في المقابل كيف يمكن للإجراءات أن تتحول إلى متاهة، وكيف يمكن

للإنسان أن يشعر أن الطريق إلى العدالة أطول من العقوبة نفسها.

◆ لذلك لا أملك ترف الكتابة عن القضاء من موقع الحياد البارد. فأنا ابن هذا العالم القانوني، وواحد ممن احترقوا أحيانًا بغياب العدالة، واستدفأوا أحيانًا بنارها حين ظلت مشتعلة في ضمير قاضٍ مستقل. وهذا ما يجعل نقدي للقضاء دفاعًا عنه لا خصومة معه، ومحاولة لإنقاذ هيبته لا للنيل منها.

◆ مصر الممكنة لا تحتاج إلى قاضٍ خائف، ولا إلى قاضٍ مرهق، ولا إلى قاضٍ محاصر بأعباء إدارية واقتصادية وسياسية فوق طاقة البشر. تحتاج إلى قاضٍ مطمئن إلى استقلاله، محمي في رزقه، مؤهل علميًا وتقنيًا، متفرغ للعدالة لا للنجاة من ضغوطها، قريب من روح القانون لا من تعليمات الإدارة.

◆ إصلاح أوضاع القضاة يجب أن يبدأ من رؤية شاملة تتضمن استقلالًا ماليًا حقيقيًا للسلطة القضائية، ومراجعة جادة للأجور والرعاية الصحية والاجتماعية، وتخفيفًا جذريًا للأعباء الإدارية، وتطويرًا لعدد القضاة وتوزيعهم، وتحديثًا للبنية الرقمية،

وتدريبًا مستمرًا يواكب التحولات القانونية والاقتصادية والتكنولوجية.

◆ كما ينبغي إعادة النظر في قواعد الندب والانتداب بما يحمي القاضي من أي شبهة ارتباط إداري أو مالي بجهات تنفيذية قد تعرض عليه نزاعات لاحقًا. فالقاضي لا ينبغي أن يكون مدينًا لأي سلطة إلا للقانون، ولا قريبًا من أي جهة إلا بقدر ما تقربه منها نصوص الدستور واختصاصات العدالة.

◆ ويجب، في الوقت نفسه، أن تقترن حماية استقلال القضاء بنظام مساءلة مهني عادل وشفاف لا يمس استقلال القاضي، لكنه يحمي المجتمع من الخطأ الجسيم أو الانحراف أو الإهمال. فالاستقلال لا يعني الحصانة المطلقة من المساءلة، كما أن المساءلة لا تعني فتح الباب للضغط على القضاة. التوازن هنا شديد الحساسية، لكنه شرط لنضج المؤسسة.

◆ تحتاج مصر أيضًا إلى مشروع وطني لاستعادة ثقة الشباب في منصة القضاء. فحين يصبح الانضمام إلى القضاء أقل جاذبية لأبناء كليات الحقوق المتفوقين، أو حين يشعر القاضي

الشاب أن مستقبله المهني محاط بالغموض، فإن الدولة تخسر قبل أن يخسر القضاء. العدالة تبدأ من اختيار أفضل العقول، ثم حمايتها، ثم فتح الطريق أمامها لتكبر في استقلال ومعرفة.

◆ الهجرة الصامتة من القضاء ليست رقمًا يضاف إلى تقارير الموارد البشرية. إنها علامة على أن المنصة التي كانت يومًا حلمًا لأبناء القانون تحتاج إلى إنقاذ. وإذا لم نقرأ هذه العلامة بجدية، فقد نجد أنفسنا بعد سنوات أمام مرفق عدالة فقد جزءًا من ذاكرته وروحه وخبرته، لا بسبب مؤامرة، بل بسبب إهمال طويل لشروط بقائه قويًا.

◆ القاضي المصري يستحق أكثر من المدح في المناسبات. يستحق نظامًا يحميه من الحاجة، ومن الخوف، ومن التسييس، ومن الإرهاق، ومن العزلة. ويستحق مجتمعًا يدافع عن استقلاله لا عندما يصدر حكمًا يرضينا فقط، بل عندما يصبح استقلاله نفسه مهددًا. فاستقلال القضاء لا يُجزأ، ولا يُطلب عند الحاجة ثم يُترك عند الخلاف.

◆ مصر الممكنة في ٢٠٣٠ لن تولد من مشروعات الطرق والمدن وحدها، مهما بلغت أهميتها. ستولد حين يعرف المواطن أن خصمه، مهما كان قويًا، سيقف أمام قاضٍ لا يخاف إلا ضميره. وستولد حين يعرف القاضي أن الدولة التي يطبق قانونها لا تتركه وحيدًا. وستولد حين تعود المنصة إلى مكانها الطبيعي: أعلى من السياسة، وأقرب إلى الناس، وأوفى للدستور.

◆ فالعدل لا يحتاج إلى قاضٍ خارق، بل إلى قاضٍ حر. ولا يحتاج إلى منصة مذهبة، بل إلى ضمير مطمئن. ولا يحتاج إلى خطب في تمجيد القضاء، بل إلى إصلاح يحمي القاضي كي يستطيع أن يحمي الناس.



مصر الممكنة 2030...
العدالة في مصر... منهكة أم ممكنة؟(8)

✳ العدالة البطيئة...الزمن خصمًا للحق ✳

◆ ثمة ظلم لا يصدره قاضٍ، ولا يكتبه قانون، ولا تأمر به سلطة. ظلم يتسلل ببطء شديد حتى يكاد لا يُرى، لكنه يترك في حياة الناس آثارًا لا تقل قسوة عن أي حكم جائر. ذلك هو ظلم الوقت حين يتحول الزمن نفسه إلى خصم للعدالة.

◆ تعلمت في سنوات المحاماة الأولى أن الناس لا يأتون إلى المحاكم بحثًا عن الأحكام فقط، بل بحثًا عن نهاية للقلق. فالرجل الذي ينازع على أرضه لا يريد ورقة قضائية بقدر ما يريد أن يعرف إن كان سيبني بيته أم لا. والمرأة التي تخوض معركة نفقة أو حضانة لا تبحث عن حيثيات قانونية بقدر ما تبحث عن استقرار لحياتها وحياة أطفالها. والمستثمر لا يريد حكمًا بعد عشر سنوات، بل يريد يقينًا يسمح له بأن يقرر اليوم ماذا سيفعل غدًا.

◆ لهذا كانت العدالة البطيئة في كل الحضارات القانونية الحديثة نوعًا من إنكار العدالة، لا مجرد تأخير لها. فالحق الذي يصل بعد أن يفقد صاحبه عمله أو صحته أو عمره أو أسرته، ليس هو الحق ذاته الذي كان ينتظره يوم طرق باب المحكمة لأول مرة.

◆ لم تأت هذه الفكرة من أدبيات حقوق الإنسان فقط، بل أصبحت مبدأً مستقراً في الفكر القضائي العالمي. ولهذا انتشرت العبارة الشهيرة: "العدالة المتأخرة هي عدالة منقوصة". وهي عبارة تبدو بسيطة، لكنها تختصر أزمة تعاني منها أنظمة قضائية عديدة في العالم، ومن بينها مصر.

◆ القضية هنا لا تتعلق بكسل القضاة أو ضعف كفاءتهم، بل على العكس. فالإنصاف يقتضي الاعتراف بأن القاضي المصري يعمل غالبًا تحت أعباء تفوق ما يتحمله نظراؤه في كثير من الأنظمة القضائية المقارنة. المشكلة أعمق من الأشخاص، وأقرب إلى البنية العامة للمنظومة.

◆ مصر اليوم واحدة من أكبر الدول من حيث عدد السكان في المنطقة، وتشهد ملايين المعاملات والمنازعات سنويًا. وكلما توسعت الدولة اقتصاديًا وعمرانيًا واجتماعيًا، تضاعفت النزاعات المدنية والتجارية والإدارية والأسرية والجنائية. لكن هذا النمو لم يصاحبه دائمًا نمو مماثل في أدوات إدارة العدالة.

◆ حين كنت نائبًا في البرلمان، كانت تصلنا شكاوى متكررة من مواطنين لا يشكون من الحكم نفسه، بل من الطريق الطويل المؤدي إليه. وكانت المفارقة أن كثيرًا منهم كانوا على يقين من سلامة موقفهم القانوني، لكنهم فقدوا الثقة في قدرتهم على الوصول إلى نهاية معقولة خلال زمن معقول.

◆ في بعض القضايا المدنية قد تمتد الخصومة سنوات طويلة بين أول درجة والاستئناف والنقض وإعادة الإجراءات والتنفيذ. وفي بعض المنازعات الإدارية يصبح عمر القضية أطول من عمر القرار المطعون عليه. أما في بعض القضايا الاقتصادية، فقد تتحول سنوات التقاضي إلى عقوبة اقتصادية قائمة بذاتها.

◆ هنا لا تتضرر العدالة فقط، بل يتضرر الاقتصاد أيضًا. فالمستثمر الذي يعلم أن حسم نزاعه قد يستغرق سنوات طويلة سيعيد التفكير قبل أن يضخ أمواله. وصاحب المشروع الصغير قد يختار التنازل عن حقه بدلًا من الدخول في رحلة قضائية مجهولة المدى. وهكذا تصبح بطء العدالة قضية تنموية لا قانونية فقط.

◆ لهذا السبب أصبحت سرعة الفصل في المنازعات أحد المؤشرات الأساسية التي تقيس بها المؤسسات الدولية جودة بيئة الأعمال وسيادة القانون. ولم يعد ينظر إلى المحكمة باعتبارها مؤسسة عدلية فقط، بل باعتبارها جزءًا من البنية التحتية الاقتصادية للدولة.

◆ الدول التي نجحت في تحقيق قفزات اقتصادية كبيرة لم تهتم فقط بالموانئ والطرق والطاقة، بل اهتمت أيضًا بسرعة وكفاءة القضاء. فالعقد لا تضمنه الورقة التي يوقعها الطرفان، بل تضمنه المحكمة القادرة على حمايته إذا نشأ النزاع.

◆ التجربة السنغافورية تقدم نموذجًا لافتًا. فقد أدركت الدولة مبكرًا أن جذب الاستثمار يحتاج إلى قضاء سريع ومتخصص وقادر على التعامل مع النزاعات التجارية المعقدة. ولهذا جرى تطوير محاكم متخصصة وإجراءات مختصرة وتقنيات رقمية متقدمة جعلت الزمن القضائي جزءًا من التنافسية الاقتصادية.

◆ أما في فرنسا وإيطاليا وإسبانيا، فقد شهدت العقود الأخيرة موجات متتالية من الإصلاحات الإجرائية هدفها الرئيسي تقليص مدد التقاضي دون المساس بضمانات العدالة. فالسرعة لا قيمة لها إذا جاءت على حساب الإنصاف، والإنصاف يفقد جزءًا كبيرًا من قيمته إذا جاء بعد فوات الأوان.

◆ في مصر، لا يمكن معالجة هذا الملف بمعزل عن أزمة التشريعات نفسها. فالتضخم التشريعي الذي تحدثنا عنه في حلقات سابقة انعكس مباشرة على المحاكم. فكل قانون جديد، وكل استثناء جديد، وكل إجراء إضافي، يضيف عبئًا جديدًا إلى دورة العدالة.

◆ كما أن بعض النصوص الإجرائية التي صيغت لواقع مختلف قبل عقود طويلة أصبحت أقل قدرة على الاستجابة لمجتمع يتغير بسرعة. وهنا تظهر الحاجة إلى مراجعة شاملة لا تقتصر على المحاكم، بل تمتد إلى فلسفة الإجراءات ذاتها.

◆ أحد الدروس التي تعلمتها من سنوات المحاماة أن جزءًا كبيرًا من الأزمة لا يبدأ داخل المحكمة، بل قبل الوصول إليها. فالكثير من المنازعات كان يمكن حسمها بالوساطة أو التسوية أو التحكيم أو المصالحة لو توفرت مؤسسات فعالة وقوية لهذا الغرض.

◆ ولهذا فإن الدول المتقدمة لا تقيس نجاحها بعدد القضايا التي تدخل المحاكم، بل بعدد القضايا التي نجحت في حلها قبل الوصول إلى المحكمة. فالقاضي يجب أن يتفرغ لما لا يمكن حله إلا أمامه، لا أن يصبح محطة إلزامية لكل خلاف مهما كان بسيطًا.

◆ التحول الرقمي يمثل بدوره أحد المفاتيح الكبرى للإصلاح. لكن الرقمنة الحقيقية لا تعني استبدال الورق بالشاشات فقط.

الرقمنة تعني إعادة تصميم دورة العمل القضائي كلها؛ من قيد الدعوى إلى الإعلان إلى تبادل المذكرات إلى تنفيذ الأحكام.

◆ ما زالت ذاكرتي تحتفظ بمشاهد لا حصر لها من غرف المحامين المكدسة بالملفات، ومن المتقاضين الذين يقطعون مئات الكيلومترات لحضور جلسة لا تستغرق دقائق، ومن أوراق تضيع أو تتأخر أو تحتاج إلى رحلة طويلة بين المكاتب والأختام والتوقيعات.

◆ كثير من هذه المعاناة يمكن أن يصبح جزءًا من الماضي إذا امتلكنا الإرادة الكافية لتحديث منظومة العدالة بصورة جذرية لا تجميلية.

◆ العدالة البطيئة ليست مشكلة فنية فقط، بل مشكلة إنسانية. ففي كل ملف متأخر يوجد إنسان ينتظر. وفي كل قضية مؤجلة توجد أسرة معلقة. وفي كل نزاع ممتد توجد حياة متوقفة جزئيًا أو كليًا إلى أن تصدر كلمة الفصل.

- لهذا فإن إصلاح مرفق العدالة لا يكتمل دون مشروع وطني لتقليص الزمن القضائي. مشروع يوازن بين الدقة والسرعة، وبين الضمانات والفاعلية، وبين حق الدفاع وحق المجتمع في عدالة لا تستغرق عمرًا كاملًا.

- ومن بين الخطوات التي أراها ضرورية في هذا المسار:

- تحديث شامل لقانون المرافعات والإجراءات المدنية.

- التوسع في الوساطة والتحكيم والتسويات البديلة.

- استكمال مشروع العدالة الرقمية بصورة متكاملة.

- إنشاء دوائر متخصصة للمنازعات الاقتصادية والاستثمارية.

- تطوير آليات تنفيذ الأحكام.

- إعادة توزيع الموارد البشرية داخل المحاكم.

- تبسيط الإجراءات وتقليل التعقيد الشكلي غير الضروري.

- وضع مؤشرات أداء معلنة تقيس متوسط زمن الفصل في القضايا.

- ربط التقييم المؤسسي بقدرة المنظومة على تقليل زمن التقاضي.

- فالدولة التي تنجح في اختصار الطريق إلى العدالة لا توفر الوقت فقط، بل توفر الثقة. والثقة هي العملة الأغلى في أي نظام قانوني.

- مصر الممكنة التي نحلم بها في عام ٢٠٣٠ ليست مصر التي تكسب قضاياها فحسب، بل مصر التي تكسب وقت مواطنيها أيضًا. لأن العمر، في نهاية المطاف، هو أثمن ما يملكه الإنسان. والعدالة التي تستهلك العمر كله كي تصل، تكون قد خسرت جزءًا من معناها حتى لو انتهت إلى حكم صحيح.

- الطريق إلى دولة القانون لا يمر فقط عبر نصوص عادلة وقضاة مستقلين، بل يمر أيضًا عبر عدالة تصل في الوقت

المناسب. فالحق الذي يصل متأخرًا قد يظل حقًا في الأوراق، لكنه كثيرًا ما يكون قد مات في حياة أصحابه.

مصر الممكنة 2030...
العدالة في مصر... منهكة أم ممكنة؟(9)

✳ العدالة الاقتصادية... الاستثمار يبدأ من المحكمة ✳

◆ اعتادت الحكومات في منطقتنا أن تبدأ حديثها عن الاستثمار بالموانئ والطرق والكهرباء والضرائب والحوافز. وكلها أمور مهمة بلا شك. لكنني تعلمت من سنوات العمل البرلماني والسياسي، ومن عشرات اللقاءات مع رجال أعمال ومستثمرين مصريين وعرب وأجانب، أن السؤال الحقيقي الذي يسبق كل هذه الأسئلة غالبًا لا يتعلق بالضرائب ولا بأسعار الطاقة ولا حتى بسعر الصرف.

◆ السؤال الأول الذي يطرحه المستثمر الجاد عادة هو: ماذا سيحدث إذا وقع نزاع؟

◆ قد يبدو السؤال قانونيًا، لكنه في الحقيقة سؤال اقتصادي من الدرجة الأولى. فالمستثمر لا يغامر بأمواله لأنه يحب المخاطرة، بل لأنه يثق في أن هناك نظامًا قانونيًا يحمي حقوقه إذا تعرضت للخطر. وحين تهتز هذه الثقة، ترتفع تكلفة الاستثمار حتى لو ظلت القوانين الاقتصادية نفسها على حالها.

◆ خلال سنوات طويلة من العمل العام، حضرت عشرات الاجتماعات التي ناقشت التنمية والاستثمار. وكان يلفت انتباهي دائمًا أن بعض المسؤولين يركزون على جذب المستثمر إلى بوابة المشروع، بينما ينشغل المستثمر نفسه بالطريق الذي سيخرج به إذا تعثرت الأمور. فالعقد لا تقاس قيمته يوم توقيعه فقط، بل يوم ينشأ الخلاف حوله.

◆ لهذا السبب أصبحت العدالة الاقتصادية أحد أهم معايير التنافس بين الدول في القرن الحادي والعشرين. ولم يعد المستثمر ينظر إلى القضاء باعتباره مؤسسة بعيدة عن الاقتصاد، بل باعتباره جزءًا من البنية التحتية الاقتصادية نفسها، تمامًا مثل المطار والميناء وشبكة الاتصالات.

◆ حين تنظر المؤسسات الدولية إلى بيئة الأعمال في أي دولة، فإنها لا تكتفي بقياس الضرائب أو معدلات النمو. بل تتابع كذلك مدة الفصل في المنازعات، وكفاءة تنفيذ الأحكام، واستقرار التشريعات، ودرجة اليقين القانوني، ومدى استقلال القضاء.

◆ اليقين القانوني مفهوم شديد الأهمية، وربما لا يحظى بالاهتمام الذي يستحقه في النقاش العام المصري. فالمستثمر لا يريد فقط قانونًا جيدًا، بل يريد أن يعرف أن هذا القانون سيبقى مستقرًا، وأن تفسيره لن يتغير كل بضعة أشهر، وأن حقوقه لن تصبح رهينة لتبدلات إدارية أو سياسية مفاجئة.

◆ الدولة التي تملك قضاءً مستقلًا وسريعًا وفعالًا تملك في الحقيقة ميزة اقتصادية لا تقل قيمة عن امتلاكها للموارد الطبيعية. بل إن بعض الدول الصغيرة التي لا تملك نفطًا ولا غازًا ولا أسواقًا ضخمة استطاعت أن تصبح مراكز اقتصادية عالمية لأنها امتلكت عدالة اقتصادية موثوقة.

◆ سنغافورة مثال شهير على ذلك. فالدولة التي كانت قبل عقود قليلة جزيرة صغيرة محدودة الموارد أدركت مبكرًا أن الثروة الحقيقية تكمن في بناء الثقة. والثقة تبدأ من المحكمة بقدر ما تبدأ من البنك.

◆ كما أن التجربة الإماراتية في العقود الأخيرة قدمت نموذجًا مهمًا في ربط البيئة الاستثمارية بتطوير القضاء التجاري والتحكيم وتسوية المنازعات. ولم يكن الهدف تجميل صورة العدالة، بل جعلها جزءًا من استراتيجية التنمية نفسها.

◆ أما في مصر، فإن التحدي أكثر تعقيدًا بسبب حجم الاقتصاد وعدد السكان وتشابك المصالح وتراكم النزاعات عبر عقود طويلة. لكن هذا التعقيد لا يجعل الإصلاح أقل ضرورة، بل يجعله أكثر إلحاحًا.

◆ ما زلت أذكر عشرات القضايا التي تابعتها كمحامٍ أو كنائب أو كرجل سياسة، وكانت المشكلة فيها أقل بكثير من الزمن الذي استغرقته. أحيانًا كانت قيمة النزاع محدودة، لكن سنوات الانتظار حولته إلى عبء اقتصادي ونفسي يفوق قيمة الحق نفسه.

◆ وفي المقابل رأيت مشروعات واعدة توقفت، وفرص عمل ضاعت، واستثمارات ترددت أو انسحبت، لا بسبب نقص الجدوى الاقتصادية، بل بسبب غياب اليقين القانوني أو طول أمد النزاع.

◆ لذلك فإن العدالة الاقتصادية ليست رفاهية للمستثمرين الكبار، كما يظن البعض. إنها حق لصاحب الورشة الصغيرة، والمصنع المتوسط، والمزارع، والتاجر، والعامل، والمستهلك. فكل هؤلاء يدخلون يوميًا في علاقات قانونية تحتاج إلى قضاء قادر على حسم النزاعات بسرعة وكفاءة وعدالة.

◆ من هنا جاءت أهمية إنشاء المحاكم الاقتصادية في مصر. كانت الفكرة في أصلها خطوة في الاتجاه الصحيح، لأنها اعترفت بأن الاقتصاد الحديث يحتاج إلى قضاء متخصص يفهم طبيعة المنازعات التجارية والمالية والاستثمارية المعقدة.

◆ غير أن التجربة ما زالت تحتاج إلى تطوير أوسع. فالعالم يتغير بسرعة هائلة. والاقتصاد الرقمي، والتجارة الإلكترونية،

والعملات المشفرة، والذكاء الاصطناعي، والتكنولوجيا المالية، كلها مجالات تخلق منازعات لم تكن معروفة قبل سنوات قليلة.

- والقاضي الاقتصادي اليوم لا يكفيه أن يكون خبيرًا بالقانون فقط. بل يحتاج إلى فهم للأسواق والتمويل والتكنولوجيا والعقود الدولية وآليات التجارة الحديثة.

- كما أن التحكيم التجاري يحتاج إلى إعادة نظر في علاقته بمنظومة العدالة الوطنية. فالتحكيم ليس بديلًا عن القضاء، لكنه أحد الأدوات التي تخفف العبء عنه وتوفر للمستثمرين حلولًا أكثر مرونة في بعض النزاعات.

- وأحد الملفات التي كثيرًا ما تُهمل في هذا السياق هو ملف تنفيذ الأحكام. فالحكم الذي لا ينفذ لا يختلف كثيرًا عن الحكم الذي لم يصدر. والاقتصاد لا يتعامل مع الأوراق، بل مع النتائج.

- لذلك فإن جزءًا مهمًا من إصلاح العدالة الاقتصادية يجب أن يتركز على تطوير آليات التنفيذ، وتقليص الفجوة بين صدور الحكم وتحقيق أثره الفعلي على الأرض.

- كما أن الدولة تحتاج إلى مراجعة العلاقة بين الإدارة العامة والمستثمرين. فليس من المنطقي أن تقضي الشركات سنوات في نزاعات مع جهات إدارية حول تراخيص أو تخصيصات أو قرارات كان يمكن حسمها بآليات أكثر كفاءة وأقل تكلفة.

- في التجارب الناجحة، أصبحت الوساطة والتسوية المبكرة جزءًا من الثقافة القانونية للدولة. فالغرض ليس زيادة عدد القضايا التي تصل إلى المحكمة، بل تقليل عدد القضايا التي تحتاج أصلًا إلى المحكمة.

- مصر الممكنة التي نتطلع إليها في عام ٢٠٣٠ تحتاج إلى عدالة اقتصادية تعتبر نفسها شريكًا في التنمية لا مجرد جهة تفصل في النزاعات بعد وقوعها. تحتاج إلى قضاء اقتصادي سريع، متخصص، مستقل، قادر على مواكبة عالم يتغير كل يوم.

- ومن بين الخطوات التي أراها ضرورية في هذا المجال:

- تطوير المحاكم الاقتصادية وتوسيع اختصاصاتها.

- إنشاء دوائر متخصصة للاقتصاد الرقمي والتكنولوجيا المالية.
- تسريع إجراءات الفصل في المنازعات الاستثمارية.
- تحديث منظومة تنفيذ الأحكام.
- التوسع في الوساطة والتحكيم المؤسسي.
- تبسيط الإجراءات التجارية.
- تطوير التدريب الاقتصادي للقضاة.
- تعزيز الشفافية ونشر الأحكام الاقتصادية المهمة.
- مراجعة التشريعات التجارية بما يتناسب مع الاقتصاد الرقمي.
- ربط إصلاح العدالة الاقتصادية بخطط التنمية الوطنية.
- لا أرى أن التنمية والعدالة مساران منفصلان. بل أعتقد أن كل تجربة تنموية ناجحة في التاريخ الحديث كانت في جوهرها

تجربة عدالة أيضًا. فالمال يبحث عن الأمان، والأمان يبدأ من القانون، والقانون لا قيمة له إذا لم يجد قضاءً يحميه.

- ولهذا فإن الاستثمار الحقيقي لا يبدأ عند توقيع العقد، ولا عند وضع حجر الأساس، ولا عند افتتاح المشروع.
- الاستثمار يبدأ من المحكمة.
- أو بالأدق: يبدأ من الثقة في المحكمة.
- ومصر التي نريدها في ٢٠٣٠ هي مصر التي لا يضطر فيها المستثمر إلى الاختيار بين الفرصة الاقتصادية والأمان القانوني، لأنه يجد الاثنين معًا في دولة تحترم القانون وتثق في العدالة وتبني اقتصادها على أساسهما.

مصر الممكنة 2030...
العدالة في مصر... منهكة أم ممكنة؟(10)

✳ العدالة والمصالحة الوطنية... كيف تداوي الأمم جراحها؟ ✳

◆ تمر الأوطان، كما يمر البشر، بلحظات قوة وضعف، وانتصار وانكسار، ورضا وغضب. لكن الفرق بين الأمم الحية والأمم المتعبة لا يكمن في وقوع الأخطاء، بل في قدرتها على الاعتراف بها، وفهمها، ثم تجاوزها دون أن تتحول إلى أسرى لها. فالتاريخ لا يرحم من ينسى دروسه، كما لا يكافئ من يبقى سجينًا لها.

◆ خلال أكثر من نصف قرن من الحياة العامة المصرية تعاقبت أجيال من الصراعات السياسية، وتبدلت حكومات ورؤساء وأحزاب، ودخلت البلاد مراحل من الانفتاح والانغلاق، ومن التعددية والتضييق، ومن الحوار والاستقطاب. وفي كل

مرحلة كانت هناك جراح تترك آثارها في النفوس وفي المؤسسات وفي الذاكرة الوطنية.

◆ لا أكتب هنا بوصفي مؤرخًا، ولا بوصفي قاضيًا يصدر حكمًا على الماضي. أكتب بوصفي شاهدًا على جزء من هذا التاريخ، ومشاركًا في بعض فصوله، ومتأثرًا بكثير من نتائجه. وقد تعلمت من التجربة أن الأمم لا تنهض بالإنكار، كما لا تنهض بالانتقام.

◆ لسنوات طويلة اعتقدت أن أخطر ما يمكن أن يصيب الدولة هو غياب الديمقراطية. ثم اكتشفت مع الزمن أن هناك خطرًا لا يقل أهمية: غياب القدرة على المصالحة مع الذات. فالدولة التي تعجز عن معالجة آثار أزماتها القديمة تحملها معها إلى المستقبل، فتتكرر الأسماء وتتغير الوجوه وتبقى الجروح ذاتها.

◆ العدالة الانتقالية ليست تعبيرًا قانونيًا معقدًا كما يتصور البعض، بل هي ببساطة محاولة للإجابة عن سؤال شديد الصعوبة: كيف نبني المستقبل دون أن نهرب من الماضي؟

◆ هذا السؤال واجه دولًا كثيرة قبلنا. واجه جنوب أفريقيا بعد عقود من الفصل العنصري، وواجه إسبانيا بعد حكم فرانكو، وواجه دول أمريكا اللاتينية بعد فترات الحكم العسكري، وواجه دول أوروبا الشرقية بعد انهيار الأنظمة الشمولية.

◆ لم تكن الإجابات متشابهة. فلكل مجتمع ظروفه وتاريخه وأولوياته. لكن القاسم المشترك بين التجارب الناجحة كان الاعتراف بأن الاستقرار الحقيقي لا يقوم على النسيان، بل على الفهم. وأن المصالحة لا تعني محو الذاكرة، بل تعني تحرير المستقبل من أسرها.

◆ التجربة الجنوب أفريقية تظل الأكثر حضورًا في هذا المجال. فبعد عقود من التمييز والقهر والعنف، كان من السهل أن تنزلق البلاد إلى موجة واسعة من الانتقام المتبادل. لكن القيادة السياسية آنذاك اختارت طريقًا أكثر صعوبة وأكثر حكمة: طريق الحقيقة أولًا.

◆ لم يكن الهدف معاقبة الجميع، ولا تبرئة الجميع، بل كشف الحقيقة أمام المجتمع. لأن الحقيقة، مهما كانت مؤلمة، أقل خطرًا من الكذب الرسمي أو الإنكار الجماعي.

◆ في مصر، لسنا بحاجة إلى استيراد التجارب كما هي، لكننا بحاجة إلى فهم دروسها. فالمجتمع المصري شهد خلال العقود الأخيرة موجات متلاحقة من الانقسام السياسي والاستقطاب الحاد والاعتقالات والمحاكمات والصدامات. وبعض هذه الملفات ما زال مفتوحًا حتى اليوم بصورة أو بأخرى.

◆ كل طرف يمتلك روايته الخاصة. وكل فريق يرى نفسه ضحية لما جرى. لكن الدولة لا تستطيع أن تعيش إلى الأبد داخل روايات متصارعة لا يلتقي أصحابها على أرض مشتركة.

◆ العدالة هنا تصبح أكثر من مجرد حكم قضائي. تصبح عملية مجتمعية واسعة لإعادة بناء الثقة. والثقة هي المادة الخام التي تُصنع منها الدول المستقرة.

◆ أعرف من تجربتي الشخصية أن الإنسان يستطيع أن يغفر أكثر مما يظن. لكنه لا يستطيع أن يتصالح مع الإنكار. فالمظلمة التي يعترف بها المجتمع تصبح قابلة للعلاج، أما المظلمة التي يُطلب من أصحابها نسيانها وكأنها لم تحدث أصلًا، فإنها تتحول إلى جرح مزمن.

◆ لهذا فإن الحديث عن المصالحة الوطنية لا ينبغي أن يُفهم باعتباره دعوة للنسيان، ولا دعوة لإغلاق الملفات بالقوة، ولا دعوة لتجاوز القانون. بل على العكس، هو دعوة إلى استخدام القانون نفسه كأداة لإعادة بناء الثقة.

◆ كثير من المجتمعات التي خرجت من أزمات عميقة أدركت أن العدالة ليست فقط معاقبة من أخطأ، بل أيضًا جبر ضرر من تضرر، وكشف الحقيقة، وضمان عدم تكرار الانتهاكات.

◆ في بعض الأحيان تكون الحقيقة أكثر أهمية من العقوبة نفسها. فالأمم تحتاج إلى أن تعرف ماذا حدث، وكيف حدث، ولماذا حدث، حتى تستطيع أن تمنع تكراره.

◆ ومن هنا تبرز العلاقة الوثيقة بين المصالحة الوطنية وإصلاح مرفق العدالة. فالقضاء المستقل، والنيابة العامة المهنية، والمحاكم العادلة، ليست فقط أدوات لحسم النزاعات اليومية، بل هي أيضًا أدوات لحماية الذاكرة الوطنية من التشويه.

◆ لا يمكن بناء مصالحة حقيقية في ظل غياب الثقة في العدالة. كما لا يمكن بناء عدالة مستقرة في ظل مجتمع منقسم على نفسه بصورة دائمة.

◆ مصر الممكنة التي نتحدث عنها في هذا الكتاب ليست مصر المتفقة بالكامل، فذلك مستحيل. وليست مصر الخالية من المعارضة أو الخلاف أو التنوع. بل هي مصر القادرة على إدارة خلافاتها داخل إطار القانون لا خارجه.

◆ وقد علمتني سنوات العمل السياسي أن المشكلة ليست في الاختلاف، بل في طريقة إدارة الاختلاف. فالدول الديمقراطية تختلف كل يوم، لكنها لا تتفكك. بينما تتعرض بعض الدول لأزمات عميقة لأنها تحاول إلغاء الخلاف بدلًا من تنظيمه.

◆ العدالة والمصالحة الوطنية تلتقيان عند نقطة واحدة: الإيمان بأن كل مواطن له مكان في الوطن، حتى لو اختلف مع السلطة، أو مع الأغلبية، أو مع السائد. فالدولة القوية ليست التي تملك عددًا أكبر من المؤيدين، بل التي تملك مؤسسات قادرة على حماية حقوق المختلفين معها أيضًا.

◆ ومن هنا فإن أحد أهم أهداف إصلاح العدالة في مصر يجب أن يكون استعادة الثقة العامة في أن القانون يتسع للجميع، وأن المواطنة لا تُقاس بدرجة الاتفاق السياسي، وأن الحقوق لا تُمنح كمكافأة ولا تُسحب كعقوبة.

◆ المصالحة الوطنية ليست حدثًا واحدًا، ولا مؤتمرًا، ولا بيانًا سياسيًا. إنها مسار طويل يبدأ بالاعتراف، ويمر بالحقيقة، وينتهي ببناء مؤسسات تمنع تكرار الأخطاء.

◆ وإذا كان لكل أمة جرحها الخاص، فإن لكل أمة أيضًا فرصة للشفاء. والسؤال ليس هل أخطأنا في الماضي؟ فكل الأمم أخطأت. السؤال الحقيقي هو: هل نملك الشجاعة الكافية لنتعلم من أخطائنا؟

◆ مصر الممكنة في عام ٢٠٣٠ تحتاج إلى اقتصاد أقوى، وتعليم أفضل، وإدارة أكثر كفاءة، لكنها تحتاج أيضًا إلى سلام مجتمعي قائم على العدالة لا على الصمت، وعلى الثقة لا على الخوف، وعلى القانون لا على الغلبة.

◆ فالأوطان لا تتماسك بالقوة وحدها.

◆ ولا تبقى بالذاكرة وحدها.

◆ وإنما تبقى حين تستطيع أن تحول آلامها إلى دروس، وخلافاتها إلى قواعد، وتجاربها الصعبة إلى حكمة جماعية تحمي المستقبل.

◆ تلك هي المصالحة التي تستحقها مصر.

◆ وتلك هي العدالة التي لا تكتفي بالنظر إلى الماضي، بل تفتح الباب أمام الغد.

مصر الممكنة 2030
العدالة في مصر... منهكة أم ممكنة؟(11)

✷ العدالة الرقمية... هل تستطيع التكنولوجيا إنقاذ القضاء؟ ✷

◆ لم يكن أكثر المتفائلين من أبناء جيلي يتصور أن يأتي يوم يحمل فيه المحامي مكتبته القانونية كلها داخل هاتف صغير في جيبه، أو أن تصبح أحكام محاكم العالم متاحة بضغطة زر، أو أن تتحول آلاف الصفحات التي كانت تملأ خزائن المحاكم إلى ملفات رقمية تنتقل عبر الألياف الضوئية بسرعة الضوء. ومع ذلك، فإن المفارقة الكبرى التي نعيشها اليوم أن العالم تغير جذريًا بينما بقيت أجزاء واسعة من منظومة العدالة تتحرك بإيقاع عصر آخر.

◆ أكتب هذه السطور وأنا أستعيد سنوات طويلة من العمل داخل المحاكم المصرية. أستعيد وجوه الموظفين الذين كانوا يحفظون أماكن الملفات أكثر مما تحفظها الخرائط، وأستعيد

طوابير المحامين أمام الأقلام المختلفة، وأستعيد رحلات كاملة كانت تبدأ أحيانًا مع شروق الشمس ولا تنتهي إلا بعد غروبها للحصول على صورة رسمية من مستند أو للتأكد من تحديد جلسة أو لمعرفة مصير ملف ضاع بين مكتب وآخر. لم تكن المشكلة يومها في نقص الجهد أو الإخلاص، بل في أن المنظومة كلها كانت تعمل بأدوات صُممت لعصر مختلف تمامًا.

◆ العدالة المصرية لم تكن وحدها في هذا الطريق. فالقضاء بطبيعته مؤسسة محافظة، لا تتحرك بالسرعة التي تتحرك بها الأسواق أو التكنولوجيا أو الإعلام. وهذا أمر مفهوم إلى حد بعيد، لأن العدالة تتعامل مع حقوق الناس وحرياتهم وأموالهم، ولا يجوز أن تصبح حقل تجارب لكل فكرة جديدة. لكن ما كان مقبولًا قبل ثلاثين عامًا لم يعد مقبولًا اليوم، وما كان يمكن احتماله في زمن الورق أصبح عبئًا ثقيلًا في زمن البيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي.

◆ المشكلة لا تكمن في أن المحاكم تستخدم الورق، بل في أن الفلسفة الإدارية التي تحكم العمل القضائي ما زالت في كثير

من جوانبها ابنة عصر الورق. والفرق بين الأمرين كبير. فقد نستبدل الملفات الورقية بأجهزة حاسوب، لكننا نبقي الإجراءات نفسها والتعقيدات نفسها والرحلات نفسها والبيروقراطية نفسها. عندها نكون قد رقمنّا الأزمة لا العدالة.

◆ لهذا فإن العدالة الرقمية ليست مشروعًا تقنيًا، بل مشروع إصلاح مؤسسي كامل. إنها إعادة نظر في الطريقة التي تتحرك بها الدعوى القضائية من لحظة ميلادها وحتى تنفيذ الحكم. وهي إعادة تعريف للعلاقة بين المواطن والمحكمة، وبين المحامي والملف، وبين القاضي والمعلومة.

◆ التجارب الدولية التي نجحت في هذا المجال لم تبدأ بشراء الأجهزة، بل بدأت بطرح سؤال مختلف: كيف يمكن أن نجعل الوصول إلى العدالة أسهل وأسرع وأكثر شفافية؟ ومن هنا انطلقت التجربة الإستونية التي تحولت خلال سنوات قليلة إلى واحدة من أكثر التجارب الرقمية تطورًا في العالم. لم تكن إستونيا دولة غنية بالموارد الطبيعية، لكنها كانت غنية بالإرادة السياسية والرؤية المؤسسية. فاختارت أن تبني دولة رقمية من الأساس،

وأن تجعل المواطن قادرًا على إنجاز معظم معاملاته من منزله، بما في ذلك جزء مهم من علاقته بالقضاء والإدارة العامة.

◆ وفي سنغافورة، التي تحولت من دولة صغيرة محدودة الموارد إلى مركز اقتصادي عالمي، كان إصلاح القضاء جزءًا من مشروع التنمية نفسه. لم تنظر الدولة إلى المحاكم باعتبارها عبئًا إداريًا، بل باعتبارها أحد أهم عناصر الثقة الاقتصادية. ولذلك جرى الاستثمار في التكنولوجيا القضائية كما جرى الاستثمار في الموانئ والمطارات والبنية التحتية.

◆ أما كوريا الجنوبية فقد أدركت أن العدالة الرقمية ليست رفاهية، بل ضرورة لحماية مجتمع شديد التعقيد وسريع الحركة. ولهذا توسعت في استخدام المنصات الإلكترونية والأرشفة الذكية وإدارة القضايا رقمياً بصورة جعلت الزمن القضائي أكثر كفاءة وأقل إهدارًا للموارد.

◆ حين ننظر إلى هذه التجارب لا ينبغي أن نكتفي بالإعجاب بها أو استنساخها. فلكل دولة ظروفها وتاريخها ومشكلاتها. لكن الدرس المشترك بينها جميعًا هو أن التكنولوجيا لم تكن هدفًا في

ذاتها، بل وسيلة لخدمة العدالة وتحسين كفاءتها وتعزيز الثقة فيها.

◆ مصر تمتلك اليوم فرصة حقيقية للانتقال إلى مرحلة مختلفة. فمشروعات التحول الرقمي التي أُطلقت خلال السنوات الأخيرة وفرت بنية أساسية مهمة يمكن البناء عليها. لكن النجاح لن يقاس بعدد المنصات الإلكترونية أو الأجهزة الحديثة، بل بمدى شعور المواطن بأن حياته أصبحت أسهل وأن طريقه إلى العدالة أصبح أقصر.

◆ المتقاضي البسيط لا يعنيه كثيرًا اسم البرنامج المستخدم داخل المحكمة، ولا نوع الخادم الإلكتروني الذي تُحفظ عليه البيانات. ما يعنيه أن يعرف موعد جلسته دون رحلة طويلة، وأن يحصل على مستنداته دون أسابيع من الانتظار، وأن يتمكن من متابعة دعواه دون أن يصبح أسيرًا للمكاتب والأختام والإجراءات المتشابكة.

◆ هنا تحديدًا تبدأ القيمة الإنسانية للعدالة الرقمية. فالموضوع ليس أجهزة وشاشات، بل وقت الناس وأعمارهم. وكل ساعة

يوفرها النظام القضائي على المواطن هي جزء من العدالة نفسها. لأن الزمن ليس موردًا إداريًا فقط، بل جزء من الكرامة الإنسانية.

◆ غير أن الوجه الآخر للقصة لا يقل أهمية. فكما تحمل التكنولوجيا فرصًا هائلة، تحمل أيضًا مخاطر حقيقية. وأخطر هذه المخاطر يتمثل في الوهم القائل إن الذكاء الاصطناعي يمكن أن يحل محل القاضي. هذه الفكرة تزداد انتشارًا في بعض الدوائر التقنية، لكنها تثير في رأيي أسئلة قانونية وأخلاقية عميقة.

◆ القاضي لا يطبق النصوص فقط. القاضي يزن الوقائع، ويقرأ البشر، ويستمع إلى النبرات، ويلاحظ التردد، ويوازن بين المصالح، ويستحضر روح القانون لا حروفه وحدها. وهذه كلها أمور لا تستطيع الخوارزميات، مهما بلغت دقتها، أن تقوم بها بالمعنى الإنساني الكامل.

◆ صحيح أن الذكاء الاصطناعي يمكن أن يساعد في البحث القانوني، وتحليل السوابق القضائية، وتنظيم الملفات، واكتشاف التناقضات، وتسريع الوصول إلى المعلومات. لكنه يجب أن يبقى أداة في يد العدالة لا بديلًا عنها. فالقاضي الذي يستعين

بالتكنولوجيا يظل قاضيًا، أما التكنولوجيا التي تحاول أن تصبح قاضيًا فذلك أمر مختلف تمامًا.

◆ هناك أيضًا قضية أخرى لا تقل خطورة، وهي قضية البيانات. فالمحاكم لا تحتفظ بوثائق عادية، بل تحتفظ بأسرار الناس وحياتهم الخاصة ومنازعاتهم وأموالهم وحقوقهم. وكلما توسعت الرقمنة ازدادت أهمية حماية هذه البيانات من الاختراق أو التسريب أو سوء الاستخدام. ولهذا فإن العدالة الرقمية تحتاج إلى تشريعات حديثة للأمن السيبراني وحماية الخصوصية بقدر حاجتها إلى البرمجيات والمنصات.

◆ ومن التحديات التي ينبغي ألا نتجاهلها كذلك ما يعرف بالفجوة الرقمية. فليس كل المواطنين يملكون القدرات التقنية نفسها، وليس كل المناطق تمتلك البنية التحتية ذاتها، وليس كل المتقاضين قادرين على التعامل مع الخدمات الرقمية بسهولة. ولذلك فإن التحول الرقمي الناجح لا يلغي الإنسان، بل يراعي احتياجاته وقدراته المختلفة.

◆ أتصور أن العدالة المصرية في عام ٢٠٣٠ يجب أن تكون مختلفة جذريًا عما عرفناه لعقود طويلة. يجب أن يكون هناك ملف قضائي رقمي موحد، ومنصة واحدة للخدمات القضائية، وإعلان إلكتروني فعال، وأرشيف وطني للأحكام، وقواعد بيانات متطورة، وربط كامل بين المحاكم والنيابة وأجهزة تنفيذ الأحكام. كما يجب أن تصبح الإحصاءات القضائية متاحة بصورة دورية، وأن يتحول تحليل البيانات إلى أداة لتحسين الأداء لا مجرد وسيلة للتوثيق.

◆ لكن كل ذلك لن يكون كافيًا إذا لم يصاحبه إصلاح أعمق. فالتكنولوجيا لا تستطيع أن تعالج ضعف الاستقلال، ولا أن تحل محل التشريع الجيد، ولا أن تعوض غياب الثقة العامة. ولهذا فإن العدالة الرقمية يجب أن تكون جزءًا من مشروع إصلاح العدالة كله، لا مشروعًا منفصلًا عنه.

◆ مصر الممكنة التي نحلم بها في عام ٢٠٣٠ ليست مصر التي تضع أجهزة حديثة داخل مبانٍ قديمة فحسب، بل مصر التي تعيد التفكير في العدالة نفسها. عدالة تحترم وقت المواطن

كما تحترم حقه، وتستخدم التكنولوجيا لخدمته لا لإرهاقه، وتجعل من الثورة الرقمية وسيلة لتقريب العدالة من الناس لا لإبعادها عنهم.

◆ فالقضية في النهاية ليست قضية حاسوب أو منصة إلكترونية أو ذكاء اصطناعي. القضية هي كيف نجعل العدالة أكثر إنسانية، وأكثر كفاءة، وأكثر قدرة على الوصول إلى الناس. وإذا نجحنا في ذلك، تكون التكنولوجيا قد أدت دورها الحقيقي: أن تساعد العدالة على أن تصبح أقرب إلى رسالتها الأصلية.

مصر الممكنة 2030...
العدالة في مصر...منهكة أم ممكنة؟(12)

✳ إصلاح مرفق العدالة...خريطة طريق ✳

◆ كل إصلاح حقيقي يبدأ من لحظة صدق. لحظة نكفّ فيها عن طمأنة أنفسنا بالكلمات الكبيرة، وننظر إلى الواقع كما هو، لا كما نتمنى أن يكون. ومرفق العدالة في مصر لا يحتاج اليوم إلى عبارات مديح جديدة، ولا إلى احتفالات شكلية بهيبة القضاء، ولا إلى خطب مطولة عن تاريخ عريق نعرفه ونعتز به. يحتاج قبل ذلك كله إلى شجاعة الاعتراف بأن هذا المرفق العظيم أصابه من الإنهاك ما لا يجوز إنكاره، وأن إنقاذه لم يعد مطلبًا مهنيًا للقضاة والمحامين، بل أصبح قضية وطنية تمس مستقبل الدولة كلها.

◆ العدالة ليست مرفقًا عاديًا بين مرافق الدولة. المدرسة يمكن أن تتعثر ثم تُصلح، والمستشفى يمكن أن يمرض ثم يتعافى،

والطريق يمكن أن يتآكل ثم يعاد رصفه. أما العدالة، فإذا اهتزت الثقة فيها، امتد الاهتزاز إلى كل شيء: الاقتصاد، والسياسة، والاستثمار، والإدارة، والحقوق، والسلم الأهلي، وصورة الدولة في عيون مواطنيها قبل عيون العالم. لذلك فإن إصلاح العدالة ليس فصلًا قانونيًا في مشروع وطني، بل هو العمود الذي تستند إليه بقية الفصول.

◆ أكتب هذه الخريطة لا من موقع الواعظ القانوني، ولا من موقع الباحث الذي ينظر إلى المرفق من بعيد. أكتبها من موقع رجل قانون ولد في بيت يعرف قيمة المحاكم، وعمل بالمحاماة، وشارك في التشريع داخل البرلمان، وخاض معارك سياسية وقانونية طويلة، وعرف العدالة من أبوابها العالية كما عرف غيابها من أبواب السجون الضيقة. ولهذا فإن كل اقتراح في هذه الورقة لا يخرج من رف أكاديمي بارد، بل من خبرة عاشت النصوص وهي تتحول أحيانًا إلى حماية، وأحيانًا إلى قيد، وأحيانًا إلى مجرد حبر ينتظر من يوقظه.

◆ مصر تملك رصيدًا هائلًا في مجال العدالة. لدينا قضاة كبار صنعوا تراثًا يستحق الاحترام، ومحكمة دستورية عليا شهدت فترات مضيئة، ومجلس دولة كان في لحظات كثيرة قلعة حقيقية للمشروعية، ومحاماة لعبت أدوارًا كبرى في الدفاع عن الحقوق والحريات، ومدرسة قانونية مصرية أثرت في العالم العربي لعقود. لكن الرصيد التاريخي لا يغني عن الإصلاح، بل يفرضه. فالمؤسسات العريقة لا تحمي نفسها بالذاكرة وحدها، وإنما بالتجدد الدائم.

◆ العقد الأخير كشف عن اختلالات لا يجوز التعامل معها باعتبارها حوادث متفرقة. تضخم تشريعي، توسع في الاستثناءات، إرهاق للقضاة، بطء في التقاضي، ضعف في ضمانات الدفاع، اتساع في استخدام الحبس الاحتياطي، التباس في وظيفة النيابة العامة، قوائم وإجراءات تمس حقوقًا دستورية قبل صدور أحكام نهائية، وبيئة اقتصادية واجتماعية جعلت العدالة نفسها تدفع ثمن اضطراب عام أكبر من المحاكم وحدها.

لذلك لا يكفي أن نعالج عرضًا هنا أو نصًا هناك. المطلوب خريطة كاملة.

◆ أول مدخل لهذه الخريطة هو استعادة استقلال القضاء بوصفه حقًا للمواطن قبل أن يكون ضمانة للقاضي. فالقاضي المستقل لا يحمي نفسه، بل يحمي الضعيف حين يقف أمام القوي، ويحمي المواطن حين يختصم الدولة، ويحمي الدولة نفسها من أن تنزلق إلى تغول يضعف شرعيتها. وهذا يقتضي مراجعة شاملة لكل ما يمس استقلال القضاء إداريًا وماليًا ومهنيًا، وتحصين موازنة السلطة القضائية، وضمان شفافية قواعد الاختيار والترقي والانتداب، وإبعاد القاضي عن أي وضع قد يجعله مدينًا لسلطة تنفيذية أو إدارية خارج منصة العدالة.

◆ إصلاح أوضاع القضاة ليس امتيازًا فئويًا. إنه شرط من شروط العدالة. فقد أظهرت السنوات الأخيرة أن الضغوط الاقتصادية والمعيشية لا تقف عند أبواب المحاكم. والقاضي الذي نطالبه بأن يكون شامخًا ومستقلًا ومطمئن الضمير، يجب أن يجد من الدولة والمجتمع ما يحمي كرامته واستقراره. لذلك لا

بد من مراجعة جادة للأوضاع المالية والصحية والاجتماعية للقضاة وأعضاء الهيئات القضائية، لا بوصفها مكافأة، بل بوصفها جزءًا من ضمانات استقلالهم.

◆ المدخل الثاني يتعلق بالنيابة العامة. وقد قلت في الحلقات السابقة إن النيابة كانت في وجدان القانون المصري «الخصم الشريف»، ثم وجدت نفسها، بفعل التراكمات والضغوط، طرفًا في أزمة أوسع. ولا يمكن إصلاح العدالة الجنائية دون إعادة النيابة إلى موقعها الطبيعي: حارسًا للشرعية لا مجرد جهة اتهام. ويبدأ ذلك من إعادة تعريف وظيفتها، وتدريب أعضائها على ثقافة الحقوق والحريات، وتعزيز استقلال عضو النيابة أثناء التحقيق، ومراجعة علاقتها بمحاضر التحريات، وتفعيل رقابتها على أماكن الاحتجاز، وتوسيع ضمانات الدفاع أمامها منذ اللحظة الأولى.

◆ من هنا تأتي ضرورة العودة الجادة إلى مناقشة نظام قاضي التحقيق في القضايا الكبرى أو المرتبطة بالحريات العامة أو التي يكون طرفها سلطة من سلطات الدولة. ليس لأن قاضي التحقيق

عصا سحرية، بل لأن توزيع السلطة داخل الدعوى الجنائية يقلل احتمالات الخطأ والانحراف. فالجهة التي تحقق لا ينبغي أن تكون دائمًا هي الجهة التي تتبنى الاتهام وتدافع عنه. وكلما اقتربت الإجراءات من الحرية الشخصية، احتجنا إلى ضمانات أكثر لا أقل.

- المدخل الثالث هو معالجة ملف الحبس الاحتياطي معالجة جذرية. فالحرية أصل دستوري، والحبس قبل الحكم استثناء خطر لا يجوز أن يتحول إلى عقوبة مقنعة. لذلك يجب وضع سقوف زمنية أكثر صرامة، والتوسع في بدائل الحبس الاحتياطي، وتفعيل الكفالة والتدابير الاحترازية والمراقبة الإلكترونية في الجرائم غير العنيفة، وتجريم أي التفاف يؤدي إلى إطالة الحبس خارج حدوده الطبيعية، وإلزام جهات التحقيق بتسبيب قرارات الحبس بصورة مفصلة قابلة للمراجعة القضائية الجادة.

- المدخل الرابع هو مراجعة التشريعات الاستثنائية، وفي مقدمتها قوانين الكيانات الإرهابية وما ترتب عليها من آثار تمس الملكية والتنقل والحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

الدولة من حقها أن تواجه الإرهاب بكل حزم، لكن الحزم لا يعني تعليق المواطنة أو إضعاف قرينة البراءة أو تحويل التدبير الاحترازي إلى عقوبة ممتدة قبل الحكم النهائي. لذلك يجب إعادة النظر في معايير الإدراج، وضمان حق الدفاع، وتحديد الآثار بدقة، وتوسيع رقابة القضاء، ووضع آليات فعالة للتعويض وجبر الضرر عند الخطأ.

◆ المدخل الخامس هو إصلاح قانون الإجراءات الجنائية. فهذا القانون ليس قانونًا فنيًا يخص المحامين والقضاة وحدهم، بل هو دستور الحرية اليومية للمواطن. من خلاله تعرف الدولة متى تقبض، ومتى تفتش، ومتى تحبس، ومتى تحقق، ومتى تحاكم. لذلك يجب أن يقوم أي تعديل مستقبلي على توسيع ضمانات الدفاع، وحماية حضور المحامي، وتقييد الاستثناءات، وضمان علانية المحاكمات، وتنظيم الأدلة الرقمية، وتحصين الحق في الطعن، وإعادة التوازن بين سلطة الاتهام وحقوق المتهم.

◆ المدخل السادس هو مواجهة بطء التقاضي بوصفه إنكارًا مؤجلًا للعدالة. لا يكفي أن يكون الحكم عادلًا إذا وصل بعد أن يكون الحق قد مات عمليًا في حياة صاحبه. لذلك نحتاج إلى مشروع وطني لتقليص الزمن القضائي، يبدأ من تحديث قانون المرافعات، ويمر بتبسيط الإجراءات، وينتهي بتطوير منظومة تنفيذ الأحكام. كما يجب التوسع في الوساطة والتحكيم والتسويات البديلة، لا لإضعاف القضاء، بل لحمايته من الغرق في منازعات يمكن حلها بطرق أسرع وأقل كلفة.

◆ المدخل السابع هو العدالة الاقتصادية. فالدولة التي تريد جذب الاستثمار لا تكفيها الحوافز الضريبية ولا الطرق الجديدة ولا المدن الحديثة. المستثمر يسأل أولًا: ماذا يحدث إذا نشأ نزاع؟ فإذا وجد قضاءً بطيئًا أو تنفيذًا متعثرًا أو تشريعات متقلبة، تراجع مهما كانت الفرصة مغرية. لذلك يجب تطوير المحاكم الاقتصادية، وإنشاء دوائر متخصصة للاقتصاد الرقمي والتكنولوجيا المالية، وتسريع المنازعات الاستثمارية، ونشر

الأحكام الاقتصادية المهمة، وربط العدالة الاقتصادية بخطة التنمية الوطنية.

- المدخل الثامن هو العدالة الرقمية، لا باعتبارها شاشة جديدة فوق مكتب قديم، بل باعتبارها فلسفة إدارة كاملة. يجب أن ننتقل من رقمنة الأوراق إلى رقمنة دورة العدالة ذاتها: قيد الدعوى، الإعلان، تداول المذكرات، متابعة الجلسات، الأرشفة، البحث في السوابق، وتنفيذ الأحكام. لكن هذا التحول يجب أن يحترم استقلال القاضي وخصوصية البيانات، وأن يستخدم الذكاء الاصطناعي في الدعم الإداري والبحث القانوني لا في إصدار الأحكام أو استبدال الضمير القضائي بالخوارزمية.

- المدخل التاسع هو حماية المحاماة. فالمحامي ليس زائرًا في ساحة العدالة، بل أحد أركانها. ولا معنى لمحاكمة عادلة إذا كان الدفاع مقيدًا أو مرهقًا أو محاصرًا في الوصول إلى موكله أو ملفه أو حقه في المرافعة. لذلك يجب تعزيز حصانات المحامي المهنية، وتسهيل عمله أمام جهات التحقيق والمحاكم،

وضمان حقه في الاطلاع والتواصل، وإعادة الاعتبار لدوره بوصفه شريكًا أصيلًا في كشف الحقيقة لا عائقًا أمامها.

◆ المدخل العاشر هو تطوير التعليم القانوني والتكوين القضائي. فلا يمكن أن نبني عدالة حديثة بخريجين تعلموا القانون بوصفه نصوصًا محفوظة لا فلسفة حية. كليات الحقوق تحتاج إلى تحديث عميق في المناهج، واللغات، والقانون المقارن، والتكنولوجيا، وحقوق الإنسان، والاقتصاد، والبحث القانوني. كما تحتاج المعاهد القضائية إلى برامج تدريب مستمر للقضاة وأعضاء النيابة والمحامين، لأن القانون اليوم يتغير بسرعة لم تعرفها الأجيال السابقة.

◆ المدخل الحادي عشر هو استعادة مكانة المحكمة الدستورية العليا ومجلس الدولة بوصفهما حصنين من حصون المشروعية. فالمحكمة الدستورية ليست محكمة نصوص فقط، بل حارسة للعقد الأعلى بين الدولة والمجتمع. ومجلس الدولة ليس جهة منازعات إدارية فحسب، بل الضمانة التي تمنع الإدارة من التحول إلى سلطة بلا رقيب. لذلك يجب تعزيز استقلالهما،

وتطوير آليات الوصول إلى العدالة الدستورية والإدارية، وضمان تنفيذ الأحكام الإدارية والدستورية بروحها لا بحروفها فقط.

◆ المدخل الثاني عشر هو الشفافية والبيانات. لا يمكن إصلاح ما لا نعرفه بدقة. نحتاج إلى نشر مؤشرات دورية عن أعداد القضايا، ومتوسط زمن الفصل، وأعداد المحبوسين احتياطيًا، ومعدلات تنفيذ الأحكام، وحجم القضايا الاقتصادية، ونتائج الرقابة على أماكن الاحتجاز. هذه الأرقام لا تضعف الدولة، بل تقويها، لأنها تنقل النقاش من الانطباع إلى المعرفة، ومن الشكوى العامة إلى الإصلاح القابل للقياس.

◆ المدخل الثالث عشر هو العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية. فإصلاح العدالة لا ينفصل عن علاج آثار سنوات طويلة من الاستقطاب والتضييق والمظالم السياسية والحقوقية. لا أدعو إلى فتح أبواب الثأر، ولا إلى نسيان سهل يطلب من الضحايا الصمت. أدعو إلى مسار وطني عاقل يقوم على الحقيقة، وجبر الضرر، ومراجعة ملفات الحبس والقيود

السياسية، وضمان عدم تكرار الانتهاكات. فالأوطان لا تتصالح بالإنكار، بل بالعدل.

- هذه الخريطة لا تكتمل دون إرادة سياسية واضحة. فالقوانين وحدها لا تصلح المؤسسات إذا غابت الإرادة التي تحميها. والإرادة هنا لا تعني بيانًا رسميًا أو لجنة عابرة، بل تعني إعلانًا وطنيًا بأن إصلاح العدالة أولوية من أولويات الدولة حتى ٢٠٣٠، وأنه جزء من الأمن القومي والتنمية الاقتصادية والاستقرار السياسي لا مجرد ملف قانوني متخصص.

- أقترح في هذا السياق إنشاء مجلس وطني مستقل لإصلاح العدالة، يضم قضاة سابقين وحاليين، ومحامين، وأساتذة قانون، وخبراء إدارة قضائية، وممثلين للمجتمع المدني، ويعمل وفق جدول زمني واضح ومؤشرات معلنة، على أن يقدم تقريرًا سنويًا للرأي العام والبرلمان عن تقدم الإصلاح. فالعدالة لا تصلح في الغرف المغلقة وحدها، ولا بالقرارات المفاجئة، بل بالحوار المؤسسي والمعرفة والمساءلة.

◆ كما ينبغي وضع برنامج زمني للإصلاح يمتد حتى عام ٢٠٣٠، يبدأ بملفات عاجلة لا تحتمل التأجيل: الحبس الاحتياطي، ضمانات الدفاع، مراجعة التشريعات الاستثنائية، أوضاع القضاة، رقمنة الإجراءات، وتنفيذ الأحكام. ثم ينتقل إلى الملفات الهيكلية الأعمق: التعليم القانوني، العدالة الاقتصادية، قاضي التحقيق، تطوير النيابة العامة، ومؤشرات الأداء القضائي.

◆ أعرف أن بعض الناس سيقولون إن هذه الخريطة طموحة أكثر مما يسمح به الواقع. وربما قال آخرون إن إصلاح العدالة يحتاج إلى وقت طويل. وهذا صحيح. لكنه سبب للبدء لا للتأجيل. فكل مشروع وطني كبير يبدأ بما يبدو صعبًا، ثم يصبح ممكنًا حين تتوافر الإرادة والرؤية والتراكم. وما لا نبدأه اليوم سنورث أعباءه مضاعفة لمن يأتون بعدنا.

◆ مصر الممكنة التي نتحدث عنها في هذا الكتاب لن تولد من اقتصاد قوي وحده، ولا من إدارة حديثة وحدها، ولا من بنية تحتية واسعة وحدها. ستولد حين يشعر المواطن أن حقه ليس

أضعف من نفوذ خصمه، وأن حريته ليست رهينة إجراء استثنائي، وأن كرامته لا تضيع في دهاليز البيروقراطية، وأن المحكمة ليست مكانًا بعيدًا يرهبه، بل بابًا يطمئن إليه.

◆ إصلاح مرفق العدالة هو في النهاية إصلاح للعلاقة بين الدولة والإنسان. فإذا صلحت هذه العلاقة، أصبح القانون لغة مشتركة لا عصا، وأصبحت الدولة قوة حماية لا مصدر خوف، وأصبح المواطن شريكًا في الوطن لا تابعًا له. وهذا، في جوهره، هو معنى مصر الممكنة.

◆ قد لا نملك أن نغير الماضي، لكننا نملك أن نتعلم منه. وقد لا نملك أن نمحو كل ما جرى من إنهاك وعدالة مؤجلة ومظالم معلقة، لكننا نملك أن نفتح طريقًا مختلفًا. طريقًا يعيد للعدالة معناها، وللقضاء هيبته، وللنيابة دورها، وللمحاماة مكانتها، وللمواطن ثقته.

◆ هناك فقط تصبح العدالة مشروعًا وطنيًا لا شعارًا قضائيًا. وهناك فقط نستطيع أن نقول إن مصر لم تكتف بأن تتحدث عن دولة القانون، بل بدأت بالفعل في بنائها.

مصر الممكنة 2030...
العدالة في مصر... منهكة أم ممكنة؟(13)

✳ العدالة والدستور...من نص ميت لضمانة حية ✳

◆ يعرف المصريون، أكثر من غيرهم، أن الدساتير قد تكون جميلة الصياغة، رفيعة اللغة، عامرة بالحقوق والحريات، ثم تبقى رغم ذلك بعيدة عن حياة الناس. فالنص الدستوري لا يكتسب قيمته من جمال عباراته فقط، بل من قدرته على أن يتحول إلى حماية يومية للمواطن حين تضيق به السبل، أو حين يواجه سلطة أقوى منه، أو حين يبحث عن حقه في محكمة أو قسم شرطة أو جهة إدارية.

◆ عشتُ مع الدستور طويلًا؛ درسته في الجامعة، وناقشته في البرلمان، واستدعيت نصوصه في المرافعات والمذكرات، ثم اختبرته في لحظات أكثر قسوة حين يصبح النص المكتوب عن الحرية على بعد خطوات من باب زنزانة مغلقة. هناك فقط يدرك

الإنسان أن الدستور ليس كتابًا على رف، ولا وثيقة ترفع في المناسبات، بل وعد أخلاقي وقانوني لا يجوز أن تخلفه الدولة مع مواطنيها.

◆ أزمة العدالة في مصر لا تنفصل عن أزمة العلاقة بين الدستور والواقع. فالدستور ينص على استقلال القضاء، وحرمة الحرية الشخصية، وقرينة البراءة، وحق الدفاع، وعلانية المحاكمة، وحرمة الملكية، وحرية التنقل، والمساواة أمام القانون. لكن السؤال الحقيقي ليس: ماذا يقول الدستور؟ السؤال الأصعب: ماذا يبقى من هذه النصوص حين تمر عبر دهاليز الإجراءات والاستثناءات والتعليمات والممارسات اليومية؟

◆ الدستور الحي ليس الدستور الذي تُحفظ مواده في الامتحانات أو تُستدعى عباراته في الخطب، بل الدستور الذي يشعر به المواطن في حياته العادية. يشعر به حين لا يُقبض عليه إلا وفق قانون، وحين يجد محاميًا إلى جواره منذ اللحظة الأولى، وحين لا يتحول الحبس الاحتياطي إلى عقوبة، وحين لا

تُصادر أمواله أو تُقيد حركته دون ضمانات حقيقية، وحين تقف المحكمة بينه وبين السلطة لا خلف السلطة في مواجهته.

◆ لهذا فإن إصلاح مرفق العدالة يجب أن يبدأ من إعادة وصل ما انقطع بين الدستور والمؤسسات. فالمشكلة ليست دائمًا في غياب النص، بل في ضعف النفاذ. وقد يكون لدينا نص دستوري متقدم، ثم تأتي القوانين العادية لتضيقه، أو تأتي اللوائح لتفرغه، أو تأتي الممارسة لتتجاوزه. وهنا تصبح الرقابة الدستورية والقضائية ضرورة لا ترفًا.

◆ المحكمة الدستورية العليا، في لحظات ازدهارها، قدمت لمصر وللعالم العربي نموذجًا مهمًا لما يمكن أن يفعله القضاء حين يأخذ الدستور مأخذ الجد. لم تكن أحكامها مجرد تطبيقات فنية، بل كانت أحيانًا دروسًا في الحرية والمساواة والشرعية. وكان المستشار عوض المر، وغيره من رموز تلك المرحلة، يكتبون الحيثيات كأنهم يكتبون في ضمير الدولة لا في ملف دعوى فقط.

◆ ومجلس الدولة، بدوره، كان في محطات كثيرة حارسًا لفكرة خضوع الإدارة للقانون. فقد علّم المصريين أن القرار الإداري ليس قدرًا، وأن السلطة ليست معصومة، وأن المواطن يستطيع أن يخاصم الدولة أمام قاضيها وأن ينتصر إذا كان القانون إلى جواره. وهذه الفكرة وحدها من أعظم ما أنتجته الدولة القانونية الحديثة.

◆ لكن قوة الدستور لا تعيش على ذاكرة الأحكام العظيمة وحدها. فكل جيل يحتاج إلى أن يعيد اختبار النصوص في قضاياه الجديدة. واليوم تواجه مصر أسئلة دستورية لم تكن مطروحة بهذه الحدة قبل عقود: حدود مكافحة الإرهاب، شرعية التوسع في الحبس الاحتياطي، حماية البيانات والخصوصية الرقمية، استقلال النيابة العامة، الحقوق السياسية في ظل القوائم والإدراجات، وعلاقة التشريع العادي بالضمانات الدستورية.

◆ لا يجوز أن يتحول الدستور إلى سقف مرتفع في النصوص وأرض منخفضة في التطبيق. فالدولة التي تضع في دستورها ضمانات واسعة ثم تسمح للتشريعات الاستثنائية بأن تلتهمها

تدريجيًا، تضع نفسها أمام تناقض خطر. والتناقض بين النص والممارسة لا يبقى طويلًا داخل الكتب، بل ينتقل إلى الشارع، وإلى الاستثمار، وإلى ثقة الناس في القانون.

◆ من أخطر ما يهدد الحياة الدستورية أن يعتاد المواطن على الفجوة بين الحق المكتوب والحق الممارس. فعندما يقرأ أن الحرية الشخصية مصونة ثم يرى الحبس يطول قبل الحكم، أو يقرأ أن الدفاع حق مقدس ثم يرى المحامي مقيدًا في أداء دوره، أو يقرأ أن الملكية محمية ثم يرى تجميد الأموال بآثار واسعة قبل حسم جنائي نهائي، تبدأ الثقة الدستورية في التآكل.

◆ الدستور ليس عدوًا للدولة، بل حمايتها العليا. فالسلطة التي تتقيد بالدستور لا تضعف، بل تكتسب شرعية أعمق. والدولة التي تحترم الضمانات لا تتنازل عن الأمن، بل تجعل أمنها أكثر استدامة. أما الدولة التي ترى في الضمانات عبئًا، فإنها تنفق من رصيدها المعنوي حتى لو ظنت أنها تربح وقتًا أو سيطرة.

◆ خبرتي البرلمانية علمتني أن التشريع قد يكون جسرًا إلى الحرية، وقد يكون بابًا لتقييدها. الفارق لا تحدده النوايا المعلنة،

بل تحدده الصياغة والضمانات والرقابة وإمكان الطعن. لذلك يجب أن تخضع كل التشريعات المتصلة بالحريات العامة لمراجعة دستورية صارمة، لا بعد صدورها فقط، بل أثناء إعدادها ومناقشتها، حتى لا يتحول البرلمان إلى مصنع قوانين ثم تظل المحاكم وحدها تحاول ترميم ما كُسر في لحظة استعجال سياسي.

◆ تحتاج مصر إلى ثقافة دستورية أوسع من النخب القانونية. فالدستور لا ينبغي أن يبقى شأنًا بين القضاة والمحامين وأساتذة القانون، بل يجب أن يصبح جزءًا من وعي المواطن. المواطن الذي يعرف حقوقه أقدر على حمايتها، والدولة التي تعلم مواطنيها الدستور لا تخشاهم، بل تبني معهم علاقة أكثر نضجًا واحترامًا.

◆ ومن هنا فإن خريطة إصلاح العدالة حتى ٢٠٣٠ يجب أن تتضمن محورًا واضحًا للحماية الدستورية، يبدأ بتوسيع نشر الأحكام الدستورية وتبسيطها للرأي العام، ويمر بإدخال الثقافة الدستورية في التعليم والإعلام والتدريب الإداري، وينتهي بتقوية

آليات الرقابة على دستورية القوانين واللوائح، خاصة تلك التي تمس الحرية الشخصية والملكية والحقوق السياسية.

◆ كما ينبغي تطوير آليات الوصول إلى العدالة الدستورية. فالدستور لا يحمي المواطن إذا بقي الطريق إليه شديد التعقيد أو البطء. وكلما كانت وسائل الدفع بعدم الدستورية أكثر فعالية ووضوحًا، زادت قدرة المجتمع على تصحيح انحراف التشريع قبل أن يتحول إلى واقع ممتد يصعب علاجه.

◆ لا أتصور إصلاحًا حقيقيًا لمرفق العدالة دون إعادة الاعتبار لفكرة سمو الدستور. فالنيابة العامة يجب أن تعمل تحت ظله، والقاضي يجب أن يستمد منه شجاعة الحكم، والمشرع يجب أن يتذكر حدوده أمامه، والإدارة يجب أن تعرف أن قرارها، مهما بدا قويًا، يظل أدنى من نص دستوري يحمي مواطنًا واحدًا.

◆ مصر الممكنة في عام ٢٠٣٠ تحتاج إلى دستور لا يعيش في الاحتفالات، بل في أقسام الشرطة والمحاكم ومكاتب الشهر العقاري ومقار الاحتجاز ومكاتب الموظفين. تحتاج إلى دستور

يحمي المختلف قبل المؤيد، والضعيف قبل القوي، والمتهم قبل المدان، والمواطن قبل الإدارة.

- هناك فقط تصبح العدالة امتدادًا طبيعيًا للدستور، لا استثناءً من نصوصه. وهناك فقط يتحول الدستور من وثيقة جميلة إلى ضمانة حية، ومن وعد مؤجل إلى ممارسة يومية، ومن كلمات مكتوبة إلى حياة أكثر كرامة وعدلًا.

مصر الممكنة 2030...
العدالة في مصر... منهكة أم ممكنة؟(14)

✳ العدالة والديمقراطية...لا حرية بلا قاضٍ حر ✳

◆ تبدو الديمقراطية في نظر كثيرين صندوق اقتراع، أو تعددية حزبية، أو برلمانًا منتخبًا، أو صحافة حرة، أو تداولًا للسلطة. وكل هذه العناصر صحيحة ومهمة. لكنها تبقى ناقصة إذا غاب عنها العنصر الذي يحميها جميعًا: العدالة المستقلة. فالديمقراطية التي لا يحرسها قضاء مستقل تشبه دستورًا بلا ضمانات، أو عقدًا بلا قاضٍ، أو حقًا بلا وسيلة لحمايته.

◆ تعلمت هذه الحقيقة مبكرًا، ليس من الكتب وحدها، بل من التجربة. فقد شهدت في حياتي السياسية والبرلمانية والقانونية لحظات كان فيها القضاء هو الحصن الأخير الذي احتمت به الحرية، وشهدت لحظات أخرى كان غياب هذا الحصن أو ضعفه سببًا مباشرًا في اتساع مساحة الظلم أو الشعور به. ومن

هنا جاءت قناعتي الراسخة بأن معركة الديمقراطية الحقيقية لا تُحسم فقط في صناديق الاقتراع، بل تُحسم أيضًا في قاعات المحاكم.

◆ كثير من الأنظمة السياسية في العالم أجرت انتخابات. وبعضها سمح بأحزاب وصحف وبرلمانات. ومع ذلك لم تتحول إلى ديمقراطيات حقيقية. والسبب بسيط: لأن الديمقراطية ليست مجرد آلية لاختيار الحاكم، بل منظومة لحماية المجتمع من تغول السلطة أيًا كان صاحبها. وهذه الحماية تبدأ من وجود قضاء يملك الشجاعة والاستقلال ليقول لا حين تصبح كلمة لا واجبًا وطنيًا وأخلاقيًا.

◆ لهذا السبب لم يكن غريبًا أن يرتبط تاريخ الديمقراطيات الكبرى بتاريخ القضاء المستقل. فالولايات المتحدة لم تصبح نموذجًا دستوريًا بسبب الانتخابات وحدها، بل بسبب محكمة عليا استطاعت في لحظات فارقة أن تواجه السلطة التنفيذية والتشريعية معًا. وفرنسا لم تستقر ديمقراطيتها الحديثة إلا حين ترسخت دولة القانون. وألمانيا ما بعد الحرب العالمية الثانية لم

تبن جمهوريتها الجديدة على الاقتصاد وحده، بل على المحكمة الدستورية التي أصبحت أحد أهم حراس النظام الديمقراطي.

◆ في مصر، كانت العلاقة بين العدالة والديمقراطية دائمًا علاقة وثيقة وإن لم يُلتفت إليها بما يكفي. فكل مرحلة اتسعت فيها مساحة استقلال القضاء شهدت بدورها مساحة أوسع من الحرية العامة. وكل مرحلة تعرضت فيها العدالة للضغوط أو القيود انعكس ذلك بصورة أو بأخرى على المجال العام كله.

◆ ليست مصادفة أن ترتبط بعض أهم المحطات الديمقراطية في التاريخ المصري الحديث بأحكام قضائية كبرى. وليست مصادفة أن يصبح بعض القضاة رموزًا في الوعي العام رغم أنهم لم يمارسوا السياسة ولم يترشحوا لمنصب ولم يخطبوا في الجماهير. فالناس بطبيعتها تدرك أن القاضي المستقل يؤدي وظيفة سياسية نبيلة دون أن يتحول إلى سياسي، لأنه يحمي قواعد اللعبة لا أطرافها.

◆ الديمقراطية ليست حكم الأغلبية فقط، كما يظن البعض. فالأغلبية قد تخطئ، وقد تظلم، وقد تنجرف أحيانًا وراء الانفعال

أو الخوف أو المصلحة الآنية. ولهذا جاءت الدولة الدستورية الحديثة لتضع حدودًا لا تستطيع الأغلبية نفسها تجاوزها. وهذه الحدود لا يحرسها الجيش، ولا الشرطة، ولا البرلمان، بل يحرسها القضاء.

◆ من هنا فإن استقلال القضاء ليس قضية فئوية تخص القضاة، بل قضية ديمقراطية من الدرجة الأولى. فالمواطن الذي لا يهتم بالقضاء لأنه ليس قاضيًا يكتشف متأخرًا أن حقوقه كلها كانت تعتمد على استقلال هذا القاضي الذي ظن أن أمره لا يعنيه.

◆ حين يدخل مواطن في نزاع مع جهة حكومية، أو مع جهاز إداري، أو مع سلطة تنفيذية، فإن الديمقراطية تصبح بالنسبة إليه سؤالًا عمليًا لا نظريًا: هل توجد جهة محايدة تستطيع أن تنصفه؟ وهل يستطيع أن يخاصم الدولة أمام قاضيها؟ وهل يملك هذا القاضي الحرية الكاملة للحكم وفق القانون وحده؟

◆ الإجابة عن هذه الأسئلة هي التي تحدد مستوى الديمقراطية الحقيقي أكثر مما تحدده عشرات الخطب والبرامج السياسية.

◆ خلال سنوات العمل العام، تابعت عن قرب كيف يمكن لحكم قضائي واحد أن يعيد التوازن إلى علاقة مختلة بين المواطن والدولة. كما رأيت كيف يمكن لضعف الثقة في العدالة أن يوسع الفجوة بين المجتمع ومؤسساته. ولهذا كنت دائمًا أعتبر أن معركة استقلال القضاء ليست معركة القضاة وحدهم، بل معركة كل من يؤمن بالديمقراطية حتى لو لم يدخل محكمة في حياته.

◆ أحد أخطر الأخطاء التي تقع فيها بعض الأنظمة السياسية أنها تتعامل مع القضاء المستقل باعتباره عقبة أمام الإنجاز أو التنمية أو الاستقرار. بينما الحقيقة أن القضاء المستقل هو أحد أهم شروط الاستقرار الحقيقي. فالاستقرار الذي يقوم على الخوف مؤقت، أما الاستقرار الذي يقوم على الثقة في القانون فباقٍ وقادر على الصمود.

◆ الديمقراطية تحتاج إلى قاضٍ مستقل لأنها بطبيعتها تنتج خلافات وصراعات وتنافسًا. والبديل عن إدارة هذه الخلافات بالقانون هو إدارتها بالقوة أو النفوذ أو الشارع. وكلما ضعف

القضاء المستقل ازدادت احتمالات انتقال الصراع من المؤسسات إلى المجتمع نفسه.

◆ لهذا فإن الدول الناجحة لم تنظر إلى القضاء باعتباره مجرد مرفق للفصل في المنازعات، بل باعتباره أحد أعمدة النظام السياسي نفسه. فالقاضي لا يحمي الملكية فقط، ولا العقود فقط، ولا الحريات الفردية فقط، بل يحمي فكرة الدولة القانونية التي تجعل التنافس السياسي ممكنًا دون أن يتحول إلى صراع وجودي.

◆ في التجربة المصرية، يبقى مجلس الدولة والمحكمة الدستورية العليا مثالين مهمين على هذا الدور. فالأحكام التي صدرت في قضايا تتعلق بالحقوق والحريات أو بشرعية القرارات الإدارية أو بدستورية القوانين لم تكن مجرد أحكام قانونية، بل كانت في كثير من الأحيان مساهمة مباشرة في حماية المجال العام من الانغلاق الكامل.

◆ لكن الديمقراطية لا تحتاج فقط إلى أحكام عظيمة تصدر في القضايا الكبرى، بل تحتاج أيضًا إلى عدالة يومية يشعر بها

المواطن العادي. فحرية الصحفي، وحق الناخب، وحق المرشح، وحق المتظاهر السلمي، وحق المعارض في التعبير، وحق المواطن في الطعن على القرار الإداري، كلها تبدأ من الإيمان بأن هناك قاضيًا مستقلًا يمكن اللجوء إليه.

◆ لهذا فإن خريطة الطريق نحو مصر الممكنة لا يمكن أن تفصل بين إصلاح العدالة وإصلاح الحياة السياسية. فالديمقراطية التي لا تجد قضاءً مستقلًا تتحول تدريجيًا إلى شكل بلا مضمون، والقضاء الذي يعيش بعيدًا عن روح الحرية يفقد جزءًا من رسالته التاريخية.

◆ مصر التي نحلم بها في عام ٢٠٣٠ تحتاج إلى قضاء مستقل لا لأنه مطلب حقوقي فقط، بل لأنه شرط لبناء دولة حديثة مستقرة وقادرة على إدارة التنوع والاختلاف. تحتاج إلى قاضٍ يشعر أن ولاءه الأول للدستور والقانون، وإلى مواطن يشعر أن حريته ليست رهينة مزاج السلطة أو تبدل الظروف السياسية.

◆ هناك فقط تصبح الديمقراطية أكثر من انتخابات، وتصبح العدالة أكثر من أحكام، ويصبح الدستور أكثر من نص جميل.

هناك تلتقي الحرية بالقانون، وتلتقي الدولة بالمواطن، ويصبح القضاء الجسر الذي تعبر عليه مصر إلى مستقبل أكثر توازنًا وعدلًا.

- ولهذا أؤمن أن الطريق إلى الديمقراطية يمر عبر البرلمان، والصحافة، والأحزاب، وصناديق الاقتراع، لكنه لا يكتمل إلا عند منصة قاضٍ مستقل لا يخاف إلا ضميره، ولا ينحاز إلا للقانون.

مصر الممكنة 2030..
العدالة في مصر... منهكة أم ممكنة؟(15)

✳ الدولة التي تخاف من مواطنيها لا عدل فيها ✳

◆ قليل من الكلمات تعرض في تاريخ السياسة العربية لما تعرضت له كلمة "الحرية". فقد استخدمت أحيانًا كشعار، وأحيانًا كاتهام، وأحيانًا كترف فكري، وأحيانًا كخطر يجب التحوط منه. لكن الحقيقة التي تعلمتها من دراسة القانون ومن العمل السياسي ومن التجربة الإنسانية المباشرة هي أن الحرية ليست شعارًا سياسيًا، بل هي المعيار الحقيقي الذي يمكن من خلاله قياس ثقة الدولة في نفسها وثقة المجتمع في دولته.

◆ الدولة القوية لا تخاف من الحرية، لأنها تعرف أن شرعيتها لا تقوم على الخوف بل على الرضا. أما الدولة القلقة فتتعامل مع الحرية باعتبارها تهديدًا محتملاً، ومع الرأي المختلف باعتباره أزمة، ومع النقد باعتباره خصومة. ومن هنا تبدأ العلاقة

المضطربة بين السلطة والمجتمع، وهي العلاقة التي تدفع العدالة غالبًا ثمنها الأكبر.

◆ خلال سنوات طويلة من العمل العام، كنت أراقب كيف يتحول الخلاف السياسي في بعض الأحيان إلى ملف أمني، وكيف يتحول الرأي إلى شبهة، وكيف تتحول المعارضة إلى اتهام يحتاج إلى دفاع. وفي كل مرة كنت أعود إلى السؤال ذاته: ما الذي يجعل دولة ما مطمئنة إلى تعدد الأصوات، بينما تنظر دولة أخرى إلى التنوع نفسه باعتباره مصدر قلق؟

◆ الإجابة في جوهرها ليست سياسية فقط، بل قانونية ودستورية أيضًا. فالدولة التي تثق في مؤسساتها وفي شعبها وفي دستورها لا تحتاج إلى تضييق مساحات الحرية، لأنها تدرك أن القانون وحده كفيل بضبط المجال العام. أما حين تتراجع هذه الثقة، تبدأ الرغبة في إدارة المجتمع بالأدوات الاستثنائية بدلًا من الأدوات الطبيعية.

◆ العدالة هنا تصبح أكثر من مجرد محاكم وأحكام. تصبح الضمانة التي تجعل الحرية ممكنة. فالمواطن لا يشعر بالأمان

لأنه يملك حقًا مكتوبًا في الدستور فقط، بل لأنه يعرف أن هناك قاضيًا يستطيع أن يحمي هذا الحق إذا تعرض للانتهاك. ولهذا فإن الحرية والعدالة توأمان لا يعيش أحدهما طويلًا دون الآخر.

◆ التجارب الإنسانية الكبرى تؤكد هذه الحقيقة. فالديمقراطيات المستقرة لم تصل إلى ما وصلت إليه لأنها ألغت الخلاف أو منعت المعارضة أو أخضعت المجال العام بالكامل، بل لأنها بنت مؤسسات قادرة على إدارة الاختلاف داخل إطار القانون. وكلما ازدادت قوة المؤسسات، ازدادت مساحة الحرية. وكلما ضعفت المؤسسات، ارتفعت الأصوات التي تطالب بالقيود والاستثناءات.

◆ من المفارقات التي تستحق التأمل أن كثيرًا من الدول التي توسعت في تقييد الحريات باسم الاستقرار انتهت إلى فقدان الاستقرار نفسه. فالحرية ليست نقيض الأمن كما يتصور البعض، بل أحد شروطه الأساسية. والمجتمع الذي يملك وسائل التعبير والتنظيم والاحتجاج السلمي أقل ميلًا إلى العنف من مجتمع تغلق أمامه كل المنافذ المشروعة.

◆ ولهذا كانت العدالة هي الجسر الذي يربط الحرية بالاستقرار. فالقضاء المستقل لا يحمي الأفراد فقط، بل يحمي الدولة أيضًا من أخطاء السلطة ومن اندفاعاتها ومن إغراءات الحلول السهلة. والقاضي الذي ينحاز إلى القانون لا يقف ضد الدولة، بل يحميها من نفسها حين تقترب من تجاوز الحدود التي رسمها الدستور.

◆ لا أخفي أن سنوات السجن والاعتقال والمحاكمات والخصومات السياسية تركت أثرها في رؤيتي لهذه العلاقة. فقد عرفت عن قرب قيمة الحرية حين تُنتزع، وقيمة القانون حين يغيب، وقيمة القاضي المستقل حين يقرر أن يطبق النص كما هو لا كما يريده أصحاب النفوذ أو السلطة. ولهذا فإن حديثي عن الحرية ليس تنظيرًا سياسيًا، بل جزء من تجربة شخصية عشت بعض فصولها بأثمان لم تكن بسيطة.

◆ أكثر ما تعلمته من تلك التجارب أن الحرية لا تحميها النوايا الطيبة، بل المؤسسات القوية. وأن النصوص الدستورية، مهما كانت جميلة، تظل بحاجة إلى قضاء يحرسها، ومحاماة تدافع

عنها، ورأي عام يدرك قيمتها. فالحقوق التي لا تجد من يدافع عنها تتحول مع الوقت إلى نصوص مهملة مهما كانت عظيمة.

◆ ولهذا فإن إصلاح مرفق العدالة لا يمكن أن يقتصر على تحديث المحاكم أو تطوير القوانين أو رقمنة الإجراءات. الإصلاح الحقيقي يبدأ من إعادة الاعتبار لفكرة الحرية نفسها بوصفها قيمة دستورية وإنسانية ووطنية. فالدولة التي تريد أن تدخل المستقبل بثقة يجب أن تتعلم كيف تتعايش مع الاختلاف، وكيف تسمح بالنقد، وكيف تميز بين المعارض والمجرم، وبين الرأي والتحريض، وبين السياسة والجريمة.

◆ مصر الممكنة التي نحلم بها في عام ٢٠٣٠ ليست مصر المتشابهين، بل مصر المختلفين الذين يجمعهم احترام القانون. ليست مصر الصوت الواحد، بل مصر الأصوات المتعددة التي يحميها الدستور. ليست مصر الخوف المتبادل بين الدولة والمجتمع، بل مصر الثقة المتبادلة التي تجعل الحرية جزءًا من الاستقرار لا خصمًا له.

◆ ولهذا فإن العدالة التي نبحث عنها ليست عدالة تعاقب فقط، بل عدالة تحمي. تحمي الحرية قبل أن تحمي السلطة، وتحمي المواطن قبل أن تحمي القرار، وتحمي الدستور قبل أن تحمي التوازنات المؤقتة. فالعدالة في جوهرها ليست قوة الدولة على الناس، بل قدرة القانون على حماية الناس والدولة معًا.

◆ الدولة التي لا تخاف من مواطنيها لا تحتاج إلى أن تراقب كل كلمة، ولا أن تفسر كل اختلاف باعتباره تهديدًا، ولا أن ترى في كل معارضة خصومة وجودية. إنها دولة تعرف أن قوتها الحقيقية تنبع من شرعيتها، وأن الشرعية لا تبنى بالخوف بل بالثقة، ولا تترسخ بالقوة وحدها بل بالعدل.

◆ لذلك أؤمن أن الطريق إلى مصر الممكنة يمر عبر الحرية كما يمر عبر العدالة، وأن إصلاح مرفق العدالة ليس مشروعًا قانونيًا فقط، بل مشروع لتحرير العلاقة بين المواطن والدولة من ميراث طويل من الشك والخوف وسوء الفهم. وعندما تنجح الدولة في بناء هذه العلاقة الجديدة، تصبح الحرية أكثر أمانًا، وتصبح العدالة أكثر رسوخًا، ويصبح المستقبل أكثر استحقاقًا للأمل.

مصر الممكنة 2030...
العدالة في مصر... منهكة أم ممكنة؟(16)

✳ العدالة في مصر ٢٠٣٠كما يجب أن تكون ✳

◆ بعد رحلة طويلة بين ملفات النيابة العامة، وأزمات الحبس الاحتياطي، وقوانين الكيانات الإرهابية، وأوجاع القضاة، وبطء التقاضي، والعدالة الاقتصادية، والعدالة الرقمية، والعدالة والدستور، والعدالة والحرية، قد يبدو للقارئ أن هذا الباب كان محاولة لرصد أزمات مرفق العدالة في مصر. لكن الحقيقة أن الغاية لم تكن توصيف المرض بقدر ما كانت البحث عن طريق التعافي.

◆ فالأمم لا تنهض لأنها تتقن الشكوى، ولا تتقدم لأنها تبرع في تعداد أخطائها، وإنما لأنها تمتلك الشجاعة الكافية لتحويل النقد إلى مشروع، والأزمة إلى فرصة، والمعاناة إلى رؤية. ولهذا لم يكن السؤال الذي رافقني أثناء كتابة هذه السلسلة: ما الذي

أصاب العدالة المصرية؟ بل كان سؤالًا مختلفًا: كيف يمكن أن تصبح العدالة أحد أهم محركات النهضة المصرية خلال السنوات المقبلة؟

◆ مصر ليست دولة فقيرة في القانون، ولا فقيرة في الخبرات القضائية، ولا فقيرة في الكفاءات القانونية. على العكس تمامًا. فالقضاء المصري يمتلك تراكمًا مهنيًا وفكريًا نادرًا في المنطقة، والمحاماة المصرية لعبت أدوارًا وطنية وتاريخية كبيرة، وكليات الحقوق المصرية خرجت أجيالًا ساهمت في بناء الأنظمة القانونية العربية. ولذلك فإن أزمة العدالة ليست أزمة فراغ، بل أزمة تعثر في استثمار هذا الرصيد الكبير.

◆ خلال سنوات طويلة من العمل العام، كنت ألاحظ أن كثيرًا من النقاشات المتعلقة بالعدالة تنطلق من زاوية ضيقة. فريق يتحدث عن القضاء، وآخر يتحدث عن المحامين، وثالث يتحدث عن السجون، ورابع يتحدث عن التشريعات. بينما الحقيقة أن العدالة منظومة واحدة، وأي خلل في أحد مكوناتها ينعكس على بقية المكونات كلها.

◆ لهذا فإن العدالة الممكنة التي أتحدث عنها لا تعني إصلاح محكمة أو قانون أو مؤسسة بعينها، بل تعني إعادة بناء التوازن داخل المنظومة كلها. إعادة بناء العلاقة بين القاضي والمتقاضي، وبين النيابة العامة والحرية، وبين التشريع والدستور، وبين الدولة والمواطن.

◆ الدولة الحديثة لا تقاس بعدد القوانين التي تصدرها، بل بقدرتها على تطبيقها بعدالة. ولا تقاس بعدد المحاكم التي تبنيها، بل بقدرتها على جعل الناس يثقون في أحكامها. ولا تقاس بحجم السلطة التي تملكها، بل بمدى خضوع هذه السلطة نفسها للقانون.

◆ لهذا أرى أن العدالة الممكنة في مصر ٢٠٣٠ يجب أن تقوم على سبعة أعمدة رئيسية.

◆ العمود الأول هو استقلال القضاء. ليس بوصفه امتيازًا للقضاة، بل باعتباره حقًا للمجتمع كله. فالقاضي المستقل هو الضمانة الأخيرة للمواطن عندما يختلف مع السلطة أو يواجه

نفوذًا أكبر من قدرته. وكل مشروع وطني لا يضع استقلال القضاء في قلب أولوياته يبني فوق أرض غير مستقرة.

◆ العمود الثاني هو إعادة تعريف دور النيابة العامة. فالمجتمع يحتاج إلى نيابة تحمي الشرعية قبل أن تطلب العقوبة، وتبحث عن الحقيقة قبل أن تبحث عن الإدانة، وتدافع عن القانون حتى حين يكون القانون في مواجهة الدولة نفسها.

◆ العمود الثالث هو استعادة القيمة الأصلية للحرية. فالحرية ليست منحة تمنحها السلطة عندما تشاء، وليست استثناءً يسمح به الظرف السياسي، بل هي الأصل الذي تدور حوله بقية الحقوق. وكل إصلاح للعدالة لا يعيد الاعتبار لهذا الأصل سيظل ناقصًا مهما كانت نواياه حسنة.

◆ العمود الرابع هو تحديث التشريعات. فالقانون الذي كان مناسبًا لمجتمع قبل نصف قرن ليس بالضرورة مناسبًا لمجتمع اليوم. والتحديات التي فرضها الاقتصاد الرقمي والذكاء الاصطناعي والجرائم العابرة للحدود والحقوق الرقمية تتطلب عقلًا تشريعيًا جديدًا يوازن بين الحداثة والضمانات الدستورية.

◆ العمود الخامس هو العدالة السريعة. فلا قيمة لحق يصل بعد أن يفقد صاحبه عمره أو صحته أو مشروعه أو أسرته. والزمن القضائي يجب أن يصبح جزءًا من معايير تقييم الأداء داخل المنظومة العدلية كلها.

◆ العمود السادس هو العدالة الرقمية. لكن ليس بمعناها التقني الضيق، بل بمعناها المؤسسي الواسع. أي استخدام التكنولوجيا لتقريب العدالة من الناس، وتبسيط الإجراءات، وزيادة الشفافية، وتقليل الهدر، لا مجرد استبدال الورق بالشاشات.

◆ العمود السابع هو الثقة العامة. فالثقة هي العملة الحقيقية لأي نظام عدالة. ويمكن بناء محاكم جديدة، وتعديل القوانين، وشراء أحدث الأجهزة، لكن كل ذلك لن يحقق هدفه إذا بقيت الثقة مفقودة بين المواطن والمؤسسات العدلية.

◆ أحيانًا أسأل نفسي: كيف ستكون مصر إذا نجحنا فعلًا في تحقيق هذه الرؤية؟

- أتخيل مواطنًا يدخل المحكمة وهو مطمئن إلى أن حقه سيُسمع وأن خصمه لن ينتصر عليه بالنفوذ.

- وأتخيل قاضيًا يعمل في بيئة مستقرة تحمي استقلاله وتقدر رسالته.

- وأتخيل نيابة عامة تستعيد دورها كحارس للشرعية.

- وأتخيل محاميًا يمارس دوره بحرية واحترام.

- وأتخيل مستثمرًا يرى في المحكمة ضمانة لا مخاطرة.

- وأتخيل شابًا يدرس القانون وهو مؤمن أن العدالة ليست مجرد مهنة، بل رسالة يمكن أن تغير حياة الناس.

- هذه ليست أحلامًا رومانسية كما قد يتصور البعض. فكل عنصر من هذه العناصر تحقق بالفعل في دول كانت تعاني أزمات أشد مما نعانيه اليوم. والفرق بين الدول التي نجحت والدول التي تعثرت لم يكن في حجم المشكلات، بل في وجود إرادة للإصلاح وقدرة على الاستمرار فيه.

◆ تعلمت من السياسة أن السلطة مؤقتة، ومن المحاماة أن القضايا تنتهي، ومن السجن أن الحرية أثمن مما نتخيل، ومن الحياة العامة أن الأوطان لا تبنى بالخصومات الدائمة. لكنها أيضًا لا تبنى بالصمت على الأخطاء. بل تبنى بالقدرة على النقد والإصلاح والتجديد.

◆ ولهذا فإن هذا الباب لم يكن مرافعة ضد أحد، ولم يكن اتهامًا لمؤسسة بعينها، ولم يكن محاولة لتسجيل المواقف. كان دعوة مفتوحة إلى إعادة التفكير في العدالة بوصفها مشروعًا وطنيًا جامعًا.

◆ مصر الممكنة التي نحلم بها في عام ٢٠٣٠ ليست فقط مصر الأقوى اقتصاديًا، ولا الأحدث عمرانيًا، ولا الأكثر تطورًا تكنولوجيًا.

◆ مصر الممكنة هي مصر التي يشعر فيها المواطن أن القانون يحميه.

◆ وأن الحرية ليست مخاطرة.

- وأن الكرامة ليست امتيازًا.
- وأن العدالة ليست حلمًا مؤجلًا.
- هناك فقط يصبح الدستور حيًا.
- وهناك فقط تصبح الديمقراطية ممكنة.
- وهناك فقط تتحول الدولة من سلطة تحكم الناس إلى وطن يحتضنهم.
- وربما يكون هذا هو المعنى الأعمق لكل ما كتبته في هذه السلسلة: أن العدالة ليست فصلًا في كتاب، بل هي الفكرة التي تجعل كل الفصول الأخرى ممكنة.



مصر الممكنة 2030...
العدالة في مصر... منهكة أم ممكنة؟(17)

✳ العدالة والدولة... من يحرس الحارس؟ ✳

◆ من أقدم الأسئلة التي شغلت الفلاسفة ورجال القانون والسياسة سؤال يبدو بسيطًا في ظاهره، لكنه شديد العمق في مضمونه: إذا كانت الدولة هي التي تحرس المجتمع، فمن الذي يحرس الدولة نفسها؟ وإذا كانت السلطة هي التي تفرض القانون، فمن الذي يفرض القانون على السلطة؟ وإذا كان الحاكم يملك أدوات القوة، فمن الذي يضمن ألا تتحول هذه القوة إلى سلطة بلا حدود؟

◆ لم تولد الدولة الحديثة من فراغ، ولم تكن الديمقراطية مجرد تطور طبيعي في حياة المجتمعات. بل جاءت نتيجة صراع طويل خاضته الإنسانية ضد فكرة السلطة المطلقة. فالتاريخ

يعلمنا أن المشكلة لم تكن يومًا في وجود الدولة، وإنما في غياب القيود التي تمنعها من تجاوز حدودها.

◆ لهذا لم يكن الدستور أهم ما أنتجته الدولة الحديثة فحسب، بل كان القضاء المستقل هو الضمانة التي جعلت الدستور أكثر من وثيقة رمزية. فالنصوص وحدها لا تحمي أحدًا. والحقوق المكتوبة لا تدافع عن نفسها. والحرية لا تعيش طويلًا إذا لم تجد مؤسسة قادرة على حمايتها حين تصبح مهددة.

◆ خلال سنوات طويلة من العمل السياسي والبرلماني، كنت ألاحظ أن أغلب النقاشات العامة في منطقتنا العربية تنشغل دائمًا بالسؤال: كيف نجعل الدولة قوية؟ بينما السؤال الأكثر أهمية غالبًا كان غائبًا: كيف نجعل الدولة قوية وخاضعة للقانون في الوقت نفسه؟

◆ فالدولة الضعيفة خطر على المجتمع، لكن الدولة التي لا تعرف حدودًا لسلطتها خطر أكبر. والتاريخ مليء بأمثلة دول امتلكت من القوة ما يكفي لإخضاع مجتمعاتها سنوات طويلة،

لكنها عجزت في النهاية عن بناء شرعية مستدامة لأنها لم تترك مساحة كافية للقانون كي يقف بينها وبين المواطنين.

◆ العدالة في هذا السياق ليست جهازًا من أجهزة الدولة، بل هي الضابط الذي يمنع أجهزة الدولة نفسها من الانحراف. ولهذا فإن القضاء المستقل لا يعمل ضد السلطة، كما يتصور بعض رجال السياسة أحيانًا، بل يعمل لصالح الدولة نفسها على المدى الطويل.

◆ الدولة التي تستطيع أن تخسر قضية أمام مواطن وتقبل الحكم، هي دولة أقوى من تلك التي لا تسمح أصلًا بقيام القضية. والسلطة التي تخضع للقانون بإرادتها أكثر استقرارًا من سلطة تفرض القانون على الآخرين وتستثني نفسها منه.

◆ تعلمت هذا الدرس في أكثر من محطة من محطات حياتي العامة. ففي بعض اللحظات كان الخصم المباشر هو الدولة نفسها بمؤسساتها المختلفة. وكانت المعركة تدور حول حق سياسي أو قانوني أو إنساني. ولم يكن السؤال الحقيقي: هل

سأربح القضية أم لا؟ بل كان: هل توجد جهة محايدة يمكن أن ألجأ إليها أصلًا؟

◆ وحين توجد هذه الجهة، مهما كانت النتيجة، يشعر الإنسان أن الدولة ما زالت دولة قانون. أما حين تختفي هذه الجهة أو يضعف دورها، فإن الخسارة لا تصيب الخصم وحده، بل تصيب فكرة الدولة نفسها.

◆ لهذا فإن الحديث عن إصلاح مرفق العدالة لا يقتصر على تحسين أداء المحاكم أو تسريع التقاضي أو تحديث التشريعات. بل يتعلق أيضًا بإعادة رسم العلاقة بين السلطة والقانون. فالقانون يجب أن يكون أعلى من الجميع، وإلا فقد معناه.

◆ من هنا جاءت أهمية مبدأ الفصل بين السلطات. فالفكرة لم تكن يومًا توزيع الوظائف فقط، بل توزيع القوة أيضًا. لأن السلطة التي لا تجد من يراقبها أو يراجعها أو يوقفها عند الضرورة تتحول تدريجيًا إلى سلطة تعتقد أنها فوق القانون لا خاضعة له.

◆ مصر عرفت عبر تاريخها الحديث فترات كانت فيها مؤسسات العدالة أكثر قدرة على أداء هذا الدور، وعرفت فترات أخرى تعرضت فيها هذه القدرة للتراجع أو الضغط أو الإنهاك. لكن الدرس الذي تكرر دائمًا أن الدولة كانت تكسب كلما ازدادت قوة القضاء، وتخسر كلما ضعفت ثقافة المشروعية وسيادة القانون.

◆ أحد أخطر الأخطاء التي تقع فيها بعض الأنظمة السياسية أنها تتصور أن استقلال القضاء يحد من سلطتها. بينما الحقيقة أن القضاء المستقل يضيف إلى السلطة رصيدًا من الشرعية لا تستطيع أي أدوات أخرى توفيره.

◆ الشرعية لا تأتي فقط من الانتخابات، ولا من الإنجازات الاقتصادية، ولا من القوة الإدارية. الشرعية تأتي أيضًا من شعور المواطن أن هناك قواعد تطبق على الجميع، وأن السلطة نفسها تخضع للقانون الذي تطلب منه احترامه.

◆ لهذا السبب كان كبار رجال الدولة في التجارب الديمقراطية الناجحة ينظرون إلى القضاء باعتباره حليفًا للدولة لا خصمًا

لها. فالقاضي المستقل لا يسحب من السلطة نفوذها المشروع، بل يمنعها من الوقوع في أخطاء تدفع ثمنها لاحقًا.

◆ العدالة هنا تؤدي وظيفة سياسية بمعناها النبيل دون أن تتحول إلى لاعب سياسي. فهي لا تنافس السلطة، ولا تسعى إلى الحكم، ولا تخوض الانتخابات، لكنها تحمي قواعد اللعبة التي تجعل الحياة العامة قابلة للاستمرار دون انفجار أو انهيار.

◆ ومن هنا فإن أحد أهم أهداف إصلاح العدالة في مصر يجب أن يكون ترسيخ فكرة أن القانون هو المرجعية النهائية للجميع. لا توجد جهة أعلى من القانون، ولا مؤسسة أكبر من الدستور، ولا قرار محصن ضد الرقابة القضائية.

◆ قد يبدو هذا الكلام بديهيًا في الكتب، لكنه في الواقع العملي هو جوهر دولة القانون. فكل مرة تنتصر فيها هذه الفكرة، يزداد استقرار الدولة. وكل مرة تتراجع فيها، تتسع الفجوة بين النصوص والواقع.

◆ مصر الممكنة التي نتطلع إليها في عام ٢٠٣٠ تحتاج إلى دولة قوية، لكنها تحتاج بالقدر نفسه إلى دولة مقيدة بالقانون. تحتاج إلى مؤسسات فعالة، لكنها تحتاج أيضًا إلى مؤسسات قابلة للمساءلة. تحتاج إلى سلطة قادرة على اتخاذ القرار، لكنها تحتاج إلى قضاء قادر على مراجعة القرار إذا تجاوز حدوده.

◆ فالسؤال الذي بدأ به هذا المقال سيظل حاضرًا في كل دولة تسعى إلى أن تكون حديثة وعادلة في آن واحد:

من يحرس الحارس؟

◆ والإجابة التي استقرت عليها البشرية بعد قرون طويلة من التجارب والصراعات والحروب والثورات هي:

يحرسه القانون.

◆ ويحرس القانون قضاء مستقل.

◆ وتحرس القضاء ثقة المجتمع فيه.

- وتحرس الجميع ثقافة تؤمن بأن الدولة القوية ليست التي تملك سلطة بلا حدود، بل التي تعرف أين تبدأ سلطتها وأين يجب أن تتوقف.



مصر الممكنة 2030...
العدالة في مصر... منهكة أم ممكنة؟(18)

✳ لماذا تحتاج مصر إلى عقد قانوني جديد ✳

◆ لا تبنى الدول الكبرى بالمشروعات وحدها، ولا بالموازنات وحدها، ولا بالخطط الاقتصادية مهما بلغت دقتها. فكل مشروع يحتاج إلى قانون يحميه، وكل استثمار يحتاج إلى قضاء يطمئنه، وكل حرية تحتاج إلى ضمانة تصونها، وكل مواطن يحتاج إلى شعور عميق بأن الدولة التي تطلب منه الطاعة تمنحه في المقابل حماية عادلة وحقوقًا لا تتبدل بتبدل المزاج السياسي أو الإداري.

◆ لهذا تحتاج مصر، وهي تقترب من عام ٢٠٣٠، إلى ما يمكن تسميته عقدًا قانونيًا جديدًا. لا أقصد دستورًا جديدًا بالضرورة، ولا وثيقة إنشائية أخرى تضاف إلى الرفوف، بل أقصد تفاهمًا وطنيًا عميقًا يعيد ترتيب العلاقة بين المواطن والدولة على

أساس واضح: لا سلطة فوق القانون، ولا حق بلا ضمانة، ولا أمن بلا عدالة، ولا تنمية بلا ثقة.

◆ خبرتي في البرلمان علمتني أن التشريع قد يكون أداة بناء وقد يكون أداة إنهاك. القانون الجيد يفتح الطريق أمام المجتمع، والقانون المرتبك يغلقه. والقانون العادل يطمئن المواطن، والقانون الاستثنائي الممتد يجعله يعيش في قلق دائم. ولهذا فإن مستقبل مصر لا يحتاج فقط إلى قوانين أكثر، بل إلى قوانين أفضل، أكثر وضوحًا، وأقل اضطرابًا، وأشد احترامًا للدستور والحقوق والحريات.

◆ العقد القانوني الجديد يجب أن يبدأ من الإنسان لا من السلطة. فالدولة ليست غاية في ذاتها، بل وسيلة لتنظيم حياة الناس وحماية حقوقهم. وحين تنسى الدولة هذه الحقيقة، تتحول القوانين من ضمانات إلى قيود، ومن أدوات تنظيم إلى أدوات سيطرة، ومن لغة مشتركة بين الحاكم والمحكوم إلى أوامر صادرة من طرف واحد.

◆ مصر الممكنة تحتاج إلى أن تنتقل من منطق الإدارة بالقوانين إلى منطق الحكم بسيادة القانون. والفارق بين الاثنين كبير. الإدارة بالقوانين قد تعني كثرة التشريعات واللوائح والقرارات. أما سيادة القانون فتعني أن الجميع، سلطة ومواطنًا، يخضعون للقاعدة نفسها، وأن القانون لا يستخدم عند الحاجة ولا يعلق عند الحرج.

◆ أحد أهم عناصر هذا العقد الجديد هو الأمن القانوني. فالمواطن والمستثمر والموظف والطالب ورجل الأعمال يحتاجون جميعًا إلى معرفة القواعد التي تحكم حياتهم. لا يمكن لمجتمع أن يطمئن إذا كانت القوانين تتغير بسرعة تفوق قدرته على الفهم، أو إذا كانت الحقوق تبدو ثابتة في النصوص متحركة في التطبيق.

◆ الأمن القانوني لا يعني الجمود، ولا يمنع الدولة من تحديث تشريعاتها. لكنه يعني أن يكون التغيير مفهومًا ومعلنًا ومناقشًا وخاضعًا للرقابة، لا مفاجئًا أو مرتبكًا أو محكومًا بردود أفعال

عابرة. فالقانون الذي يصدر تحت ضغط اللحظة كثيرًا ما يترك آثارًا أبعد من اللحظة التي صنعته.

◆ خلال العقود الماضية تراكمت في مصر طبقات كثيرة من القوانين الاستثنائية أو شبه الاستثنائية. بعضها صدر في ظروف أمنية حادة، وبعضها في سياقات سياسية مضطربة، وبعضها استمر بعد زوال أسبابه الأصلية. وهنا تكمن المشكلة. فالاستثناء، إذا طال عمره، يفقد طبيعته الاستثنائية ويتحول إلى جزء من البنية العادية للدولة.

◆ لذلك يحتاج العقد القانوني الجديد إلى مراجعة شاملة لفلسفة الاستثناء. يجب أن يكون الأصل هو الحرية، والاستثناء مقيدًا ومؤقتًا ومبررًا وخاضعًا للمراجعة. ويجب ألا يسمح المجتمع بأن تتحول المخاوف الأمنية، مهما كانت مشروعة، إلى باب دائم لتقليص الحقوق أو تعليق الضمانات.

◆ عنصر آخر لا يقل أهمية هو استعادة الثقة في أن القانون يحمي الجميع، لا أنه يطارد بعضهم أو يستثني بعضهم. فالمواطنة لا تكتمل إلا حين يشعر المختلف سياسيًا أو فكريًا أو

اجتماعيًا أن حقوقه محفوظة مثل غيره. الدولة التي تحمي المؤيد فقط لا تبني دولة قانون، بل تبني دائرة ولاء. أما الدولة التي تحمي المختلف، فهي التي تقترب من معنى الجمهورية الحقيقية.

◆ هذا العقد القانوني الجديد يجب أن يعيد الاعتبار للبرلمان بوصفه مؤسسة تشريع ورقابة لا مجرد محطة إقرار. فقد عرفت من تجربتي النيابية أن أخطر ما يصيب الحياة التشريعية هو الاستعجال، وأن أخطر ما يصيب القانون أن يخرج دون حوار كافٍ مع المجتمع وأهل الاختصاص. التشريع الجيد يحتاج إلى وقت، وإلى جلسات استماع، وإلى احترام للرأي المخالف، وإلى تقدير للآثار الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لكل نص.

◆ كما يحتاج هذا العقد إلى محكمة دستورية قوية قادرة على حماية النص الأعلى، ومجلس دولة قادر على مراقبة الإدارة، وقضاء عادي مستقل، ونيابة عامة تعود إلى موقعها كحارس للشرعية، ومحاماة حرة لا تخشى أداء رسالتها. فكل هذه المؤسسات ليست جزرًا منفصلة، بل شبكة ضمانات إذا ضعف أحد أطرافها اهتز البناء كله.

◆ مصر ٢٠٣٠ لا يمكن أن تدار بعقل قانوني قديم. فالعالم يدخل مرحلة جديدة تتعلق بالذكاء الاصطناعي، وحماية البيانات، والاقتصاد الرقمي، وحقوق الخصوصية، والجرائم العابرة للحدود، والتكنولوجيا المالية، والأمن السيبراني. وكلها ملفات تحتاج إلى تشريعات حديثة، لكن الأهم أنها تحتاج إلى فلسفة تشريعية تحمي الإنسان وسط هذا التحول لا أن تتركه مكشوفًا أمام السلطة أو السوق أو التكنولوجيا.

◆ ومن هنا فإن العقد القانوني الجديد يجب أن يوازن بين ثلاث ضرورات: ضرورة الأمن، وضرورة الحرية، وضرورة التنمية. وحين تطغى واحدة منها على الأخريين يختل البناء. الأمن بلا حرية يتحول إلى خوف، والحرية بلا قانون تتحول إلى فوضى، والتنمية بلا عدالة تتحول إلى أرقام لا يشعر بها الناس.

◆ لا أتصور أن هذه المهمة سهلة. فإعادة بناء الثقة القانونية تحتاج إلى وقت، وإلى شجاعة سياسية، وإلى مصارحة وطنية. لكنها ممكنة إذا بدأنا من الاعتراف بأن مصر لا تحتاج فقط إلى إصلاحات قطاعية متفرقة، بل إلى رؤية قانونية جامعة تعيد

بناء العلاقة بين النص والتطبيق، وبين المواطن والمؤسسة، وبين الدولة والدستور.

◆ أول خطوة في هذا الطريق هي إطلاق مراجعة وطنية شاملة للتشريعات المقيدة للحريات، وقوانين الحبس الاحتياطي، والكيانات الإرهابية، والإجراءات الجنائية، والعقوبات التكميلية، والتدابير الاحترازية. ليست المراجعة هنا هدمًا للدولة، بل صيانة لها. فالدولة التي تراجع قوانينها تثبت أنها واثقة من نفسها وقادرة على تصحيح مسارها.

◆ وثاني خطوة هي وضع ميثاق تشريعي يلتزم به البرلمان والحكومة عند إعداد القوانين المتصلة بالحقوق والحريات. ميثاق يفرض دراسة الأثر الدستوري والاجتماعي والاقتصادي لكل قانون، ويضمن الحوار العام، ويمنع تمرير النصوص الكبرى في عجلة أو غموض، ويفتح الباب أمام خبراء القانون والقضاة والمحامين والمجتمع المدني للمساهمة في صناعة التشريع.

◆ وثالث خطوة هي بناء ثقافة قانونية عامة. فالقانون لا يعيش في المحاكم وحدها، بل يعيش في وعي الناس. المواطن الذي

يعرف حقه أقدر على حمايته، والموظف الذي يفهم حدود سلطته أقل ميلًا إلى التعسف، والشرطي الذي يتعلم معنى الضمانات الدستورية أكثر قدرة على حماية الأمن دون انتهاك القانون.

◆ ورابع خطوة هي ربط العدالة بالتنمية ربطًا واضحًا. فكل خطة اقتصادية يجب أن تسأل: هل لدينا قضاء قادر على حماية العقود؟ هل لدينا إجراءات سريعة لحسم النزاعات؟ هل لدينا ضمانات كافية للملكية؟ هل يستطيع المستثمر الصغير قبل الكبير أن يجد إنصافًا في وقت معقول؟ هذه الأسئلة ليست هامشية، بل في قلب أي مشروع تنموي حقيقي.

◆ العقد القانوني الجديد ليس حلمًا مثاليًا، بل ضرورة عملية. فمصر التي تريد أن تدخل المستقبل بثقة لا تستطيع أن تحمل معها كل أثقال الماضي القانوني. تحتاج إلى شجاعة التخلص من النصوص التي استهلكها الزمن، ومراجعة النصوص التي أثبتت الممارسة خطرها، وتطوير النصوص التي أصبحت عاجزة عن ملاحقة الواقع.

◆ ربما تعلمت من تجربتي الشخصية أن الإنسان يستطيع أن يتحمل ظلمًا عابرًا، لكنه لا يستطيع أن يعيش طويلًا في غياب اليقين. واليقين القانوني هو ما يمنح الناس القدرة على التخطيط لحياتهم، وعلى الإيمان بأن الغد لا يصنعه قرار مفاجئ أو إجراء غامض أو استثناء مفتوح.

◆ مصر الممكنة في عام ٢٠٣٠ تحتاج إلى هذا اليقين. تحتاج إلى أن يعرف المواطن أن حريته ليست رهنًا بالخوف، وأن ملكيته ليست رهنًا بالاشتباه، وأن صوته السياسي ليس تهمة، وأن المحكمة ليست آخر المطاف بعد سنوات من الإنهاك، بل طريق طبيعي للإنصاف.

◆ هناك فقط يمكن أن نتحدث عن دولة قانون حقيقية. دولة لا تكتفي بأن تمتلك قوانين، بل تمتلك عدالة. ولا تكتفي بأن تكتب الحقوق، بل تحميها. ولا تكتفي بأن تطلب من الناس احترام القانون، بل تبدأ بنفسها احترامه.

◆ هذا هو العقد القانوني الذي تحتاجه مصر. عقد لا يوقعه السياسيون وحدهم، ولا يكتبه الفقهاء وحدهم، بل تصنعه أمة قررت أن تدخل المستقبل لا بذاكرة الخوف، بل بثقة القانون.

مصر الممكنة 2030...
العدالة في مصر... منهكة أم ممكنة؟(19)

✳ العدالة: كرامة المواطن قبل هيبة السلطة ✳

◆ كلما تقدمت في العمر، وتراكمت التجارب، وتعددت المواقع التي وقفت فيها بين السياسة والقانون والسجن والبرلمان والمحاماة، ازددت اقتناعًا بأن القيمة الحقيقية لأي نظام عدالة لا تقاس بعدد المحاكم ولا بحجم التشريعات ولا بطول الأحكام، وإنما بالسؤال الأبسط والأعمق معًا: كيف يعامل الإنسان؟

◆ قد تبدو العبارة عاطفية للوهلة الأولى، لكنها في الحقيقة تختصر جوهر الفلسفة القانونية الحديثة كلها. فالقانون لم يوجد لحماية النصوص، بل لحماية البشر. والمحاكم لم تُبنَ لتخدم الدولة وحدها، بل لتمنع الدولة من أن تنسى أن من تحكمهم بشر لهم كرامة وحقوق وحدود لا يجوز تجاوزها.

◆ لهذا لم يكن غريبًا أن تبدأ معظم الدساتير الحديثة بالحديث عن الإنسان قبل الحديث عن المؤسسات. فالدولة وسيلة، أما الإنسان فهو الغاية. والسلطة أداة، أما الكرامة الإنسانية فهي القيمة العليا التي من أجلها وجدت السلطة أصلًا.

◆ حين كنت طالبًا بكلية الحقوق، كانت عبارة "الكرامة الإنسانية" تبدو لي أقرب إلى مفهوم فلسفي واسع يصعب الإمساك به. لكن السنوات علمتني أن الكرامة ليست فكرة مجردة. الكرامة هي ما يشعر به المواطن حين يقف أمام موظف الدولة. وهي ما يشعر به المتهم حين يدخل غرفة التحقيق. وهي ما يشعر به السجين حين يطرق باب زنزانته. وهي ما يشعر به الفقير حين يذهب إلى المحكمة طلبًا للإنصاف.

◆ في تلك اللحظات الصغيرة التي لا تظهر في تقارير المؤسسات ولا في نشرات الأخبار تتحدد القيمة الحقيقية للعدالة.

◆ هناك دول تملك محاكم فخمة ومبانٍ ضخمة وقوانين كثيرة، لكنها تفشل في احترام الإنسان. وهناك دول أقل ثراءً وإمكانات،

لكنها تنجح في أن تجعل المواطن يشعر أن كرامته مصونة حتى وهو يختلف مع الدولة أو يقف متهمًا أمامها.

- الفارق بين النموذجين ليس في حجم الموارد، بل في الفلسفة التي تحكم العلاقة بين السلطة والإنسان.

- جزء مهم من أزمة العدالة في عالمنا العربي عمومًا لا يتعلق بنقص النصوص القانونية. فمعظم الدساتير العربية الحديثة تتضمن نصوصًا جيدة عن الحقوق والحريات. المشكلة الحقيقية تبدأ حين تتحول هيبة الدولة إلى قيمة أعلى من كرامة المواطن.

- هنا يحدث الخلل.

- لأن الدولة وجدت أصلًا لحماية الإنسان، لا ليعيش الإنسان في خدمة هيبة الدولة.

- والسلطة وجدت لتنظيم المجتمع، لا ليصبح المجتمع مجرد أداة لإظهار قوة السلطة.

◆ في تجربتي الشخصية، سواء داخل قاعات المحاكم أو خلف أسوار السجون، تعلمت أن كثيرًا من المظالم تبدأ من لحظة ينسى فيها صاحب القرار أن الشخص الذي أمامه إنسان قبل أن يكون متهمًا أو خصمًا أو معارضًا أو سجينًا.

◆ في تلك اللحظة بالذات يبدأ الانحدار الحقيقي.

◆ لأن القانون يستطيع أن يصحح خطأً.

◆ والمحكمة تستطيع أن تلغي قرارًا.

◆ والقاضي يستطيع أن ينصف مظلومًا.

◆ لكن الجرح الذي يصيب كرامة الإنسان يبقى أحيانًا أطول عمرًا من كل هذه الإجراءات.

◆ لهذا السبب كان الفقه الدستوري الحديث شديد الحرص على مفهوم الكرامة الإنسانية.

◆ ففي ألمانيا، بعد تجربة النازية، أصبحت كرامة الإنسان في مقدمة الدستور ذاته.

- وفي جنوب أفريقيا، بعد عقود الفصل العنصري، اعتبرت الكرامة الإنسانية حجر الأساس في بناء النظام الدستوري الجديد.

- وفي كندا وأوروبا تطورت اجتهادات قضائية واسعة جعلت احترام الكرامة الإنسانية معيارًا لتقييم شرعية كثير من الإجراءات والقوانين.

- أما في منطقتنا العربية فما زالت الدولة في كثير من الأحيان تتحدث عن الحقوق أكثر مما تمارسها، وتتحدث عن الكرامة أكثر مما تحميها.

- ولهذا فإن إصلاح العدالة في مصر لا يمكن أن يكتمل دون إعادة الاعتبار لفكرة بسيطة وعظيمة في الوقت نفسه:

- الإنسان أولًا.

- قبل الإجراءات.

- وقبل الملفات.

- وقبل الحسابات السياسية.

- وقبل اعتبارات الراحة الإدارية.
- الإنسان أولًا.
- النيابة العامة يجب أن تنظر إلى المتهم باعتباره إنسانًا يتمتع بقرينة البراءة.
- والقاضي يجب أن ينظر إلى الخصوم باعتبارهم أصحاب حقوق لا أرقام قضايا.
- وإدارة السجن يجب أن تنظر إلى السجين باعتباره مواطنًا فقد حريته لا إنسانيته.
- والشرطة يجب أن تنظر إلى المواطن باعتباره صاحب حق لا مشروع متهم.
- هذه ليست شعارات حقوقية.
- إنها جوهر دولة القانون.
- الدولة التي تنجح في احترام الإنسان تصبح أقوى.

- والدولة التي تعتمد على الخوف تصبح أكثر هشاشة مهما بدت قوية.
- لأن الاحترام يبني الشرعية.
- أما الخوف فيبني الصمت فقط.
- والصمت لا يدوم.
- العدالة التي نبحث عنها في مصر الممكنة ليست عدالة عقابية فقط.
- وليست عدالة إجرائية فقط.
- إنها عدالة إنسانية.
- عدالة تدرك أن الغاية النهائية للقانون ليست معاقبة المذنبين فقط، بل حماية المجتمع من الظلم بكل صوره.
- ومن أخطر صور الظلم أن يشعر المواطن أن كرامته أقل قيمة من هيبة السلطة.
- مصر الممكنة في عام ٢٠٣٠ تحتاج إلى دولة قوية.

- لكن القوة الحقيقية ليست في عدد السجون.
- ولا في عدد القوانين.
- ولا في عدد الأجهزة.
- القوة الحقيقية في أن يشعر المواطن أن الدولة تحترمه.
- وأن يشعر المتهم أن له حقوقًا.
- وأن يشعر المعارض أن القانون يحميه.
- وأن يشعر الفقير أن العدالة ليست للأغنياء فقط.
- وأن يشعر الجميع أن الكرامة الإنسانية ليست امتيازًا يمنح للبعض ويحجب عن البعض الآخر.
- هناك فقط تصبح العدالة أكثر من مؤسسة.
- وتصبح الدولة أكثر من سلطة.
- ويصبح القانون أكثر من نص.

- ويصبح الوطن مكانًا يشعر فيه الإنسان أن كرامته مصونة لأنه إنسان، لا لأنه قوي أو قريب أو محظوظ.

- ذلك هو المعنى الأعمق للعدالة.

- وذلك هو الهدف الذي يجب أن نسعى إليه إذا أردنا حقًا أن نبني مصر الممكنة.

مصر الممكنة 2030...
العدالة في مصر... منهكة أم ممكنة؟(20)

✳ العدالة والحقيقة...لماذا تخاف الأنظمة من الذاكرة ✳

◆ ليست المشكلة الكبرى في حياة امه أن تخطئ، فكل الأمم تخطئ. وليست المشكلة أن تقع مظالم أو انحرافات أو تجاوزات، فالتاريخ الإنساني كله سلسلة طويلة من النجاحات والإخفاقات.

المشكلة الحقيقية تبدأ حين تقرر دولة أو سلطة أو نخبة أن تنسى. أو أن تطلب من الناس أن ينسوا. أو أن تتعامل مع الذاكرة باعتبارها خطرًا يجب التخلص منه لا درسًا يجب التعلم منه.

◆ خلال سنوات طويلة من العمل العام، لاحظت أن بعض الأنظمة السياسية تخشى الذاكرة أكثر مما تخشى المعارضة. تخشى الوثيقة أكثر مما تخشى الخطاب. وتخشى الحقيقة أكثر

مما تخشى الخصومة. لأن الحقيقة، مهما تأخر ظهورها، تمتلك قدرة هائلة على البقاء. أما السلطة، مهما بدت قوية، فهي في النهاية عابرة.

◆ لهذا السبب كانت معركة الذاكرة دائمًا جزءًا من معركة العدالة. فالقضاء لا يبحث فقط عن إدانة أو براءة، بل يبحث أيضًا عن رواية موثقة لما جرى. والمحكمة ليست فقط مكانًا لإصدار الأحكام، بل مكان لحفظ الحقيقة من الضياع أو التشويه أو النسيان.

◆ تعلمت هذه الحقيقة من تجربتي الشخصية قبل أن أتعلمها من الكتب .

فخلال سنوات الاعتقال والسجن والمحاكمات والبلاغات، لم يكن همي دائمًا أن أكسب كل معركة قانونية، لأنني كنت أعرف أن بعض المعارك أكبر من أن تُحسم قانونا لصالحي. فكان همي الاول أحيانًا أن تبقى الوقائع حية، وأن تبقى المستندات موجودة، وأن تبقى الشهادات محفوظة، لأن العدالة المؤجلة تحتاج إلى ذاكرة دقيقة أكثر مما تحتاج إلى غضب عابر.

◆ لهذا السبب تقدمت خلال سنوات سجني وما بعدها بآلاف الصفحات من البلاغات والمذكرات والشكاوى. وكان بعض الأصدقاء يسألونني أحيانًا: ما جدوى ذلك إذا كنت لا تتوقع نتيجة فورية؟ وكنت أجيب دائمًا بأن الحقيقة التي تُوثق اليوم قد تصبح غدًا أساسًا للإنصاف، أما الحقيقة التي تضيع فقد لا تجد طريقها إلى العدالة أبدًا.

◆ في كل المجتمعات التي مرت بأزمات كبرى كان السؤال نفسه يطرح بطريقة أو بأخرى: ماذا نفعل بالماضي؟ هل ندفنه؟ هل نتجاوزه؟ هل نعيد فتحه؟ هل نحاكمه؟ هل نتصالح معه؟

◆ التجارب الدولية الكبرى قدمت إجابات مختلفة، لكنها التقت عند نقطة واحدة: لا مصالحة حقيقية بلا حقيقة. ولا عدالة حقيقية بلا ذاكرة.

◆ جنوب أفريقيا لم تستطع أن تنتقل من الفصل العنصري إلى الديمقراطية عبر النسيان. وأمريكا اللاتينية لم تستطع تجاوز سنوات الحكم العسكري بمجرد تغيير الحكومات. وأوروبا الشرقية

لم تستطع بناء نظم جديدة بعد سقوط الأنظمة الشمولية دون مواجهة جزء من ماضيها.

◆ ولهذا ظهرت في العالم مفاهيم مثل العدالة الانتقالية، ولجان الحقيقة، وحق المجتمع في المعرفة، وحق الضحايا في الاعتراف بما جرى لهم. فالمقصود لم يكن الانتقام من الماضي، بل تحرير المستقبل من أعبائه.

◆ في مصر، كما في كثير من الدول، مرت علينا عقود طويلة شهدت صراعات سياسية، وموجات اعتقال، ومحاكمات استثنائية، وأزمات حقوقية، وتوترات اجتماعية، وأحداثًا ما زالت محل خلاف حتى اليوم. وقد يختلف الناس في تفسير هذه الوقائع، لكنهم لا يستطيعون بناء مستقبل صحي إذا بقوا أسرى إنكارها أو أسرى رواية واحدة عنها.

◆ العدالة لا تخاف الحقيقة. والقاضي الحقيقي لا يخشى الوثيقة. والدولة الواثقة من نفسها لا ترتبك من الأرشيف. بل على العكس، كلما ازدادت ثقة الدولة بمؤسساتها ازداد استعدادها

لفتح الملفات ومراجعة الأخطاء والاعتراف بما يجب الاعتراف به.

◆ أما حين تصبح الذاكرة مصدر خوف، فإن المجتمع يبدأ في فقدان ثقته بنفسه. لأن الناس يدركون بالفطرة أن ما يُمنع من الكلام عنه اليوم سيعود غدًا بصورة أكثر تعقيدًا. وما يُدفن بلا معالجة لا يختفي، بل يبقى تحت السطح ينتظر لحظة أخرى للظهور.

◆ لهذا فإن إصلاح العدالة لا يقتصر على القوانين والمحاكم والنيابات. بل يشمل أيضًا بناء ثقافة عامة تحترم الحقيقة. ثقافة تعتبر أن الاعتراف بالخطأ ليس ضعفًا، وأن مراجعة السياسات ليست هزيمة، وأن تصحيح المسار ليس إدانة للماضي بل حماية للمستقبل.

◆ ومن أخطر ما يواجه المجتمعات أن تتحول الرواية الرسمية إلى الرواية الوحيدة المسموح بها. فالحقيقة الإنسانية أكثر تعقيدًا من أن تُختزل في رواية واحدة، والعدالة أكثر نضجًا من أن تخشى تعدد الشهادات أو اختلاف وجهات النظر.

◆ لهذا كانت حرية البحث، وحرية الصحافة، وحرية الوصول إلى المعلومات، وحرية التوثيق، جزءًا من منظومة العدالة نفسها. فالمجتمع الذي لا يعرف ماذا جرى له يصعب عليه أن يعرف إلى أين يجب أن يذهب.

◆ العدالة والحقيقة ليستا متنافستين، بل متكاملتين. فالحقيقة بلا عدالة قد تتحول إلى مرارة، والعدالة بلا حقيقة قد تتحول إلى إجراء شكلي. أما حين تجتمعان، فإنهما تمنحان المجتمع فرصة نادرة للتعلم والنضج والمصالحة.

◆ مصر الممكنة التي نتحدث عنها في هذا المشروع لا تحتاج إلى أن تعيش في الماضي، لكنها تحتاج إلى أن تفهمه. ولا تحتاج إلى أن تفتح كل الجراح، لكنها تحتاج إلى أن تعرف كيف تشفيها. ولا تحتاج إلى أن تجعل من التاريخ ساحة صراع دائم، لكنها تحتاج إلى أن تجعل منه مصدر معرفة لا مصدر خوف.

◆ ولهذا فإن أحد شروط بناء دولة القانون هو بناء ذاكرة قانونية ووطنية صادقة. ذاكرة تحفظ الأحكام المهمة، والوقائع

الكبرى، والتجارب الناجحة، والأخطاء الجسيمة، حتى لا تضطر الأجيال الجديدة إلى إعادة دفع الأثمان نفسها مرة أخرى.

◆ في النهاية، لا تخاف الأنظمة من الذاكرة لأنها تتذكر فقط، بل لأنها تذكر الناس بأن السلطة مؤقتة، بينما الحقيقة أطول عمرًا. وتذكرهم بأن الوثيقة قد تبقى بعد رحيل أصحاب القرار. وتذكرهم بأن العدالة قد تتأخر، لكنها تحتاج دائمًا إلى من يحفظ لها الطريق.

◆ لهذا أؤمن أن حماية الحقيقة ليست مهمة المؤرخين وحدهم، ولا الصحفيين وحدهم، ولا السياسيين وحدهم. إنها مهمة العدالة أيضًا. لأن العدالة التي تفقد ذاكرتها تفقد جزءًا من قدرتها على الإنصاف.

◆ ومصر الممكنة التي نحلم بها في عام ٢٠٣٠ تحتاج إلى عدالة قوية، لكنها تحتاج أيضًا إلى ذاكرة قوية. فالأمم التي تنسى نفسها تضيع، أما الأمم التي تتذكر بصدق فإنها تملك فرصة حقيقية لبناء مستقبل أفضل من ماضيها.

مصر الممكنة 2030...
العدالة في مصر... منهكة أم ممكنة؟(21)

✳ العدالة والسلطة... حدود القوة وحدود قوة القانون ✳

◆ لم تكن المشكلة الكبرى التي واجهت البشرية عبر تاريخها هي غياب السلطة، بل العكس تمامًا. فالمجتمعات تستطيع أن تعيش فترة في ظل ضعف السلطة أو ارتباكها، لكنها تدفع أثمانًا باهظة حين تتحول السلطة إلى قوة بلا حدود. ومن هنا بدأت رحلة الإنسان الطويلة مع القانون، لا بوصفه وسيلة لتنظيم المجتمع فقط، بل بوصفه السور الذي يحمي المجتمع من السلطة حين تنسى حدودها.

◆ لهذا لم يكن ظهور الدساتير الحديثة، ولا نشأة البرلمانات، ولا استقلال القضاء، ولا فكرة الفصل بين السلطات، مجرد تطورات إدارية في بناء الدولة. كانت كلها محاولات متعاقبة للإجابة عن سؤال واحد ظل يطارد الفكر السياسي والقانوني عبر

القرون: كيف نجعل الدولة قوية بما يكفي لتحمي المجتمع، وخاضعة بما يكفي حتى لا تتحول هي نفسها إلى مصدر للخطر عليه؟

◆ في حياتي العامة، سواء داخل البرلمان أو خارجه، كنت ألاحظ أن كثيرًا من الأزمات السياسية تبدأ حين تختلط الحدود بين القانون والسلطة. فالقانون بطبيعته قاعدة عامة ومجردة، أما السلطة فتميل دائمًا إلى التعامل مع الوقائع الآنية والضرورات العاجلة والمصالح المباشرة. وحين تنتصر لغة الضرورة بصورة دائمة على لغة القانون، تبدأ المسافة بين الدولة ودولة القانون في الاتساع.

◆ الدولة تحتاج إلى السلطة، لكن السلطة تحتاج إلى قيود. وهذه ليست معادلة نظرية أو ترفًا فكريًا. إنها جوهر التجربة الإنسانية الحديثة. فكل السلطات في العالم تقريبًا تقول إنها تعمل لصالح المجتمع، لكن المجتمعات المتقدمة لم تكتفِ بحسن النوايا، بل بنت مؤسسات رقابة ومراجعة ومساءلة تحميها من أخطاء السلطة حتى حين تكون النوايا حسنة.

◆ لهذا السبب كانت العدالة دائمًا أكثر من مجرد جهاز للفصل في الخصومات. كانت الوسيلة التي يراجع المجتمع من خلالها استخدام السلطة نفسها. فالقاضي لا يحكم فقط بين شخصين أو شركتين أو أسرتين، بل يحكم أحيانًا بين المواطن والدولة، وبين الحرية والسلطة، وبين النص القانوني ورغبة الإدارة في تجاوزه.

◆ التاريخ المصري الحديث يقدم عشرات الأمثلة على هذه العلاقة المعقدة بين العدالة والسلطة. ففي لحظات كثيرة لعب القضاء دور الحارس الذي أعاد التوازن حين مالت الكفة أكثر مما ينبغي. وفي لحظات أخرى تعرض هذا الدور نفسه لضغوط جعلت المجتمع كله يدفع ثمن اختلاله.

◆ المشكلة لا تبدأ عادة بقرار كبير أو إجراء استثنائي ضخم. بل تبدأ حين تعتاد السلطة أن ترى القانون أداة في يدها لا مرجعية فوقها. وحين يحدث ذلك تصبح الاستثناءات أكثر من القواعد، وتصبح الضرورات أطول عمرًا من الظروف التي أنشأتها، وتبدأ المؤسسات تدريجيًا في فقدان قدرتها على مراجعة نفسها.

◆ في النظم الديمقراطية المستقرة لا يُنظر إلى القضاء المستقل باعتباره خصمًا للسلطة التنفيذية أو التشريعية، بل باعتباره أحد عناصر توازنها. فالحكومة القوية ليست الحكومة التي لا يراجعها أحد، بل الحكومة التي تستطيع أن تعمل بكفاءة وهي تعلم أن هناك من يراقبها ويحاسبها ويصحح أخطاءها.

◆ وقد تعلمت من سنوات العمل البرلماني أن السلطة بطبيعتها تميل إلى التوسع إذا لم تجد من يحدها. وهذا ليس عيبًا أخلاقيًا في الأشخاص بقدر ما هو طبيعة بشرية ومؤسسية معروفة. ولهذا وجدت الدساتير والمحاكم والرقابة البرلمانية والصحافة الحرة. لا لأنها تعطل الدولة، بل لأنها تمنعها من أن تستهلك نفسها في طريق التوسع غير المنضبط.

◆ أخطر ما يمكن أن يحدث لأي مجتمع هو أن يقتنع بأن القانون يجب أن يتراجع كلما تقدمت السلطة خطوة. ففي هذه اللحظة يصبح القانون تابعًا لا حاكمًا، وتصبح العدالة استثناءً لا قاعدة. أما الدولة الحديثة فبنيت على العكس تمامًا: كلما

ازدادت السلطة قوة، ازدادت الحاجة إلى رقابة أقوى وقضاء أكثر استقلالًا وضمانات أوسع.

◆ لهذا فإن الحديث عن إصلاح العدالة لا يمكن أن ينفصل عن الحديث عن إصلاح مفهوم السلطة ذاته. فالسلطة في الدولة الحديثة ليست ملكًا لأحد، ولا حقًا دائمًا لفئة أو مؤسسة أو شخص. إنها وظيفة عامة مؤقتة يمارسها أصحابها داخل حدود القانون ولحساب المجتمع.

◆ من هنا تكتسب المحكمة الدستورية العليا أهميتها الاستثنائية. فهي ليست محكمة عادية ضمن منظومة المحاكم، بل الحارس الأخير للحدود التي لا يجوز للسلطة تجاوزها. وحين تقوم بدورها كما ينبغي، فإنها لا تحمي المعارضة من الحكومة فقط، بل تحمي الحكومة نفسها من الوقوع في أخطاء تدفع ثمنها الدولة كلها لاحقًا.

◆ وكذلك مجلس الدولة حين يراقب مشروعية القرارات الإدارية، لا يضعف الإدارة كما يتصور البعض، بل يحميها من الانحراف ويعزز شرعيتها. فالإدارة التي تعرف أنها خاضعة

للقانون تعمل بحذر أكبر وكفاءة أعلى من إدارة تعتقد أن قراراتها فوق المراجعة.

◆ مصر الممكنة التي نتحدث عنها في هذا المشروع لا تحتاج إلى سلطة أضعف، كما لا تحتاج إلى عدالة أضعف. إنها تحتاج إلى سلطة أقوى لأنها أكثر خضوعًا للقانون، وعدالة أقوى لأنها أكثر استقلالًا. فالقوة الحقيقية لا تأتي من غياب القيود، بل من وجود قواعد محترمة يقبل الجميع الاحتكام إليها.

◆ ولهذا فإن خريطة إصلاح العدالة حتى عام ٢٠٣٠ يجب أن تتضمن إعادة ترسيخ فكرة المشروعية الدستورية في كل مستويات الدولة. أي أن يصبح السؤال الأول عند كل قرار كبير أو تشريع جديد أو إجراء استثنائي: هل يتفق مع الدستور؟ وهل يحترم الحقوق والحريات؟ وهل يمكن الدفاع عنه أمام قاضٍ مستقل؟

◆ كما يجب أن تتضمن تعزيز الرقابة القضائية على القرارات الإدارية، وتوسيع الشفافية، وتقوية الرقابة البرلمانية، وإعادة الاعتبار لفكرة المساءلة العامة. فالدولة التي تخضع للمساءلة لا

تضعف، بل تصبح أكثر قدرة على تصحيح أخطائها قبل أن تتحول إلى أزمات.

◆ العدالة والسلطة ليستا خصمين بطبيعتهما. بل إن كل واحدة تحتاج الأخرى. فالسلطة بلا عدالة تتحول إلى هيمنة، والعدالة بلا سلطة تتحول إلى نصوص جميلة غير قابلة للتنفيذ. والمجتمعات الناجحة هي التي تنجح في إيجاد التوازن الدقيق بينهما.

◆ هذا التوازن هو جوهر دولة القانون. وهو أيضًا جوهر مصر الممكنة التي نحلم بها. مصر التي لا يخاف فيها المواطن من السلطة لأنها خاضعة للقانون، ولا تخاف فيها السلطة من العدالة لأنها تعرف أنها تعمل داخل حدودها.

◆ هناك فقط تصبح القوة مشروعة، ويصبح القانون محترمًا، وتصبح العدالة ضمانة للجميع لا شعارًا يرفع عند الحاجة.

مصر الممكنة 2030...
العدالة في مصر... منهكة أم ممكنة؟(22)

✳كيف نستعيد الثقة في مرفق العدالة؟✳

◆ لا توجد أزمة أخطر على أي نظام عدالة من أن يفقد الناس ثقتهم فيه. فالمحاكم يمكن أن تتوسع، والقوانين يمكن أن تتطور، والمباني يمكن أن تتجدد، لكن الثقة إذا تآكلت يصبح إصلاحها أصعب من بناء مؤسسة جديدة من الأساس. ولهذا فإن السؤال الحقيقي الذي يواجه مصر في طريقها إلى عام ٢٠٣٠ ليس فقط كيف نصلح العدالة، بل كيف نجعل المواطن يؤمن مرة أخرى أن العدالة قادرة على حمايته.

◆ الثقة ليست قرارًا إداريًا يصدر، ولا مادة قانونية تضاف إلى التشريعات، ولا حملة إعلامية تنتهي بانتهاء ميزانيتها. الثقة شعور يتكون ببطء شديد، ويتراكم عبر سنوات طويلة من التجارب الشخصية والجماعية. وقد يحتاج المجتمع إلى عقود

حتى يبنيها، بينما يمكن أن يفقدها في سنوات قليلة إذا تكررت الأخطاء وتعاظمت الفجوة بين النصوص والواقع.

◆ حين كان المصري البسيط يقول قديمًا: "سنحتكم إلى القضاء"، كان يقولها بوصفها نهاية النزاع لا بدايته. كانت المحكمة في الوعي الشعبي تمثل الملاذ الأخير الذي يطمئن إليه الجميع مهما اختلفوا. ولم تكن هذه الصورة وليدة الدعاية أو الخطابة، بل وليدة تراكم طويل من الاحترام العام لمنصة القضاء ولدور القانون في حياة الناس.

◆ غير أن العقود الأخيرة، وبدرجات متفاوتة، شهدت تآكلًا تدريجيًا في هذا الشعور. ليس لأن المجتمع المصري فقد احترامه للقانون، بل لأن المواطن أصبح يرى أحيانًا مسافة متزايدة بين ما يقرأه في الدستور وما يعيشه في الواقع، وبين ما يسمعه عن العدالة وما يراه في بعض الممارسات اليومية. وهنا تبدأ الثقة في التراجع حتى لو بقيت النصوص كما هي.

◆ خلال سنوات العمل العام كنت ألتقي بمواطنين من خلفيات مختلفة؛ عمالًا وفلاحين وأطباء ومحامين وأصحاب أعمال

وطلابًا. وكان أكثر ما يلفت انتباهي أن كثيرًا من شكاواهم لم تكن من القانون نفسه، بل من شعورهم بأن الوصول إلى القانون أصبح أكثر صعوبة. فالإنسان يستطيع أن يتحمل حكمًا لا يعجبه، لكنه يجد صعوبة أكبر في تحمل شعور دائم بأن الطريق إلى العدالة أصبح معقدًا أو مرهقًا أو غير متكافئ.

◆ الثقة في العدالة لا تبدأ من الحكم النهائي فقط، بل تبدأ من أول احتكاك بين المواطن والدولة. تبدأ من قسم الشرطة، ومن مكتب الموظف، ومن غرفة التحقيق، ومن طريقة استقبال الشكوى، ومن احترام الوقت، ومن معاملة الإنسان بكرامة. ولهذا فإن إصلاح العدالة لا يمكن أن يقتصر على المحاكم وحدها، لأنه في الحقيقة إصلاح لعلاقة كاملة بين المواطن ومؤسسات الدولة.

◆ المجتمعات التي تتمتع بمستويات مرتفعة من الثقة في القانون ليست بالضرورة مجتمعات بلا أخطاء أو بلا جرائم أو بلا نزاعات. لكنها مجتمعات تؤمن أن هناك قواعد واضحة تطبق على الجميع، وأن الحقوق لا تتوقف على النفوذ، وأن الدولة لا

تغير القواعد أثناء اللعب. وهذا الإحساس بالعدالة الإجرائية أحيانًا يكون أكثر أهمية من نتيجة القضية نفسها.

◆ الدراسات الحديثة في علم الاجتماع القانوني تؤكد أن الناس يقبلون الأحكام حتى حين تكون ضد مصالحهم إذا شعروا أن الإجراءات كانت عادلة وأن صوتهم سُمع وأن القاضي كان محايدًا. أما حين يغيب هذا الشعور، فإن الشك يمتد إلى المؤسسة كلها حتى لو كانت الأحكام صحيحة من الناحية القانونية.

◆ لهذا السبب فإن استعادة الثقة لا تبدأ من تغيير الصورة الذهنية، بل من تغيير الواقع الذي أنتج هذه الصورة. فالمواطن لا يحتاج إلى من يقنعه بأن العدالة بخير، بل يحتاج إلى أن يراها تعمل أمامه بكفاءة واستقلال وشفافية.

◆ أول خطوة في هذا الطريق هي الشفافية. فالدولة التي تخفي المعلومات تفتح الباب للشائعات، أما الدولة التي تشارك المجتمع في معرفة الحقائق فتعزز الثقة حتى في لحظات الخطأ. ولهذا يجب أن تصبح البيانات القضائية، وإحصاءات التقاضي،

ومؤشرات الأداء، وأرقام الحبس الاحتياطي، ومعدلات تنفيذ الأحكام، جزءًا من المعرفة العامة لا أسرارًا مغلقة.

◆ الخطوة الثانية هي المساواة الحقيقية أمام القانون. فليس هناك ما يدمر الثقة أكثر من شعور المواطن بأن القانون يطبق بصرامة على الضعفاء ويتردد أمام الأقوياء. وقد أثبت التاريخ أن العدالة الانتقائية أخطر على استقرار الدول من كثير من الأزمات الاقتصادية والسياسية، لأنها تضرب فكرة المواطنة في جذورها.

◆ أما الخطوة الثالثة فهي احترام الكرامة الإنسانية في كل مراحل التعامل مع المواطن. فالإنسان لا ينسى كيف عومل، حتى لو نسي تفاصيل القضية نفسها. ولهذا فإن لغة المؤسسات، وسلوك الموظفين، واحترام الإجراءات، والالتزام بالقانون، كلها عناصر تصنع الثقة أو تهدمها.

◆ والخطوة الرابعة هي تقوية دور المجتمع القانوني نفسه. فالمحاماة الحرة، والجامعات، ومراكز الدراسات القانونية، والصحافة المهنية، والنقابات، كلها شركاء في بناء الثقة العامة.

فالعدالة لا تصنعها الدولة وحدها، بل يصنعها مجتمع كامل يؤمن بقيمها ويدافع عنها.

◆ من المهم أيضًا أن تستعيد المدارس والجامعات دورها في نشر الثقافة القانونية. فالمواطن الذي يعرف حقوقه وواجباته يكون أكثر قدرة على التعامل مع القانون وأكثر استعدادًا لاحترامه. أما الجهل بالقانون فلا يضر الفرد وحده، بل يضر المجتمع كله لأنه يوسع المسافة بين الناس والمؤسسات.

◆ مصر الممكنة التي نحلم بها لا تحتاج فقط إلى محاكم أفضل، بل إلى مجتمع أكثر ثقة في العدالة. فالثقة هي رأس المال الحقيقي لأي دولة قانون. وإذا كانت الدول تقيس ثروتها بالاحتياطي النقدي أو حجم الاستثمار أو معدلات النمو، فإن هناك ثروة أخرى أكثر أهمية: ثقة المواطنين في أن القانون يحميهم.

◆ هذه الثقة لا تُشترى، ولا تُفرض، ولا تُستعار من الخارج. إنها تبنى يومًا بعد يوم، وقضية بعد قضية، وحكمًا بعد حكم، وإصلاحًا بعد إصلاح. ولهذا فإن استعادة ثقة المصريين في

العدالة يجب أن تكون هدفًا وطنيًا لا يقل أهمية عن أي مشروع اقتصادي أو عمراني أو تنموي.

◆ فالدولة التي يثق مواطنوها في عدالتها تستطيع أن تواجه الأزمات بثبات أكبر، وأن تدير خلافاتها بهدوء أكبر، وأن تبني مستقبلها على أرض أكثر صلابة. أما الدولة التي تتآكل فيها هذه الثقة، فإنها تضطر إلى إنفاق طاقة هائلة في معالجة آثار الشك بدلًا من توجيهها إلى البناء والتقدم.

◆ وفي النهاية، لا يحتاج المواطن إلى معجزات. يحتاج فقط إلى أن يشعر أن القانون ليس بعيدًا عنه، وأن المحكمة ليست عالمًا مغلقًا، وأن حقه لا يعتمد على قوته الشخصية أو علاقاته أو نفوذه. حين يصل إلى هذه القناعة، تكون العدالة قد استعادت أهم ما تملكه: ثقة الناس.

◆ ومتى استعادت العدالة ثقة الناس، استعادت الدولة جزءًا كبيرًا من قوتها المعنوية والأخلاقية، وهو النوع من القوة الذي لا تصنعه الجيوش ولا الموازنات ولا الخطط، بل تصنعه العلاقة السليمة بين المواطن والقانون.

مصر الممكنة 2030...
العدالة في مصر...منهكة أم ممكنة؟(23)

✳بين بحر القانون ونهر السياسة تغرق العدالة؟✳

◆ كلما تقدمت بي سنوات العمل العام ازددت اقتناعًا بأن أخطر ما يمكن أن يصيب دولة من الدول ليس ضعف السياسة ولا ضعف القانون، وإنما الخلط بينهما. فلكل منهما طبيعته ووظيفته ومجاله وحدوده. السياسة عالم الحركة والتفاوض والتوازنات والمصالح والتسويات. أما القانون فعالم القواعد المجردة والضمانات الثابتة والمبادئ التي يفترض أن تبقى قائمة مهما تغيرت الحكومات أو تبدلت التحالفات أو تبدلت موازين القوة. وحين ينسى المجتمع هذه الحقيقة، يبدأ طريق طويل من الارتباك تدفع العدالة ثمنه أولًا.

◆ منذ سنوات بعيدة استقرت في ذهني صورة لم تفارقني. كنت أرى القانون بحرًا واسعًا وعميقًا ومستقرًا، وأرى السياسة نهرًا

متجددًا ومتحركًا ومتقلبًا. البحر يحتاج إلى النهر ليظل متجددًا، والنهر يحتاج إلى البحر ليجد مصبه الطبيعي. لكن الكارثة تبدأ حين يفيض أحدهما على الآخر، أو حين يضيع الحد الفاصل بين مجراهما. عندها لا يبقى النهر نهرًا، ولا البحر بحرًا، بل يتحول المشهد كله إلى فيضان يربك اليابسة ويغرق ما حوله.

◆ السياسة بطبيعتها لا تعرف الثبات الكامل. فهي فن إدارة المصالح والاختلافات والتوازنات المتغيرة. والسياسي الناجح هو الذي يتعامل مع الواقع كما هو، لا كما يتمنى أن يكون. أما القانون فقد وُجد أصلًا ليكون عنصر الثبات داخل عالم متحرك. وُجد ليمنح المواطن يقينًا بأن حقوقه لا تتغير بتغير الحكومات، وأن حريته لا تصبح مشروعة اليوم وممنوعة غدًا تبعًا لاتجاه الرياح السياسية.

◆ لهذا لم يكن غريبًا أن تعتبر الحضارة الحديثة استقلال القضاء واحدًا من أهم إنجازاتها. فالقاضي لا يفترض فيه أن يكون سياسيًا يرتدي روبًا أسود، كما لا يفترض في السياسي أن

يتحول إلى قاضٍ يحمل سلطة إصدار الأحكام. وحين يقترب أحدهما كثيرًا من عالم الآخر تبدأ المشكلات التي لا تنتهي.

◆ تعلمت هذه الحقيقة من الكتب أولًا، ثم من الحياة بعدها. فقد عشت سنوات طويلة بين عالمين متداخلين؛ عالم السياسة وعالم القانون. وقفت في البرلمان نائبًا يناقش التشريعات ويخوض معارك سياسية يومية، ثم وقفت في المحاكم محاميًا ومتقاضيًا ومدافعًا عن حقوق وحريات وقضايا عامة. ورأيت بعيني كيف يمكن أن تتحول الخصومة السياسية إلى خصومة قانونية، وكيف يمكن أن تتحول الإجراءات القانونية أحيانًا إلى امتداد لصراعات سياسية لا مكان لها داخل قاعات العدالة.

◆ أخطر ما في الأمر أن هذا الخلط لا يضر المعارضين وحدهم كما يتصور البعض، ولا يضر السلطة وحدها كما يتصور آخرون. إنه يضر القانون نفسه. لأن القانون يفقد هيبته حين يشعر المواطن أنه يتحرك وفق اعتبارات سياسية لا وفق قواعد عامة مجردة. والسياسة تفقد مشروعيتها حين تعتمد على أدوات

قانونية استثنائية لحسم ما كان ينبغي أن تحسمه المنافسة السياسية الطبيعية.

◆ التجارب الإنسانية الكبرى تؤكد هذه الحقيقة. ففي الولايات المتحدة وأوروبا الغربية لم تصبح المحاكم مؤسسات محترمة لأن القضاة كانوا معصومين من الخطأ، بل لأن المجتمع اقتنع بأن المحكمة ليست ساحة للصراع السياسي اليومي. قد تتأثر بالسياسة، وقد تتفاعل مع التحولات الاجتماعية، لكنها تظل في النهاية ملتزمة بقواعد تجعلها مختلفة عن البرلمان والحكومة والأحزاب.

◆ أما حين تتحول المحاكم إلى امتداد للصراع السياسي، فإنها تخسر شيئًا من رأسمالها المعنوي. وقد يكون هذا الخسارة أخطر من أي خسارة مادية أو إدارية. لأن قوة القضاء لا تأتي من السلاح ولا من المال، بل من ثقة الناس في حياده واستقلاله.

◆ مصر عرفت عبر تاريخها الحديث نماذج مشرقة في هذا المجال. فعلى امتداد عقود طويلة كان القضاء المصري قادرًا، بدرجات متفاوتة، على أن يحافظ على هذه المسافة الضرورية

بين القانون والسياسة. وكانت هناك أحكام تاريخية شعر معها المواطن أن القاضي ينحاز للنص ولضميره لا لموازين القوى القائمة في الخارج.

◆ لكن العقود الأخيرة حملت تحديات معقدة. فالأزمات السياسية الحادة، والصراعات الإقليمية، والمخاوف الأمنية، والاستقطاب الداخلي، كلها عوامل دفعت أحيانًا نحو توسيع مساحة التداخل بين المجالين. وهنا ظهرت واحدة من أخطر المشكلات التي تواجه أي نظام عدالة: كيف نحمي القانون من السياسة دون أن نعزل القانون عن المجتمع؟

◆ الإجابة ليست سهلة، لكنها ممكنة. فالقانون لا يعيش في فراغ. وهو يتأثر حتمًا بالبيئة السياسية والاجتماعية المحيطة به. لكن الفرق كبير بين التأثر الطبيعي والتوظيف المباشر. القانون يجب أن يفهم السياسة، لكنه لا ينبغي أن يصبح أداة من أدواتها. والقضاء يجب أن يدرك طبيعة المجتمع، لكنه لا يجوز أن يتحول إلى لاعب في معاركه السياسية.

◆ لهذا السبب كانت الديمقراطيات الراسخة شديدة الحرص على بناء مؤسسات فاصلة بين السلطات. ليس لأن السياسيين سيئون بطبيعتهم، ولا لأن القضاة أفضل من غيرهم بطبيعتهم، بل لأن السلطة بطبيعتها تميل إلى التوسع إذا لم تجد من يراجعها، ولأن القانون بطبيعته يحتاج إلى مساحة من الاستقلال إذا أراد أن يؤدي وظيفته الحقيقية.

◆ حين كنت أتابع بعض التجارب المقارنة في أوروبا وأمريكا اللاتينية وجنوب أفريقيا، كان يلفت انتباهي أن الدول التي نجحت في الانتقال الديمقراطي لم تنجح لأنها ألغت السياسة، بل لأنها نجحت في وضع حدود واضحة بين السياسة والقانون. تركت للأحزاب أن تتنافس، وللبرلمانات أن تختلف، وللصحافة أن تنتقد، لكنها أبقت القضاء خارج هذه الدائرة قدر الإمكان.

◆ الدولة القوية ليست الدولة التي تنتصر في كل القضايا، بل الدولة التي تقبل أن تخسر قضية أمام مواطن إذا كان القانون إلى جانبه. والسلطة الواثقة ليست السلطة التي تضمن دائمًا

نتائج المعارك القانونية، بل السلطة التي تقبل الاحتكام إلى قواعد قد لا تكون نتيجتها في صالحها في كل مرة.

◆ لهذا فإن أحد أهم أهداف إصلاح مرفق العدالة في مصر يجب أن يكون إعادة ترسيم الحدود بين المجالين. نحتاج إلى سياسة قوية، لكننا نحتاج أيضًا إلى قانون أقوى من السياسة حين يتعلق الأمر بالحقوق والحريات والضمانات الدستورية. ونحتاج إلى معارضة قادرة على العمل في المجال السياسي الطبيعي، لا أن تتحول كل خلافاتها إلى ملفات قانونية. كما نحتاج إلى مؤسسات عدلية تشعر أن وظيفتها حماية القانون لا إدارة التوازنات السياسية.

◆ بين بحر القانون ونهر السياسة مساحة دقيقة وحساسة. وإذا أحسن المجتمع إدارتها أصبحت مصدر قوة واستقرار. أما إذا اختلط البحر بالنهر وضاعت الحدود بينهما، فإن أول من يغرق هو العدالة، وأول من يدفع الثمن هو المواطن، وأول من يخسر على المدى الطويل هي الدولة نفسها.

◆ مصر الممكنة التي نحلم بها في عام ٢٠٣٠ تحتاج إلى هذا التوازن النادر. تحتاج إلى سياسة حرة وقانون عادل، وإلى معارضة تحتمي بالدستور لا بالخوف، وإلى سلطة تخضع للقانون لا تستخدمه، وإلى قضاء يقف فوق الجميع لا مع أحد ضد أحد.

◆ هناك فقط يبقى البحر بحرًا، ويبقى النهر نهرًا، وتبقى العدالة قادرة على أن تؤدي رسالتها النبيلة دون أن تغرق في صخب السياسة أو تبتلع السياسة باسم القانون.

مصر الممكنة 2030...
العدالة في مصر... منهكة أم ممكنة؟(24)

✳ العدالة والمعارضة.. الاختلاف ليس جريمة ✳

◆ لا توجد طريقة أدق لقياس صحة أي نظام سياسي من الطريقة التي يتعامل بها مع معارضيه. فالحكومات تستطيع أن تجمع حولها المؤيدين، وأن تحتفي بالأنصار، وأن تستند إلى أجهزة الدولة وإمكاناتها، لكن الاختبار الحقيقي لا يبدأ عند المؤيد، بل عند المختلف. هناك، في المسافة الفاصلة بين السلطة والمعارضة، تتحدد قيمة القانون، ويُختبر صدق الدستور، وتظهر حقيقة الإيمان بالحرية أو حدودها.

◆ لهذا السبب لم يكن غريبًا أن يقول بعض كبار فقهاء القانون الدستوري إن الديمقراطية لا تُقاس بحق الأغلبية في الحكم فقط، بل بحق الأقلية في الوجود. فالأغلبية موجودة بطبيعتها، وتملك أدوات القوة والتأثير، أما الأقلية أو المعارضة فهي التي تحتاج

إلى الضمانات القانونية والدستورية التي تحمي حقها في التعبير والتنظيم والمنافسة السلمية.

◆ المشكلة أن كثيرًا من الدول النامية، وربما بعض الدول المتقدمة أيضًا في لحظات الخوف أو الأزمات، تقع في خطأ متكرر: الخلط بين المعارضة والخطر، وبين الاختلاف والعداء، وبين النقد والتهديد. وعندما يبدأ هذا الخلط، يصبح الطريق قصيرًا بين الرأي والجريمة، وبين الخصومة السياسية والاتهام القانوني.

◆ عرفت هذه المنطقة الرمادية من قرب. ليس بوصفها موضوعًا للدراسة أو التحليل فقط، بل بوصفها جزءًا من تجربة شخصية امتدت سنوات طويلة. فقد وقفت في أوقات مختلفة نائبًا معارضًا، ورئيس حزب معارض، ومرشحًا رئاسيًا معارضًا، وسجينًا معارضًا، ومتقاضيًا معارضًا. وفي كل هذه المواقع كان السؤال نفسه يطاردني: أين ينتهي حق الدولة في حماية نفسها؟ وأين يبدأ حق المواطن في الاختلاف معها؟

◆ لم يكن السؤال نظريًا. ففي لحظات كثيرة من تاريخنا الحديث بدا كأن مجرد الاعتراض على السياسات العامة أو انتقاد بعض القرارات أو تبني موقف سياسي مختلف يمكن أن يضع صاحبه في دائرة الاشتباه لا في دائرة النقاش. وهنا يبدأ الخلل الذي يهدد السياسة والقانون معًا.

◆ الدولة التي ترى في كل معارضة خطرًا، تنتهي غالبًا إلى إضعاف نفسها دون أن تشعر. لأنها تحرم نفسها من أهم آليات التصحيح الذاتي. فالمعارضة، في جوهرها، ليست عدوًا للدولة، بل جزء من جهاز الإنذار المبكر داخل المجتمع. وقد تكون مزعجة أحيانًا، وقد تكون قاسية في نقدها، وقد تخطئ في بعض تقديراتها، لكنها تبقى جزءًا من الحياة الطبيعية لأي مجتمع حي.

◆ أما حين تتحول المعارضة إلى ملف أمني، أو يصبح الرأي المختلف محل اشتباه دائم، فإن الدولة تخسر شيئًا أثمن من الهدوء المؤقت الذي قد تكسبه. تخسر القدرة على سماع الأصوات التي تنبهها إلى الأخطاء قبل أن تتحول إلى أزمات.

◆ ولهذا فإن المجتمعات الواثقة من نفسها لا تخاف المعارضة. الولايات المتحدة لم تصبح أقوى لأنها ألغت المعارضة، بل لأنها جعلتها جزءًا من النظام السياسي. وبريطانيا لم تبنِ تقاليدها الديمقراطية بإقصاء المختلفين، بل بتطوير مؤسسات تسمح لهم بالتعبير والتنافس والرقابة. وحتى الدول التي مرت بصراعات داخلية حادة، مثل جنوب أفريقيا وإسبانيا وبعض دول أمريكا اللاتينية، لم تستطع بناء استقرار دائم إلا حين أعادت دمج المختلفين داخل الحياة العامة بدلًا من دفعهم إلى الهامش.

◆ في مصر، كما في كثير من دول المنطقة، دفعت العلاقة المتوترة بين السلطة والمعارضة أثمانًا باهظة على الطرفين. فالمعارضة أحيانًا دفعت أثمانًا من حريتها ومساحتها العامة، بينما خسرت الدولة فرصًا مهمة للاستفادة من التنوع السياسي والفكري الموجود داخل المجتمع.

◆ العدالة هنا تلعب دورًا حاسمًا. لأنها تمثل الخط الفاصل بين الخصومة السياسية المشروعة والاتهام القانوني. فإذا ضعفت هذه الحدود، أو أصبحت قابلة للتمدد والتقلص تبعًا

للظروف السياسية، دخل المجتمع كله منطقة خطرة لا يعود فيها أحد متأكدًا من مكان السياسة وأين يبدأ القانون.

◆ أخطر ما يمكن أن يحدث لأي دولة أن يفقد المواطن القدرة على التمييز بين العقوبة القانونية والعقوبة السياسية. لأن هذا الخلط لا يضر المعارضين وحدهم، بل يضر فكرة القانون نفسها. فالقانون يكتسب احترامه من حياده، لا من انحيازه. ومن عموميته، لا من انتقائيته.

◆ ولهذا فإن أحد أهم شروط إصلاح العدالة في مصر هو إعادة الاعتبار الكاملة لحق الاختلاف. ليس بوصفه منحة تمنحها السلطة متى شاءت، بل باعتباره حقًا دستوريًا أصيلًا. فالدستور لا يحمي المؤيدين فقط، لأنهم لا يحتاجون غالبًا إلى الحماية. الدستور وُجد أساسًا لحماية المختلفين والأقليات والمعارضين، لأنهم الأكثر حاجة إلى الضمانات.

◆ ومن هنا يجب أن تكون هناك مراجعة مستمرة لكل النصوص والممارسات التي قد تسمح بخلط المجال السياسي بالمجال الجنائي. فالرأي لا يجب أن يعامل كجريمة. والنقد لا

يجب أن يعامل كتهديد. والمعارضة لا يجب أن تُقرأ دائمًا بوصفها خصومة مع الدولة.

- هناك بالطبع حدود واضحة. فالتحريض على العنف ليس رأيًا. والدعوة إلى الإرهاب ليست معارضة. واستخدام القوة ضد المجتمع ليس حقًا سياسيًا. لكن المشكلة تبدأ حين تتسع هذه الحدود إلى درجة تبتلع معها مساحات واسعة من التعبير السلمي والاختلاف المشروع.

- العدالة الممكنة التي نتحدث عنها في هذا المشروع هي عدالة تعرف الفرق بين المعارض والمجرم، وبين الناقد والمحرض، وبين المنافس السياسي والخطر الأمني. وهذا الفرق ليس تفصيلًا فنيًا، بل جوهر الدولة الديمقراطية الحديثة.

- مصر الممكنة في عام ٢٠٣٠ تحتاج إلى معارضة قوية بقدر حاجتها إلى سلطة قوية. تحتاج إلى أحزاب حقيقية بقدر حاجتها إلى مؤسسات دولة فعالة. تحتاج إلى صحافة قادرة على النقد بقدر حاجتها إلى إعلام مسؤول. لأن المجتمعات التي تفقد قدرتها على الحوار تفقد تدريجيًا قدرتها على التطور.

◆ ولهذا فإن الدفاع عن حق الاختلاف ليس دفاعًا عن المعارضة وحدها، بل دفاع عن الدولة نفسها. فالدولة التي تحمي معارضيها تكسب احترامهم حتى حين يختلفون معها. أما الدولة التي تخاف من كل اختلاف فإنها تدخل في معركة لا تنتهي مع مجتمعها.

◆ في النهاية، ليست القضية أن نتفق جميعًا. فذلك مستحيل. القضية أن نختلف داخل إطار يحمي الجميع. أن يبقى الخلاف سياسيًا لا جنائيًا، وأن يبقى الرأي رأيًا لا تهمة، وأن تبقى المعارضة جزءًا من الوطن لا موضع شبهة فيه.

◆ هناك فقط تصبح العدالة ضمانة للحرية، وتصبح الحرية مصدرًا للاستقرار، ويصبح القانون جسرًا بين السلطة والمعارضة بدلًا من أن يتحول إلى ساحة صراع بينهما.

مصر الممكنة 2030...
العدالة في مصر... منهكة أم ممكنة؟(25)

✳ العدالة والحقوق... ماذا تبقى من المواطنة؟ ✳

◆ ليست المواطنة بطاقة هوية يحملها الإنسان في جيبه، ولا رقمًا قوميًّا يرافقه من الميلاد إلى الوفاة، ولا مجرد رابطة قانونية بين الفرد والدولة. فهذه كلها مظاهر خارجية لفكرة أعمق بكثير. المواطنة في جوهرها شعور. شعور بأن الإنسان شريك في الوطن لا مجرد مقيم فيه، وأن حقوقه لا تأتي من رضا السلطة عنه، بل من كونه مواطنًا كامل الأهلية والكرامة والحقوق.

◆ حين نشأت الدولة الحديثة، لم يكن أعظم ما قدمته للإنسان هو الجواز أو الجنسية أو الوثائق الرسمية. أعظم ما قدمته كان فكرة أن الحقوق لا ترتبط بالمكانة الاجتماعية ولا بالثروة ولا بالقرب من السلطة، وإنما تنبع من صفة واحدة: أن الإنسان مواطن. ولهذا كانت المواطنة في جوهرها ثورة قانونية وأخلاقية

ضد الامتيازات وضد التمييز وضد فكرة الرعايا التي سادت قرونًا طويلة.

◆ كلما تأملت مسار العدالة في مصر خلال العقود الأخيرة، ازددت اقتناعًا بأن السؤال المركزي لم يعد فقط: كيف نصلح المحاكم؟ أو كيف نحدث القوانين؟ بل كيف نعيد الاعتبار لفكرة المواطنة نفسها؟ لأن كثيرًا من الأزمات التي ناقشناها في هذا الباب، من الحبس الاحتياطي إلى الكيانات الإرهابية، ومن بطء العدالة إلى أزمة الثقة في القانون، تعود في جوهرها إلى العلاقة بين المواطن والدولة.

◆ خبرتي الشخصية علمتني أن الإنسان يستطيع أن يتحمل خصومة سياسية، بل ويمكن أن يتحمل ظلمًا مؤقتًا أو قرارًا جائرًا، لكنه يجد صعوبة بالغة في تحمل شعور مختلف تمامًا: أن حقوقه أصبحت مرتبطة بموقعه السياسي أو الفكري أو الاجتماعي. ففي تلك اللحظة لا يشعر الإنسان فقط بالظلم، بل يشعر بأن مواطنته نفسها أصبحت موضع اختبار.

◆ ولهذا فإن الدولة القانونية الحقيقية لا تميز بين مواطن وآخر على أساس الرأي أو الانتماء أو الموقع. القانون لا يسأل المواطن: هل تؤيد أم تعارض؟ هل توافق أم تختلف؟ هل أنت قريب من السلطة أم بعيد عنها؟ لأن المواطنة تسبق كل هذه الأسئلة. وهي الأرضية المشتركة التي يفترض أن يقف عليها الجميع قبل أن يبدأوا اختلافاتهم.

◆ من أخطر التحولات التي تصيب أي مجتمع أن تنتقل الحقوق من كونها حقوقًا أصيلة إلى كونها امتيازات قابلة للمنح والمنع. فالحق الذي يمكن سحبه لمجرد الاختلاف السياسي يفقد جزءًا من معناه. والحق الذي يحتاج صاحبه إلى إثبات ولائه كي يحصل عليه لا يعود حقًا كاملًا بالمعنى الدستوري الحديث.

◆ لهذا لم يكن غريبًا أن تحتل فكرة المواطنة مكانًا مركزيًا في أغلب الدساتير الحديثة. فالدستور لا يحمي المواطن لأنه نافع للدولة، بل لأن الدولة نفسها قامت أصلًا لخدمة المواطنين. وهذه النقلة الفكرية كانت من أهم التحولات التي عرفتها البشرية منذ نشأة الدولة الوطنية الحديثة.

◆ حين نراجع تجارب الدول التي نجحت في بناء نظم قانونية مستقرة، نجد أن العامل المشترك بينها لم يكن الثراء ولا القوة العسكرية ولا حتى الاستقرار السياسي في البداية. العامل المشترك كان الإيمان العميق بأن القانون يجب أن يعامل الجميع على قدم المساواة، وأن المواطنة لا تتجزأ.

◆ ولهذا فإن أزمة المواطنة لا تظهر فقط في القضايا الكبرى التي تتصدر العناوين. بل تظهر في التفاصيل اليومية الصغيرة. تظهر حين يشعر المواطن أن الوصول إلى حقه أصعب من وصول غيره. وتظهر حين تتفاوت معاملة الناس أمام المؤسسات العامة. وتظهر حين يصبح النفوذ بديلًا عن القانون. وتظهر حين يعتقد البعض أن القرب من السلطة يمنح حصانة غير مكتوبة.

◆ العدالة هنا لا تؤدي وظيفة قضائية فقط، بل تؤدي وظيفة وطنية. فهي المؤسسة التي تذكر الجميع بأن المواطنة لا تُقاس بالقوة ولا بالثروة ولا بالموقع. وأن الدولة، مهما كانت قوية، لا

تملك أن تخلق مواطنين من درجات مختلفة إذا أرادت أن تبقى دولة قانون.

◆ خلال سنوات العمل السياسي كنت ألاحظ أن المجتمعات التي تضعف فيها الثقة بالمواطنة تتجه تدريجيًا إلى البحث عن بدائل: طائفية، أو قبلية، أو جهوية، أو فئوية، أو أيديولوجية. لأن الإنسان يحتاج دائمًا إلى إطار يشعر داخله بالحماية والانتماء. فإذا ضعفت المواطنة، بحث عن حماية بديلة في أي مكان آخر.

◆ وهنا تكمن خطورة الأمر. فالمواطنة ليست فقط حقًا للفرد، بل ضرورة للدولة. الدولة التي تضعف فيها فكرة المواطنة تدخل في سباق طويل مع الانقسامات الصغيرة التي تبدأ محدودة ثم تكبر مع الزمن.

◆ لهذا فإن إصلاح العدالة في مصر يجب أن يكون جزءًا من مشروع أوسع لاستعادة الثقة في المواطنة. فالمواطن الذي يثق أن القانون يحميه لن يحتاج إلى وسيط، ولن يبحث عن حماية خارج الدولة، ولن يشعر أن حقوقه رهينة لموازين القوى.

◆ مصر الممكنة التي نحلم بها في عام ٢٠٣٠ تحتاج إلى مواطن يشعر أن الدولة له وليست عليه. وأن الدستور يحميه لا يراقبه فقط. وأن المحكمة مفتوحة له كما هي مفتوحة لغيره. وأن حقه لا يتغير بتغير الحكومات أو المسؤولين أو الظروف السياسية.

◆ هذه ليست أحلامًا مثالية. إنها جوهر الدولة الحديثة. وهي الفكرة التي دفعت أجيالًا كاملة من المصريين إلى النضال من أجل الدستور والقانون والبرلمان والقضاء المستقل وحرية الصحافة وحق التنظيم السياسي. لأن كل هذه الأدوات لم تكن غايات في ذاتها، بل وسائل لحماية فكرة واحدة أكبر منها جميعًا: المواطنة.

◆ وما دامت المواطنة ناقصة، ستبقى العدالة ناقصة.

◆ وما دامت العدالة ناقصة، ستبقى الثقة ناقصة.

◆ وما دامت الثقة ناقصة، سيبقى مشروع الدولة الحديثة مشروعًا غير مكتمل.

- ولهذا فإن السؤال الذي يجب أن يرافقنا ونحن نقترب من عام ٢٠٣٠ ليس فقط: ما الذي تبقى من فكرة المواطنة؟
- بل: كيف نعيد إليها ما فقدته؟
- لأن مستقبل العدالة يبدأ من هنا.
- من المواطن.
- لا من السلطة.
- ومن الحق.
- لا من الامتياز.
- ومن المساواة أمام القانون.
- لا من تفاوت الحظوظ أمامه.

مصر الممكنة 2030...
العدالة في مصر... منهكة أم ممكنة؟(26)

✳ العدالة والكرامة...الإنسان أولًا ✳

◆ إذا كان عليّ أن أختصر فلسفة العدالة كلها في عبارة واحدة، بعد عمر قضيت جانبًا كبيرًا منه بين المحاكم والبرلمان والعمل العام والسجون والخصومات السياسية والقانونية، فلن أجد عبارة أدق من هذه: الإنسان أولًا وأخيرًا. فكل ما عدا ذلك تفاصيل. الدساتير، والقوانين، والمحاكم، وأجهزة الدولة، والسجون، والنيابات، وأقسام الشرطة، وكتب الفقه، ومجلدات الأحكام، كلها لم توجد لذاتها، بل وجدت لحماية الإنسان. وحين تنسى أي منظومة قانونية هذه الحقيقة، تبدأ في فقدان روحها حتى لو احتفظت بكل نصوصها.

◆ كثيرًا ما تنشغل الدول بهيبة مؤسساتها أكثر من انشغالها بكرامة مواطنيها. وقد تنجح لبعض الوقت في فرض الاحترام أو

الخوف أو الانضباط، لكنها تخسر شيئًا أكثر أهمية على المدى الطويل: الشرعية الأخلاقية. فالمواطن قد يخضع للقوة، لكنه لا يحترمها بالضرورة. أما حين يشعر أن كرامته مصونة، فإنه يمنح الدولة ما هو أثمن من الطاعة، يمنحها الثقة والانتماء والرضا.

◆ لهذا لم يكن غريبًا أن تصبح الكرامة الإنسانية، بعد المآسي الكبرى التي شهدها العالم في القرن العشرين، حجر الأساس في أغلب الدساتير الحديثة. فالدستور الألماني بعد الحرب العالمية الثانية افتتح فلسفته الدستورية كلها بالنص على أن كرامة الإنسان مصونة ولا يجوز المساس بها. ولم يكن ذلك تعبيرًا أدبيًا أو أخلاقيًا مجردًا، بل خلاصة تجربة إنسانية قاسية أدركت أن كل الكوارث تبدأ حين تصبح الدولة أهم من الإنسان.

◆ في مصر، كما في كثير من دول العالم، لا يوجد نقص في النصوص التي تتحدث عن الكرامة الإنسانية. المشكلة الحقيقية كانت دائمًا في المسافة بين النص والممارسة. فالكرامة لا تختبر في الخطب الرسمية، بل في أقسام الشرطة، وغرف التحقيق، وأماكن الاحتجاز، ومكاتب الموظفين، وقاعات

المحاكم، وفي الطريقة التي تتعامل بها الدولة مع مواطنيها حين يختلفون معها أو يحتاجون إليها.

◆ تعلمت من تجربتي الشخصية أن الحرية قد تُنتزع من الإنسان، لكن الكرامة لا يستطيع أحد أن ينتزعها إلا إذا استسلم هو لذلك. ومع ذلك فإن واجب الدولة الحديثة لا يقتصر على الامتناع عن إهانة الإنسان، بل يمتد إلى حماية كرامته بصورة إيجابية. فالإنسان لا يشعر بالكرامة فقط حين لا يتعرض للإهانة، بل حين يشعر أن القانون ينظر إليه باعتباره قيمة في ذاته، لا مجرد رقم في ملف أو اسم في سجل أو متهم في قضية.

◆ ولهذا فإن إصلاح مرفق العدالة يبدأ من إعادة الاعتبار إلى الإنسان داخل المنظومة كلها. فالنيابة العامة التي تنظر إلى المتهم باعتباره مشروع إدانة قبل أن يكون إنسانًا تفقد جزءًا من رسالتها. والمحكمة التي تنشغل بالإجراءات أكثر من انشغالها بالعدالة تفقد جزءًا من معناها. والسجن الذي يكتفي بسلب الحرية ويتجاوز إلى إهدار الكرامة يتحول من مؤسسة عقابية إلى مؤسسة لإنتاج الأحقاد والانكسارات.

◆ لا أتحدث هنا عن مثاليات بعيدة عن الواقع. بل عن حقائق أثبتتها تجارب الأمم. فالدول التي نجحت في بناء أنظمة عدالة محترمة لم تصل إلى ذلك لأنها كانت أقل صرامة في مواجهة الجريمة، بل لأنها كانت أكثر احترامًا للإنسان. فقد أدركت أن احترام الحقوق لا يضعف الدولة، بل يقويها. وأن المتهم الذي يُعامل بكرامة لا يصبح بريئًا تلقائيًا، لكنه يظل إنسانًا حتى لو أُدين. وهذه هي الفكرة التي تميز العدالة عن الانتقام.

◆ من أخطر ما يواجه المجتمعات أن تتحول الكرامة الإنسانية إلى امتياز يمنح للبعض ويحجب عن البعض الآخر. فالقانون لا يعرف مواطنًا كامل الكرامة وآخر ناقص الكرامة. ولا يعرف حقوقًا تستحق الاحترام وأخرى لا تستحقه. فإذا قبلنا بهذا المنطق مرة واحدة، فإننا نفتح الباب لتآكل فكرة المواطنة نفسها.

◆ ولهذا فإن العدالة الحقيقية لا تُقاس فقط بطريقة تعاملها مع الأبرياء، بل أيضًا بطريقة تعاملها مع المتهمين والمدانين والمختلفين والمعارضين. فالاحترام الذي تمنحه الدولة لمن يختلف معها يكشف معدنها أكثر مما يكشفه تعاملها مع مؤيديها.

والكرامة التي تحميها للخصوم أكثر دلالة من الكرامة التي توفرها للأنصار.

◆ طوال سنوات عملي في المحاماة، كنت ألاحظ أن كثيرًا من القضايا التي تبدو قانونية في ظاهرها كانت في حقيقتها قضايا كرامة. العامل الذي يبحث عن أجره لا يبحث فقط عن المال، بل عن الاعتراف بقيمته. والمواطن الذي يطعن على قرار إداري جائر لا يبحث فقط عن إلغاء القرار، بل عن الاعتراف بأنه ليس أقل من الدولة شأنًا أمام القانون. وحتى السجين الذي يطالب بحق بسيط داخل محبسه لا يطالب غالبًا بامتياز، بل يطالب بالاعتراف بإنسانيته.

◆ ولهذا فإن فكرة الكرامة الإنسانية ليست فكرة عاطفية أو أخلاقية فقط، بل فكرة قانونية ودستورية وسياسية في آن واحد. وهي المعيار الذي يمكن من خلاله قياس جودة أي نظام عدالة. فكلما ازداد احترام الكرامة الإنسانية، اقتربنا من دولة القانون. وكلما تراجع هذا الاحترام، اقتربنا من دولة الإجراءات المجردة التي تنسى الإنسان وهي تطبق القانون باسمه.

◆ مصر الممكنة التي نتحدث عنها في هذا المشروع تحتاج إلى ثورة هادئة في هذا المجال. لا ثورة على القانون، بل ثورة داخل فهمنا للقانون. نحتاج إلى أن تعود الكرامة الإنسانية لتكون البوصلة التي توجه السياسات والتشريعات والإجراءات. وأن يصبح السؤال الأول عند صياغة أي قانون أو اتخاذ أي إجراء: ماذا سيفعل هذا بكرامة الإنسان؟

◆ نحتاج إلى مراجعة فلسفة أماكن الاحتجاز، وتطوير ثقافة إنفاذ القانون، وتعزيز ضمانات الدفاع، وتوسيع الرقابة على السجون، وتحسين أوضاع المتقاضين، وتبسيط الإجراءات، ونشر الوعي بالحقوق. لأن الكرامة الإنسانية لا تُحمى بقرار واحد، بل بمنظومة كاملة تؤمن بأن الإنسان هو الغاية لا الوسيلة.

◆ وأعتقد أن أحد أكبر التحديات التي تواجه مصر خلال السنوات المقبلة هو الانتقال من دولة تحرص على هيبة مؤسساتها إلى دولة تدرك أن هيبة المؤسسات الحقيقية تأتي من احترامها للإنسان. فالمواطن لا يحترم الدولة لأنها قوية فقط، بل

لأنه يشعر أنها عادلة. ولا يثق في القانون لأنه صارم فقط، بل لأنه منصف.

- في نهاية المطاف، ستبقى المحاكم والمباني والتشريعات والمؤسسات مجرد أدوات. أما القيمة التي تعطيها معناها الحقيقي فهي الإنسان نفسه. ولهذا فإن العدالة الممكنة التي نحلم بها في عام ٢٠٣٠ يجب أن تبدأ من هنا.

- من اقتناع عميق بأن الإنسان ليس وسيلة لخدمة الدولة، بل إن الدولة كلها وجدت لخدمته.

- وأن الكرامة ليست مكافأة على حسن السلوك السياسي، بل حق أصيل يملكه كل مواطن.

- وأن العدالة لا تكتمل حين تنتصر الدولة في قضية، بل حين يشعر الإنسان أن كرامته خرجت من المحكمة أكثر أمانًا مما كانت عليه عند دخوله إليها.

- هناك فقط نستطيع أن نقول إننا اقتربنا من العدالة التي تستحقها مصر، ومن الدولة التي يستحقها المصريون. في مصر الممكنة ٢٠٣٠.

جدول المحتويات

... مصر الممكنة ٢٠٣٠ العدالة في مصر... منهكة أم ممكنة؟(1)
✳لماذا أصبح إصلاح مرفق العدالة قضية وطنية؟✳ ٥
...مصر الممكنة 2030 العدالة في مصر... منهكة أم ممكنة؟(2)
✳مرفق العدالة في عقد مضطرب✳ ١٥
...مصر الممكنة ٢٠٣٠ العدالة في مصر... منهكة أم ممكنة؟(3)
✳استقلال القضاء ...ضمانة ام تحدي؟✳ ٢٣
...مصر الممكنة ٢٠٣٠ العدالة في مصر... منهكة أم ممكنة؟(1/4)
✳النيابة العامة...خصم الشريف إلى طرف في الأزمة✳ (النيابة التي عرفناها... والنيابة التي نراها) ٣١
...مصر الممكنة ٢٠٣٠ العدالة في مصر... منهكة أم ممكنة؟(2/4)
✳التحقيق والاتهام... حين تجتمع السلطات في يد واحدة✳ ٤٦
...مصر الممكنة ٢٠٣٠ العدالة في مصر... منهكة أم ممكنة؟(3/4)
✳كيف نستعيد النيابة العامة حارسًا للشرعية؟✳ ٥٧
...مصر الممكنة 2030 العدالة في مصر... منهكة أم ممكنة؟ (5)
✳ الحبس الاحتياطي... من إجراء احترازي إلى عقوبة بلا حكم✳ ٦٩
✳مصر الممكنة ٢٠٣٠ العدالة في مصر... منهكة أم ممكنة؟(6)
✳قانون الكيانات الإرهابية... حين تصبح المواطنة استثناءً✳ ٨٠
....مصر الممكنة ٢٠٣٠ العدالة في مصر... منهكة أم ممكنة؟(7)
✳القاضي المصري...هيبة جريحة وهجرة صامتة✳ ٩٠
...مصر الممكنة ٢٠٣٠ العدالة في مصر... منهكة أم ممكنة؟(8)
✳العدالة البطيئة...الزمن خصمًا للحق✳ ١٠٢
...مصر الممكنة ٢٠٣٠ العدالة في مصر... منهكة أم ممكنة؟(9)
✳العدالة الاقتصادية... الاستثمار يبدأ من المحكمة✳ ١١٢
...مصر الممكنة ٢٠٣٠ العدالة في مصر... منهكة أم ممكنة؟(10)
✳العدالة والمصالحة الوطنية... كيف تداوي الأمم جراحها؟✳ ١٢١
مصر الممكنة ٢٠٣٠ العدالة في مصر... منهكة أم ممكنة؟(11)
✳العدالة الرقمية... هل تستطيع التكنولوجيا إنقاذ القضاء؟✳ ١٢٩
...مصر الممكنة ٢٠٣٠ العدالة في مصر...منهكة أم ممكنة؟(12)
✳إصلاح مرفق العدالة...خريطة طريق✳ ١٣٨

...مصر الممكنة ٢٠٣٠ العدالة في مصر... منهكة أم ممكنة؟(13)
✳العدالة والدستور...من نص ميت لضمانة حية✳ ١٥٢
...مصر الممكنة ٢٠٣٠ العدالة في مصر... منهكة أم ممكنة؟(14)
✳العدالة والديمقراطية...لا حرية بلا قاضٍ حر✳ ١٦٠
..مصر الممكنة ٢٠٣٠ العدالة في مصر... منهكة أم ممكنة؟(15)
✳الدولة التي تخاف من مواطنيها لا عدل فيها✳ ١٦٨
...مصر الممكنة ٢٠٣٠ العدالة في مصر... منهكة أم ممكنة؟(16)
✳العدالة في مصر ٢٠٣٠كما يجب أن تكون✳ ١٧٤
...مصر الممكنة ٢٠٣٠ العدالة في مصر... منهكة أم ممكنة؟(17)
✳العدالة والدولة... من يحرس الحارس؟✳ ١٨٢
...مصر الممكنة ٢٠٣٠ العدالة في مصر... منهكة أم ممكنة؟(18)
✳لماذا تحتاج مصر إلى عقد قانوني جديد✳ ١٩٠
...مصر الممكنة ٢٠٣٠ العدالة في مصر... منهكة أم ممكنة؟(19)
✳العدالة: كرامة المواطن قبل هيبة السلطة✳ ٢٠٠
...مصر الممكنة ٢٠٣٠ العدالة في مصر... منهكة أم ممكنة؟(20)
✳العدالة والحقيقة...لماذا تخاف الأنظمة من الذاكرة✳ ٢٠٩
...مصر الممكنة ٢٠٣٠ العدالة في مصر... منهكة أم ممكنة؟(21)
✳العدالة والسلطة... حدود القوة وحدود قوة القانون✳ ٢١٦
...مصر الممكنة ٢٠٣٠ العدالة في مصر... منهكة أم ممكنة؟(22)
✳كيف نستعيد الثقة في مرفق العدالة؟✳ ٢٢٣
...مصر الممكنة ٢٠٣٠ العدالة في مصر...منهكة أم ممكنة؟(23)
✳بين بحر القانون ونهر السياسة تغرق العدالة؟✳ ٢٣٠
...مصر الممكنة ٢٠٣٠ العدالة في مصر... منهكة أم ممكنة؟(24)
✳العدالة والمعارضة.. الاختلاف ليس جريمة✳ ٢٣٨
...مصر الممكنة ٢٠٣٠ العدالة في مصر... منهكة أم ممكنة؟(25)
✳العدالة والحقوق... ماذا تبقى من المواطنة؟✳ ٢٤٥
...مصر الممكنة ٢٠٣٠ العدالة في مصر... منهكة أم ممكنة؟(26)
✳العدالة والكرامة...الإنسان أولًا✳ ٢٥٢



نبذة عن المؤلف

الدكتور/ أيمن نور

- مفكر ليبرالي وكاتب وبرلماني وسياسي مصري .
- ولد بالإسكندرية في 5 ديسمبر 1964 .
- رئيس حزب غد الثورة الليبرالي المصري .
- حل ثانيا بين عشرة مرشحين في أول انتخابات رئاسية تعددية في تاريخ مصر .
- أقام في لبنان 2014/2013 .
- يقيم في اسطنبول وباريس منذ 2015 .
- مالك ورئيس مجلس إدارة قناة الشرق الفضائية .
- أسس مركز الشرق الثقافي وجمعية الشرق للإعلام في اسطنبول .
- حمل القلم كما حمل الحلم فصار أحد أبرز أصوات الحرية في العالم العربي .
- خاض معارك الكلمة والسجن والمنفى وظل مؤمنا بالحكمة والاعتدال، وأن الكلمة أعدل من السيف, وأن الوطن فكرة لا تُنفى.
- يكتب أوراقه كمن يكتب عمرًا على ضوء شمعة، بين حبٍّ ووجع، بين مصر التي أحبّها والمنفى الذي لم يبعد صوته
- ترجمت مؤلفاته وبرامجه إلى لغات عدّة، وبقي صوته شاهدا على زمن يُعيد السؤال الأبدي: كيف نكون أحرارا؟
- تباع كتبه في معظم الدول العربية، ويُقرأ صوته في قلوب عشاق الحرية أينما كانوا.